

نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته نارة بالتقريب وتارة بغاية
الاختصار ولذلك سميته باسمين أحدهما فتح القريب المحجب * في شرح ألفاظ
التقريب * والثاني القول المختار * في شرح غاية الاختصار * قال
الشيخ الامام أبو الطيب ويشترأ أيضا بأبي شجاع شهاب المله والدين أحمد
ابن الحسين بن أحمد الاصفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان
* وأسكنه أعلى فراديس الجنان * (بسم الله الرحمن الرحيم) * أتدري كذا
هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو
الثناء على الله تعالى بالجليل على جهة التعظيم (رب) أى مالك (العالمين) بفتح
اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لاسمع ومفردة عالم بفتح
اللام لأنه اسم عام لا سوى الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على
سيدنا محمد النبي) هو بالهمز وتركه انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وان
لم يؤمر بتبليغه فان أمره بتبليغه فتبى ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة
والسلام عليه ومحمد علم منقول من اسم منعول المضعف العين والنبي بدل
منه أو عطف بيان عليه (و) على (آله الطاهرين) هم كما قال الشافعي
أقارب المؤمنين من بنى هاشم وبنى المطلب وقيل واختاره النووي أنهم
كل مسلم ولعل قوله الطاهرين منزع من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على
(صحابته) جمع صاحب النبي وقوله (أجمعين) تأكيد لاحتياطه ثم ذكر المصنف
أنه مسؤول في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألتني بعض الصداق) جمع
صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل
لفظه وكثر معناه (في الذقة) هو لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية
العملية المكتسب من أدائها التفصيلية (على مذهب الامام) الاعظم
المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن
عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسين ومائة ومات (رحمة
الله عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربعة ومائتين
وصنف المصنف مختصره بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية

(الايحاز) والغاية والتمية متقاربان وكذا الاختصار والايحاز ومنه ما أنه
(يقرب على المتعلم) أفروع الفقه (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي
استخصاره على ظهور قلبه برب في حفظه يختصر في الفقه (و) ما أتى أ
بعض الاصديقاء (أن أكثر فيه) أي المختص (من التقييمات) للأحكام
الفقهية (و) من (محصر) أي ضيق (الاحمال) الواجبة والمندوبة وغيرهما
(فاجبته الى) يؤاها في (ذلك طابا للثواب) من الله جزاءه على تصديق هذا
المختصر (واغبا الى الله تعالى) في الإجابة من فضله على تمام هذا المختصر (و) في
التوفيق (للاصواب) وهو ضد الخطأ (الله) تعالى (على ما يشاء) أي يريد
(قادر) أي قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباد الله والاولى مقيم
من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو اليكيم الخبير
واللطيف والخبير اسمان من أسماء الله تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق
الامور ومنه اللاتم ياربطن أي أيضا معنى الرفيق بهم فأنه تعالى عالم
بعباده وموضح حوائجهم ورفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول
ويقال خبير الشيء أخبره فأنا به خبير أي علم قال المصنف رحمه الله تعالى

• (كتاب) أحكام (الطهارة) •
والكتاب لغة صدر بمعنى الضم والجمع وأصله الإحسان اسم الجنس من
الإحكام أما الباب فاسم لنوع مما تدخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح
الطاء لغة النظافة وأما شرحها فمما انفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما يستحب
به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة أي الطهارة بالضم فاسم
لبقية الماء ولم يكن الماء آلة للطهارة استطراد المصنف لأنواع الماء
فقال (الماء التي يجوز) أي يصح (الظهور بها سبع مياه ماء السماء)
أي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي الملح (وماء النهر) أي الطاهر
(وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولنا
أما نزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل الخلقة (ثم
الماء) تنقسم (الى أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغير

(غير مكره) استعماله (وهو الماء المطاوع) عن قسده لازم فلا يضر القيد
 المنفك كما البئر في كونه مطلقا (و) الثاني (طاهر مطهر مكره) استعماله
 في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه
 وانما يكره شرعا بغير حار في اناء من مطيع الاناء النقيدين لصفاء جوهرهما
 واذا برد زالت الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقا ويكره أيضا
 شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر)
 لغيره (وهو الماء المستعمل) في رفع حدث أو إزالة نجس ان لم يتغير لم
 يرد وزنه بعد انفصاله عما كان به - دأبنا بما يتشربه المغسول من الماء
 (والمتغير) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أو صافه (بما) أي بشئ
 (خالطه من الطاهرات) تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور
 حسب ما كان التغير أو نقديرا كأن اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كماء
 الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه
 بأركان تغيره بالطاهر يسيرا أو بما يوافق الماء في صفاته وقدر مخالفا ولم
 يغيره فلا يسلب طهوريته فهو مطهر لغيره واستر بقلوله لظن عدم الطاهر
 المجاور له فانه باق على طهوريته ولو كان التغير ~~كثيرا~~ كثيرا وكذا المتغير بخالط
 لا يستغنى الماء عنه كطين وطحالب وما في مقره ومجره والمتغير بطول المكث فانه
 طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو قسمان أحدهما قليل
 (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه ما (دون
 الثلثين) ويستثنى من هذا القسم المية التي لادمها سائل عند قتلهما أو شق
 عضو منها كالذباب ان لم تطرح فيه ولم يغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها
 الطرف فكل منهما لا ينجس المائع ويستثنى أيضا مصور مذكورة في
 المسويات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا
 (قلتين) فأكثر (متغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان) جسمان رطل
 بغدادى تقر يباقي الاصح) فيهما والرطل البغدادي عند النووي مائة
 وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسما خامسا

ودوا الماء المظهر الحرام كالأضوء بما معه وبأومستقبل للشرب
 (فصل — ل) في ذكر شيء من الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالديباغ
 وما لا يطهر (ويجوز الميتة) كلها (أطهر بالديباغ) سواء في ذلك ميتة ما كَوَّلَ
 النعم وغيره وكيفية الديبغ أن يزرع في قول الجلد ما به ينشئ من دم ونحوه بشيء
 حريص كعقوص ولو كان الحريص نجسًا كذرق حمام فيبكي في الماء بغير
 (الأجلاد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر
 فلا يطهر بالديباغ (وعظم الميتة وغيره النجس) وكذا الميتة أيضا النجسة وأريد
 من الرائقة الخبيثة بغير ذكاة شرعية فلا يفتنى حينئذ جنبين الذكاة إذا
 خرج من بطن أمه ميتة ثلاث ذكاته في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنات
 الذكورة في البسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (إلا الأدمى) أي
 فإن شعره طاهر كبقية

(فصل — ل) في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز وبدأ
 بالأول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة رجل أو امرأة (استعمال) شيء
 من (أواني الذهب والفضة) لافي أكل ولا في شرب ولا غيرهما وما يحرم
 استعمال ما ذكر يحرم اقتضاه من غير استعمال في الانسح ويجزى أيضا
 الأنااء المظلي بذهب أو فضة أن حصل من الطلاء شيء يعرضه على النار
 (ويجوز استعماله) أناء (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الأواني)
 المقيسة كأنها ما قوت ويجزى الأنااء المصنوع بفضة فضة كبيرة عرفا
 زينة فإن كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة أو غير عرف الزينة
 صكرت أو لحاجة فلا تكره أما فضة الذهب فيجوز مطلقا كما صححه
 النووي

(فصل — ل) في استعمال آلة البسوال وهو من سنن الوضوء وبطلان
 السوال أيضا على ما به التلبس من أراة ونحوه (والسوال المستحب في كل
 حال) ولا يكره تنزيها (الأبعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا وتزول
 الكراهة بغروب الشمس واختار النووي عدم الكراهة مطلقا (وهو)

أى السؤال (فى الثلاثة مواضع اشد استحباباً) من غيرها أحدها (عند تغير
القيم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل والعمالة (وغیره)
يشمل تغير القيم بغیر أزم كما كل ذى ریح کره من نوم وبصل وغیرهما (و)
الثانى (عند القيام) أى الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام
الى الصلاة) فرضاً أو نفلاً ویأ — کذا یضاهى غیر الثلاثة المذکورة مما هو
مذکور فى المطولات کقراءة القرآن واصفرار الاسنان ویسن أن ینوی
بالسؤال السنة وأن ینبى مالک بيمينه ویردأ بالجانب الايمن من فیه وأن یمز
على سقف حلقه امرأ الطیفة وعلی — کرهى آخراسه

(فصل — ل) فى فروض الوضوء وهو يضم الواو فى الاشهر اسم للفعل
وهو المراد هنا وفتح الواو اسم لما یوضأ به ویشتمل الاول على فروض وسنن
وذكر المصنف الفروض فى قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها
(النیة) وحقیقة یشرع عاقد الشئ مقترناً بفعله فان تراخى عنه معنی عزما
وتكون النیة (عند غسل) أو لجزء من (الوجه) أى مقترنة بذلك لا یجزمه
ولا عاقبة ولا عابده فینوی المتوضئ عند غسل ما ذکر رفع حدث من
أحدائه أو ینوی استباحة مقترنة بالوضوء أو ینوی فرض الوضوء أو
الوضوء فیه أو الظهارة عن الحدث فان لم یقل عن الحدث لم یصح واذ انوی
ما یعتبر من هذه النیات وشرك معه نية تنظیف أو تبرصع وضوءه (و) الثانی
(غسل) جمیع (الوجه) وحده طویلاً ما بین منابت شعر الرأس غالباً وآخر
اللیمین وهما العظام اللذان ینبت علیهما الاسنان السفلی یجتمع مقدّمهما
فى الذقن ومؤخرهما فى الاذن وحده عرضاً ما بین الاذنین واذا کان على
الوجه شعر خفیف أو كثیف وجب ایصال الماء الیه مع البشرة فحقه وأما
لحیة الرجل الکثیرة بأن لم یر الخاطب بشرته من خلاها فیکفى غسل
ظاهرها بخلاف الخفیة وهى ما یرى الخاطب بشرته فیحیب ایصال الماء
لبشرته وبخلاف لحیة امرأة وخشئی فیحیب ایصال الماء لبشرته ولو کثرت
ولا یتد مع غسل الوجه من غسل سرة من الرأس والرقبة وما تحت الذقن

(و) الثالث (غسل اليدين الى المرفقين) فان لم يكن له مرفقان اعتبر قد رهما
ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة واصبع زائدة واظفار ويجب
ازالة ما تحتها من وسخ ينع وصول الماء اليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس)
من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حدة الرأس ولا تدين اليد
للمسح بل يجوز زجرجرة وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده
المبلولة ولم يجر كها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين مع الكعبين) ان لم يكن
المترشحى لأب الخفين فان كان لا بهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل
الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة واصبع زائدة كما سبق
في اليدين (و) السادس (الترييب) في الوضوء (على ما ذكرناه) في حدة
المفروض فلا نهي الترييب لم يكف ولو غسل أربعة أعضاء دفعة واحدة
بأذنه ارتفع حدث وجهه فقط (وسنة) أي الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض
نسخ المائتين عشر خصال (التسمية) أوله وأنها بسم الله وأكملها بسم الله
الرحمن الرحيم فان ترك التسمية أوله أتى بها في أثنائه فان فرغ من الوضوء لم
يأت بها (وغسل الكفين) الى الكوعين قبل المضمضة ويقبلها مائة لا ثمان
تردد في طهرهما (قبل ادخالهما الاناء) المشتمل على مائة دون القلتين
فان لم يغسلها كره له نعمهما في الاناء وان يقن طهرهما لم يكره له نعمهما
(والمضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها بإدخال الماء
في الفم سواء أداره فيه ونحوه أم لا فان أراد الأكل جبه (والاستنشاق)
بعد المضمضة ويحصل أصل السنة فيه بإدخال الماء في الأنف سواء جذبه
بنفسه الى شفاشه ونفذه أم لا فان أراد الاكمل كمل ثمره والجمع بين المضمضة
والاستنشاق بثلاث غرف يتخضع من كل منهما ثم يستنشق أفضل من
الفصل بينهما (ومسح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس
بالمسح أما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولو لم يرد تنوع ما على رأسه من
عمامة وشحوها كبل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الاذنين ظاهرهما
وباطنهما باجاء جديده) أي غير بال الرأس والسنة في كيفية مسحها أن يدخل

مستحبته في سماخيه ويديرهما على المعاطف ويمرّ إبهاميه على ظهورهما ثم
يأصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهارا (وتخيل اللحية الكثة)
بمثلة من الرجل أما طيبة الرجل الخفيفة وطيبة المرأة والخنثى فيجب
تخليها ما وكيفية أن يدخل الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخيل
أصابع اليسدين والرجلين) أن وصل الماء إليهما من غير تخيل فإن لم يصل
إليه كالأصابع الملتفة وجب تخليها وإن لم يأت تخليها إلا لتهاهما حرم
فقتها للتخيل وكيفية تخيل اليدين بالتشبيك والرجلين بأن يمدأ بمخصر
يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئا بمخصر الرجل اليمنى خاتما بمخصر
اليمنى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما
العضوان اللذان يسهل غسلهما معا كالخدين فلا يقيم اليمنى منهما بل
يظهران دفعة واحدة وذکر الماء نصف سنية تثليث العضو المغسول
والمسوح في قوله (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفي بعض النسخ والتكرار رأى
للغسل والمسوح (والموالة) ويعبر عنها بالمتابع وهي بأن لا يحصل
بين العضوين تشريق كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يجب
للمغسول قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان وإذا نكث فلا اعتبار
بالتكرار لأنه وإنما تنوب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أما هو
فالموالة واجبة في حقته وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في
المطولات

(فصل) في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة (والاستنجاء) وهو
من نجوت الشيء أي قطعه فكأن المستنحي يتطهر به الأذى عن نفسه
(واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه من كل
جامد طاهر قالع غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنحي) أولا (بالحجار
ثم يديه) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف
شجر واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنحي (على الماء أو على ثلاثة أحجار
ينقى بين المحل) أن سهل الانتقام بها والأزاد عليها حتى ينقى ويسن بعد

ذلك التثنية فان أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل (لأنه ينزل عن
 النجاسة وأثرها وشروط الاستحباب بالجران لا يجب الخارج النجس ولا
 يتقبل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي عنه فان اتقى شرط
 من ذلك تعين الماء (ويجوز) وجوب قاضي الحاجة (استقبال القبلة) إلا أن
 وهي الكعبة (واستدبارها في العجرا) ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر
 أو كان ولم يبلغ ثلث ذراع أو بلغها ما وبعده عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع
 إلا أدى كما قال بعضهم والبنسان في هذا كالعجرا بالشرط المذكور إلا
 البناء المعتد لقضاء الحاجة فلا حزمة فيه مطلقا وخرج بقولنا إلا أن ما كان
 قبله أو لا كبيت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه (ويجوز) أدبا قاضي
 الحاجة (البول) والغائط (في الماء) (الأكيد) أما الجاري فيكره في القليل
 منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه وبحيث التوى وتحرجه في القليل
 جازيا كان أو راكدا (ويجوز) أيضا (البول) والغائط تحت الشجرة
 المثمرة وقت الفرة وغيره (و) يجزى ما ذكر (في الطريق) المسألة للناس (و)
 في موضع (الظل) صيدا وفي موضع الشمس ثناء (و) في (الثقب)
 في الأرض وهو النيازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن
 (ولا يتكلم) أدبا غير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان
 دعت ضرورة إلى الكلام كن بأي حجة تقصده إن شاء لم يكره الكلام
 حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكره له ذلك حال
 قضاء حاجته لكن الذوي في الروضة وشرح المذهب قال إن استدبارهما
 ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط إن ترك استقبالهما واستدبارهما سواء
 أي فيكون مباحا وقال في التحقيق إن كراهة استقبالهما بالأصل لها وقوله
 ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن

(نص — ل) في نواقض الوضوء المسماة أيضا بأسباب الحدث (والذي
 ينفذ) أي يبطل (الوضوء بخسة أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد
 (السدلين) أي القليل والدير من موشى موشى واضح معنادا كان الخارج

كبول وغائط أو نادرا كدم وحصا فحسبا كهذه الامثلة أو طاهرا كدود
 الامنيّ الشارح باحتلام من متوضئ يمكن متعمده من الارض فلا ينتقض
 والمشكل انما ينتقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعا (و) الثاني
 (الزوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض
 بتمعمده والارض ليست بشيء يخرج بالمتمكن ما لو نام قاعدا غير متمكن أو نام
 قائما أو على قنانه ولو تمسكا (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلظة عليه
 (بسكر أو مرض) أو جنون أو انغماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل
 المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة أن يبلغا
 حد الشهوة عرفا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع
 أو مساعرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هنالك حائل فلا ينتقض
 حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بياطن الكذب)
 من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا أو ميتا ولو لفظ الآدمي ساقط
 في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومس حلقة دبره) أي الآدمي ينتقض (على)
 القول (الجديد) وعلى القديم لا ينتقض مس الحلقة والمراد بهما ملتقى المنفذ
 وبياطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وخروج بياطن الكف
 ظاهره وحرفه ورؤس الاصابع وما بينهما فلا ينتقض بذلك أي بعد التحامل
 اليسير

(فصل) في موجب الغسل والغسل لغتة سيلان الماء على الشيء
 مطلقا وشراعا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة (والذي يوجب
 الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تسترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء
 الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكر منه
 أو قدرهما من متطوعهما في فرج ويصير الآدمي الموجب فيه جنبا بإيلاج
 ما ذكر أمالمات فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنثى المشكل فلا غسل عليه
 بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله (و) من المشرك (انزال) أي خروج
 (المني) من شخص بغير إيلاج وإن قل المني كقنطرة ولو كانت على لون الدم

ولو كان الخارج يجتمع أو غيره في بقعة أو نوم بشهوة أو غيره من طريقه المعتاد أو غيره كان انحصار عليه نكاح منه (و) من المشترك (الموت) الا في الشهيد (وثلاثة يختص بهما النساء وهن الحيض) أي الدم الخارج من امرأة بلغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب لقطع (والولادة) المعصومة بالبلل. وجبة للفصل قطعاً والمجردة عن البلل موجبة للفصل في الأصح

(فصل في فرائض الغسل ثلاثة أشياء) أحدها (النية) فينوي الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو ذلك وينوي الحائض أو النفاس رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلا يفرق بينهما بعد غسل يمينه وجب إعادته (وإزالة النجاسة إن كانت على بدنه) أي المقتل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء بغسلة واحدة منهما ومحلها ما إذا كانت النجاسة حكمة أما إذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما (وإبصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الحقيقة منه والكثيف والشر الحفوف وإن لم يصل الماء إلى باطنه إلا بالنقض وجب نقضه والمراد بالشر ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صماخي أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب إبصال الماء إلى ما تحت القلفة من الإقارب وإلى ما بين يد ومن فرج المرأة عند قعودها قضاء حاجتها ويجب غسله المسربة لأنما تطهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أي الغسل (خمس أشياء التسمية والوضوء) كاملاً (قبله) وينوي به المغسل سنة الغسل إن تجردت جنباً عنه عن الحدث الأصغر والأنوى به الأصغر (وامرأ الدد على) ما وصلت اليه من (الجسد) ويبرهن هذا الأمر بإدلائ (والموالة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم اليمنى) من شقيقه (على اليسرى) وبقي من

سنن الغسل أمور مذكورة في المبدوءات منها التمثيل وتخليص
الشعر

(فصل في الاغتسالات المسنونة سبعة عشر فسل غسلا الجمعة)
لما نزلها ووقته من الفجر الصادق (و) غسل (العبدین) الفطر والاضحى
ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أى طلب السقي من
الله (والوقوف) للوقوف (والسكنوف) للشمس (والغسل من) أجل
(غسل الميت) مسلما كان أو كافرا (و) غسل (الكافرا إذا أسلم) ان لم يجنب
في كذره أو لم تحض الكافرة والاوجب الغسل بعد الاسلام في الاصح وقيل
يسقط اذا أسلم (والمجنون والمغنى عليه اذا أفأها) ولم يتحقق منهما انزال
فان تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) ارادة
(الاحرام) ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعقل ولا
بين طاهر وحائض فان لم يجب المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول مكة)
لمحرم بجمع أو عمرة (وللوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (وللمبيت بزدلفة)
ورمى الجار الثلاث) في أيام النحر يرق الثلاث فيغتسل رحي كل يوم منها
غسلا أما رمى جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له اقرب زمنه من غسل
الوقوف (و) الغسل (للتطواف) الصادق بطواف قدوم وافاضة ووداع
وبقية الاغتسال المسنونة مذكورة في المطولات

(فصل في المسح على الخفين جائز) في الوضوء لافي غسلا فرض
أو نفل ولا في ازالة نجاسة فلو أجنب أو دميت رجله فاراد المسح بدلا عن
غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشهر قوله جائز أن يغسل الرجلين
أفضل من المسح وانما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط الا أن يكون فاقد
الآخرى (بثلاثة شرائط أن يتهدي) أى النخص (لبه) ما بعد كمال الطهارة
فلو غسل رجله وألبسها خنثها ثم فعل بالآخرى كذلك لم يكف ولو ألبس
لبه ما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قد دم الخلف لم يجز
المسح (وأن يكونا) أى الخفان (سائرین لمحل غسل الفرض من القدمين)

بكعبية ما بالو كاتادون الكعبين كالداس لم يكف المسح عليهم ما والمراد
 بالسائر هنا الحائل لآفات الرؤية وأن يكون السائر من رواب الخلفين
 لآمن أعلاه (وأن يكونا مما يمكن شبايح المذني عليهم) لتردد مسافري
 حواشيه من سط وترسار ويؤخذ من كلام المصنف كونهم ما قوين بحيث
 يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهم ما ولو ليس شفا فوق خف لشدة
 البرد مثلا فان كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل فصح المسح على الأعلى
 وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فصح المسح على الأسفل صح أو الأعلى
 فوصل إلى المل للأعلى صح إن قصد الأسفل أو قصد هما معا لأن قصد
 الأعلى فقط وإن لم يقصد واحد منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ
 في الأصح (ويصح المقيم يوما وليلة) بمسح (المسافر ثلاثة أيام بالمالين)
 المتصلة تساموا بقد تمت أو تأخرت (وابتداء المدة) تحجب (من بين
 يحدث) أي من انقضاء الحديث الكائن (بعد) قيام (لبس الخفين) لآمن
 ابتداء الحديث ولآمن وقت المسح ولآمن ابتداء اللبس والعاضى بالسفر
 والهاثم على حدان مسح مقيم ودائم الحدث إذا حدث بعد لبس الخف حديثا
 آخر مع حديثه الدائم قبل أن يصل إلى فرضه مسح ويستبيح ما كان يستبيحه
 لو بقي طهره الذي ليس عليه خفيه وهو فرض ونوافل قبل الوصول بطهره فرضا
 قبل أن يحدث منه واستباح نوافل فقط (فإن مسح) الشخص (في الحضر
 ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام) قبله منى يوم وليلة (أتم مسح مقيم)
 والواجب في مسح الخف ما يطابق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف
 ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حرفه ولا أسفله
 والنفق في مسحه أن يكون خطوطا بأن يفرج المسح بين أصابعه
 ولا يضمهما (ويطال المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء مجتمعة) أو خلغ
 أحدها أو اختلاعه أو خروجه الخلف عن صاحبه المسح كخرقه (وانقضاء
 المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة تقيم وثلاثة أيام بلياليها
 لمسافر (و) بعروض (ما يوجب الغسل) كجباية أو خيض أو نفاس للذي

(فصل) في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله
 والتيمم لغة التصد وشربا يصل تراب طهورا لوجهه واليدين بدلا عن
 وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط التيمم خمسة
 أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر
 أو مرض) (و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول
 وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له
 في طلبه فيطلب الماء من رجليه ورفقته فان كان منفردا نظر حوا اليه من
 الجهات الأربع ان ~~كان~~ ~~بـ~~ ~~تـ~~ ~~و~~ من الارض فان كان فيها ارتفاع
 وانخفاض تردد قدر نظره (و) الرابع (تعذرا استعماله) أي الماء بأن يخاف
 من استعمال الماء على ذهاب نفسه أو منقصة عضو ويدخل في العذر ما لو
 كان بقربه ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عدد أو على ماله من
 سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر
 استعماله وهي (واعوازه بعد الطلب) (و) الخامس (التراب الداهر) أي
 الطهور غير المتدنى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنس ويوجد
 في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (لغبار فان خالطه حصص
 أو رمل لم يجز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه
 في الروضة والنتاوى جوز ذلك ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار وخرج
 بقول المصنف التراب غيره كنورة وسحاق خرف وخرج بالطاهر النجس
 وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها
 (النية) وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم الفرض
 والمنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه المنفل وصلاة الجنازة أيضا
 أو المنفل فقط لم يستبح معه الفرض وكذا الوضوء الملة ويجب قرن نية التيمم
 بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح شيء من الوجه
 ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينتقل غيره (و) الثاني

والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن الى
المرفقين ويكون مسحه مما يضربتين ولو وضع يده على تراب فاعم فعلق بها
تراب من غير ضرب كفى (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه
على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح
وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يديه
دفعه على تراب ومسح بيمينه ووجهه ويساره بيمينه جاز (وصننه) أي التيمم
(ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم اليمنى من
اليدين) (على اليسرى) منها ما تقدم ذكره على الوجه على أسفله (والموالة)
وسبق معناها في الوضوء وبقي التيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها
رفع التيمم خاتمه في الترتيب الأول أما الثمانية فيجب نزع الخاتم فيها
(والذي يطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما يطل الوضوء) وسبق
بيانها في أسباب الحدث فتى كان متيمما ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني
(روية الماء) وفي بعض نسخ المتن وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم
لقد الماء ثم رأى الماء أو توجه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد
دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت
في الحال أو مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضها كانت
الصلاة أو نقلا وان كان تيمم الشخص ارض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر (روية
بل تيممه باق بحاله) (و) الثالث (الرذة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا
استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل العضو
ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فانما يتيمم وقت دخول غسل العضو
العليل فان كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (ومصاحب
الجبائير) جمع جبيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوى وتشد على
موضع الكسر ليتمم (مسح عليها) بالماء ان لم يكن يمكن نزعها لخوف ضرر
بما سبق (وبتيمم) صاحب الجبائير في وجهه ويديه كما سبق (وإصلي ولا إعادة
عليه ان كان وضوها) أي الجبائير (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم

والأعادوه. هذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع إن إطلاق
الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيم وغيرها ويشترط في الجبيرة
أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك واللصوق والعصاة
والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتيم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع
بين صلاتي فرض يتيم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين
جمعة وخطبتها ولا امرأة إذا تيممت لتمكين الحليل أن يفعلها مرارا وتجمع بينه
وبين الصلاة بذلك التيم وقوله (ويصلي يتيم واحد ما شاء من النوافل)
ساقط من بعض النسخ

* (فصل — ل) * في بيان النجاسات وأزالتها وهذا الفصل مذکور
في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة الشيء المستقذر وشرعا كل
عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا الحرمتها ولا
لاستقذارها ولا اضربها في بدن أو عقل ودخل في الإطلاق قليل النجاسة
وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانهما يتبع تناول النجاسة وبسهولة
التمييز أكل الدود الميت في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لا الحرمتها
ميتة الآدمي وبعدم الاستقذار المني ونحوه وبني الضرر الحجر والنبات
الضرر به بدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابط النجس الخارج من القبل والدبر
بقوله (وكل ما نزع خرج من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد
كالبول والغائط وبالنادر كالدم والقيح (الآدمي) من آدمي أو حيوان غير
كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمائع
الدود وكل متصا ب لا تحيله المعدة فليس بنجس بل متنجس يظهر بالغسل وفي
بعض النسخ وكل ما يخرج بلنظ المضارع واستنطاق مائع (وغسل بجميع
الابوال والارواث) ولو كانا من مأكول اللحم (واجب) وكيفية
غسل النجاسة أن كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال
عينها ومحاولة زوال أوصافها من طم أو لون أو ريح فان بقي طم النجاسة
ضرر أو لون أو ريح عسر زواله لم يضر وإن كانت النجاسة غير مشاهدة وهي

المسألة بالحكمة فكيف يرى الماء على المتنجس به ولو مرة واحدة ثم استثنى
المصنف من الأبول قوله (الأبول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم
يتناول مأكل ولا مشروباً على جهة التغذية (فإنه) أي بول لصبي
(يظهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فإن أكل الصبي
الطعام على جهة التغذية غسل بوله قطعا وخرج بالصبي الصبيبة والخائض
فغسل من بولهما ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه إن كان قليلا
فإن عكس لم يظهر أما الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو ورودا
(ولا يعني عن شيء من التنجسات إلا السير من الدم والقيح) فيعفى عنه ما في
توب أو بدن ونصيح الصلاة معه (و) (ال) (ما) أي شيء (لأنفس له سائلة)
كذباب وغل (إذا وقع في الماء ومات نفسه فإنه لا ينجسه) وفي بعض النسخ
إذا مات في الماء وأفهم قوله وقع أي بنفسه أنه لو طرح ما لالتصق له سائله
في الماء مع شربه وهو ما يزم به الرافعي في الشرح البغوي ولم يتعرض له هذه
المسألة في الكبير وإذا كثرت ميتة ما لالتصق له سائله وغرت ما وقعت فيه
نجاسته وإذا نشأت هذه الميتة من المائع كبود دخل وفاكهة لم تنجس قطعا
وبسته في مع ما ذكره من مسائل مذكورة في المستوطات سبق بعضه في كتاب
الطهارة: (والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وما تولد منه ما أومر
أحمد به) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من
النجاسة وهو كذلك (والميتة كالأجحة إلا البع والجراد والآدمي) وفي
بعض النسخ وابن آدم أي ميتة كل منها فانها طاهرة (ويغسل الأناث من
ولوح الكلب والخنزير سبع مرات) بما طهور (أحمدان) يصحوبه (بالتراب)
الظهور وبه المحلل المتنجس فإن كان المتنجس عازا كفي ما يارب كدر كفي
سور سبع جريات عليه بلا تغيير وإذا لم تزل عن النجاسة الجليبية إلا بستر
مسلح سبت كها غلة واحدة والارض الترابية لا يجب التراب فيها على
الاصح (ويغسل من سائر) أي باقي (النجاسات مرة واحدة) وفي بعض
النسخ مرة (ثاني عليه والثلاث) وفي بعض النسخ (والثلاثة بالماء) (أو يمسح)

واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طاهرة إن انفصلت غير متغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقيدار ما يتشرب به المغسول من الماء هذا إذا لم يبلغ قاتين فإن بلغهما فالشرط عدم التغير وما فرغ المني من طهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة إلى صفة أخرى فقال (وإذا تخللت الخجرة) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى تخللت مضارت خلا وكانت صيرورتها اخلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه (وان) لم تخلل الخجرة بنفسها بل تخللت بطرح شيء فيها لم تطهر وإذا طهرت الخجرة طهرت معها تبعها

*(قصة ل) في الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضة فالحيض هو الدم الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من فرج المرأة على سبيل الصحة) أي لعلها بل للجبلة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتمل لذاع) ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح اجتمع دم الدم اشتدت حرته حتى اسود ولذعت منه النار حتى أحرقتة (والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء في عقب أفنة قلبلة والاكثرة حذفها (والاستحاضة) أي دمها (هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لاعلى سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمنا (يوم وإيلة) أي مقدار ذلك وهو أربع وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بل بالبرهان زاد علم أفهوا استحاضة (وعالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظلة) وأرديهم ازمن يسروا ببدء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوما) وعالبه أربعون يوما) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضا (وأقل الطهر) النازل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالاصح أن الحامل تحيض فانه يجوز أن

يكون دون خمسة عشر يوماً (ولا حذراً كثرة) أي الطهارة قد عكست المرأة
 دهرها بلا حيض أما غالب الطهارة فتعتبر بغالب الحيض فإن كان الحيض ستاً
 فالطهر أربع وعشرون يوماً أو كان الحيض سبعة فالطهر ثلاثة وعشرون
 يوماً (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين)
 قريبة قلوراته قبل تمام التسع برهن يضيّق عن حيض وطهره وحده وحده ولا
 فلا (وأقل الحمل) زمناً (سنة أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمناً (أربع سنين
 وغالبه تسعة أشهر) والعقيدة في ذلك الوجود (ويحرم بالحيض) وفي بعض
 النسخ ويحرم على الحائض (ثمانية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نقلاً
 وكذا سجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضاً أو نقلاً (و) الثالث
 (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصنف) وهو اسم المكتوب من كلام الله بين
 الدفتين (وحله) (الأذاخات عليه) (و) الخامس (دخول المسجد) للعائض
 إن شئت تليق به (و) السادس (الطواف) فرضاً أو نقلاً (و) السابع (الوطء
 وبين من وطئ في إقبال الدم التصديق بدينار ولان وطئ في إداره التصديق
 بنصف دينار) (و) الثامن (الاستمتاع بمباين السرّة والركبة) من المرأة فلا
 يحرم الاستمتاع بما ولا بما فوة ما على الخمار في شرح المذهب ثم استتورد
 المصنف أنه كما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفسّل فقام
 (ويحرم على الخبث خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نقلاً (و) الثاني
 (قراءة القرآن) غير نسخ التلاوة آية كانت أو سراً أو جهراً وخرج
 بالقرآن التوراة والإنجيل أما أذكرا القرآن فمحل لا بقصد قرآن (و) الثالث
 (مس المصنف وحله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً أو نقلاً (و)
 الخامس (المكث في المسجد) يلجب مسلم اللفزورة كن احتلم في المسجد
 وتعدّ شراً وجه منه تلوف على نفسه أو ماله أو ماعبوره المسجد ما رآه من غير
 مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وتردد الخبث في المسجد بمنزلة اللبث
 وخرج بالمسجد المدارس والبطن استتورد المصنف أنه آمن أحكام الحديث
 الأكبر إلى أحكام الحديث الأصغر فقال (ويحرم على المحدث) حديثاً أصغر

(ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومن المصحف وحمله) وكذا خريطة
 ومندوق فيها مصحف ويحل حمله في أمتعة وفي تفسير أكثر من القرآن وفي
 دراهم ودنانير وخواتم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع الميز المحدث من مس
 مصحف ولوح لدراسة وتعلم (كتاب) أحكام (الصلاة) وهي لغة الدعاة وشرعا
 كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتحة بالتمكيد مختمة بالتسليم بشرائط
 (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة (خمس) يجب
 كل منها بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيضيق
 حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار
 (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالانظر لنفس
 الأمر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق
 بعد تنهاه قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أي وقت الظهر
 (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة الستر
 أقول أنا في ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل
 هو أمر وجودي يخالفه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها
 سميت بذلك لما صرته وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل)
 وللعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضلة وهو فعلها أول الوقت والثاني
 وقت الاختيار وأشار له بقوله (وآخره في الاختيار إلى ظل المثلين)
 والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى غروب الشمس)
 والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثلين إلى الاصفرار
 والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها
 (والغروب) أي صلاتها سميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها واحد
 وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها ولا يستر بقاء شعاع بعده (وبعد
 ما يؤذن) الشخص (ويتوضأ) أو يتيمم (ويستر العورة ويقيم الصلاة ويصلي
 خمس ركعات) وقوله وبعد دار الخ ساقط في بعض نسخ المتن فإن انقضى
 المقدار المذكور خرج وقتها وهذا هو القول الجديد والغديم ورجحه

النوري أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الزهر (والعشاء) يكبر العين
 مدودا سم لا قول التللام ومثبت الصلاة بذلك لغيرها فيه (وأول وقتها إذا
 غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوقت العشاء في
 جني أهل أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها
 وقتان أحدهما اختيارا وأشارته بقوله (وأخره) يمتد (في الاختيار إلى ثلث
 الليل) والثاني جواز وأشارته بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني)
 أي الصادي وهو المتيقن من ضوءه من ضياء لا فاق أما الفجر الكاذب فيقطع قبل
 ذلك لأمه من ضايل مستطيل إذا غاب في السماء ثم يزول وتغيبه ظلمة ولا يتعاقب به
 حكم وذكر الشيخ أبو حامد أن للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين
 (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار ومثبت الصلاة بذلك لغيرها
 في أوله ولها كالغصير خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت
 والثاني وقت الاختيار وذكره في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني
 وآخره في الاختيار إلى الاستئثار) وهو الاضائة والثالث وقت الجواز وأشار
 له بقوله (وفي الجواز) أي بكرة (إلى طلوع الشمس) وأربع جواز بلا
 كراهة إلى طلوع الحجرة والنظام من وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من
 الوقت ما لا يفي بها

* فصل في شرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء * أحدها
 (الإسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب عليه قضاؤها
 إذا أسلم وأما المرتبة فيجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الإسلام
 (و) الثاني (البالوغ) فلا تجب على صبي وصبيته لكن يؤمران به بعد سبع
 سنين إن حصل التمييز بها والافقهما التمييز بغيره على تركها بعد كمال عشر
 سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (وهو حد التكليف)
 ساقط في بعض نسخ المتن (والصلاوات المستويات خمس العبدان) أي صلاة
 عبد الفطر وعبد الإحصاء (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس
 وكسوف القمر (والاستسقاء) أي صلاته (والسنن التابعة للفرائض)

ويبرعنها أيضا بالسنة الراتبة وهي (سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد العشاء يوتر بها واحدة منهن) والواحدة هي أقل الوتر وأكثره إحدى عشرة ركعة ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر فلو أوتر قبل العشاء عمدا أو سهوا لم يعتد به والراتب المؤكد من ذلك كله عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكدة) غير تابعة للفرأض أحدها (صلاة الليل) والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل وهذا من قسم الليل أثلاثا (و) الثاني (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها ثمانية ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تساميات في كل ليلة من رمضان وجملة الخمس ترويحيات وبنو الشخص بكل ركعتين التراويح أو قيام رمضان ولو صلى أربع ركعات منها بركعة واحدة لم تسح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر

* (فصل في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء) *
والشرط جامع شرط وهو لغة العلامة وشرعا ما توفى صحة الصلاة عليه
وأي جزء منها يخرج بهذا القيد الركن فإنه جزء من الصلاة الشرط الأول
(طهارة الأعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة أو ما فاقد
الطهورين فصلاته صحيحة مع وجوب الإعادة عليه (و) طهارة (النجس)
الذي لا يعني عنه في ثوب وبدن ومكان وسيد كالمصنف هذا الأخير قريبا
(و) الثاني (ستر) لوزن (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص خاليا في ظلمة
فان يحزن عن سترها صلى عاريا ولا يؤمى بالكوع والسجود بل يتهمها ولا إعادة
عليه ويكون ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضا في غير الصلاة
عن الناس وفي الخلوة اللازمة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا

يجب لصحته يكره نظره إليها وعودة لمذكر ما بين سترته وركبته وكذا الأمانة
وعودة الخزانة في الصلاة ما سوى وجهها وكنيتها ظاهر وأربط إلى الكوعين أمان
عودة الخزانة خارج الصلاة في جميع بدنها وعودتها في الخلعة كالمذكر والعودة
لغة النقص ونظائر شرعا على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره
وذكره الإجماع في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان طاهر) فلا
أصح صلاة تنقص إلا في بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود
أو ركوع أو سجود (و) الرابع (الله لم يدخل الوقت) أو قل دخله
بالاجتماع ولو صلى بغير ذلك لم تنسخ صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس
(استقبال القبلة) أي الكعبة وسميت قبلة لأن المولى يقابلها أو كعبته
لا رداءها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستغنى الله عن ذلك
ما ذكره بقوله (ويجوز ذلك استقبال القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة
الخوف) في قتال سباح فرسا كانت الصلاة أو خلا (وفي النافلة في السفر
على الراحة) فلهما إفرقة إباحة ولو قصر التنقل صوب مقصده
وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهة على سرجها مثلابل يؤمى بركوعه
وجبوده ويكون سجوده أخذ من ركوعه وأما المائتي فيتم ركوعه
وجبوده ويستقبل القبلة فيهما ولا يمشی إلا في قيامه ونشده

• (فصل في أركان الصلاة) قدم معنى الصلاة لغة وشرعا
(وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعا) أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترنا
بفعله ومحاها القلب فإن كانت الصلاة فرضا وجب نية الفرضية وقصد فعلها
وتعيين من صبح أو ظهر أو ليل أو كانت الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات
سبب كالامتنعاه ووجب قصد فعله وتعيينه لنية النفلية (و) الثاني (القيام
مع القدرة) عليه فإن عجز عن القيام بعد كيف شاء وقعوده مشترطا أفضل
(و) الثالث (تكبيرة الإحرام) فيتمتع على التقديرين أن يقول الله
أكبر فلا يصح الرحمن أكبر وفحوه ولا يصح فيما تقدم الخبر على المبتدأ كقوله

أَكْبَرُ اللَّهِ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ النُّطْقِ بِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ تَرْجَمَ عَنْهَا بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ وَلَا يَعْدِلُ
عَنْهَا إِلَى ذِكْرٍ آخَرَ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ وَأَمَّا لِنُوْوِيٍّ فَاخْتَارَ لَا كُفَاً .
بِالْمُقَارَنَةِ الْعَرَفِيَّةِ بِحَيْثُ يَعْتَدُّ عَرَفَاءُ أَنَّهُ مُسْتَحْضَرٌ لِلصَّلَاةِ (و) الرَّابِعُ (قِرَاءَةُ
الْفَاتِحَةِ) أَوْ بَدَلُهَا مَنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فَرَضًا كَانَتِ الصَّلَاةُ أَوْفَلَ
(وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةٌ مِنْهَا) كَمَا لَا وَمَنْ أَسْقَطَ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفًا
أَوْ شِبْهَ دِيدَةٍ أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا مِنْهَا بِحَرْفٍ لَمْ تَصِحْ قِرَاءَتُهُ وَلَا صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ
وَالْأَوْجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْقِرَاءَةِ وَيَجِبُ تَرْتِيلُهَا بِأَنْ يَقْرَأَ آيَاتِهَا عَلَى نَظْمِهَا
الْمَعْرُوفِ وَيَجِبُ أَيْضًا وَالْإِتْمَانُ بِأَنْ يَصِلَ بِهِ ضَرْبُ كَامَلَاتِهَا بِمَعْزُومٍ مِنْ غَيْرِ
فَصْلٍ لَا يَتَقَدَّرُ التَّنَفُّسُ فَإِنْ تَخَلَّلَ الَّذِي كَرَيْنَ مَوَالِيَهَا قَطْعُهَا إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ
الَّذِي كَرِيهِهُ الصَّلَاةُ كَتَأْمِينِ الْمَأْمُومِ فِي أَثْنَاءِ فَاتِحَتِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ فَإِنَّهُ
لَا يَقْطَعُ الْمَوَالِيَةَ وَمَنْ جَهِلَ الْفَاتِحَةَ وَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ لِعَدَمِ مَعْلَمٍ مِثْلًا وَاحْسَنَ
غَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَجِبَ عَلَيْهِ سَبْعُ آيَاتٍ مَعْتَوَالِيَّةٍ عَوَاضًا عَنِ الْفَاتِحَةِ
أَوْ مَعْتَرِقَةٍ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُرْآنِ أَتَى بِذِكْرِ بَدَلِهَا بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنْ حُرُوفِهَا
فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَ قُرْآنًا وَلَا ذِكْرًا وَفَقَدَرُ الْفَاتِحَةَ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ
وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهِيَ آيَةٌ مِنْهَا (و) الْخَامِسُ
(الرَّكُوعُ) وَأَقْلُ فَرَضُهُ اِتِّقَانُ مَا قَادَرَ عَلَى الرَّكُوعِ مَعْتَدِلِ الطَّمَأْنِينَةِ سَلِيمِ
يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ أَنْ يَنْحَنِيَ بِغَيْرِ انْخِنَاسٍ قَدَرِ الْوُجُوحِ رَاحَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ لَوْ أَرَادَ
وَضَعُوعًا عَلَيْهِمَا فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ عَلَى هَذَا الرَّكُوعِ انْخَنَى مَقْدُورُهُ وَأَوْهَى بِطَرْفِهِ
وَأَكَلَ الرَّكُوعَ تَسْوِيَةً الرَّكْعَ ظَهْرَهُ وَعَنْقَهُ بِحَيْثُ يَبِينُ أَنْ كَفَّ فَيُحِثُّ وَاحِدَةً
وَضَرْبَ سَاقِيهِ وَأَخَذَ رُكْبَتَيْهِ يَدَيْهِ (و) السَّادِسُ (الطَّمَأْنِينَةُ) وَهِيَ سَكُونُ
بَعْدَ حَرَكَةٍ (فِيهِ) أَيُّ الرَّكُوعِ وَالْمَصْنَفِ يَجْعَلُ الطَّمَأْنِينَةَ فِي الْأَرْكَانِ رُكْنًا
مُسْتَقْلَامًا وَمَشَى عَلَيْهِ النُّوْوِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرُ الْمَصْنَفِ يَجْعَلُهَا هَيْئَةً تَابِعَةً
لِلْأَرْكَانِ (و) السَّابِعُ (الرَّفْعُ) مِنَ الرَّكُوعِ (وَالْإِعْتِدَالُ) قَائِمًا عَلَى الْهَيْئَةِ
الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ مِنْ قِيَامٍ قَادِرٍ وَتَعَوُّدٍ عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ
(و) الثَّامِنُ (الطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ) أَيُّ الْإِعْتِدَالِ (و) التَّاسِعُ (السُّجُودُ)

مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلى موضع سجوده من
الأرض أو غيرها وأكمل أنه يكبر له ويه للسجود ولا يرفع يديه ويضع
ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (العلمانية فيه) أي السجود
بحيث ينال موضع سجوده ثم يسهل رأسه ولا يكتفي انحناس رأسه موضع
سجوده بل يتصل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا يكسر ويظهر أثره على
يدلو لمضت تحتة (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل
ركعة سوا مصلى قائماً أو منطوية ساو أقله منه يكون بعد حركة أعضائه
وأكمل الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل
ساو إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (العلمانية فيه) أي
الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي
بعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي الجلوس الأخير
وأقل التشهد الثابت لله سلام عليك أيم النبي ورحمة الله وبركاته
سلام علينا وعلى عباد الله الحسنيين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمد رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه) أي الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وآل محمد كلام المصنف أن
الصلاة على الأئمة لا تجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر
(التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام
عليكم مرة واحدة وأكمل السلام عليكم ورحمة الله مرتين عينا وثمالة
(و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه من وجوه وقيل
لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر
(ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية لتكبير
الأحرام ومقارنة الجلوس الأخير لتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم (و) الصلاة (منها قبل الدخول فيها شيان الأذان) وهو أتم الأعلام

وشرع عاذر مخصوص للإعلام بدخول وقت صلاة مفروضة والفاظه منى
 الا التكبير أوله فأربع والا التوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهي مصدر
 أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لأنه يقيم الى الصلاة وانما يشرع كل من
 الاذان والاقامة للمكثرة وأما غيرها فنادى اياها الصلاة جامعة (و) سننها
 (بعد الدخول فيها شيئا من التشهد الاول والقنوت في الصبح) أى فى
 اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرع عاذر مخصوص وهو اللهم
 اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) انشئت (فى) آخر (الوتر في
 النصف الثاني من شهر رمضان) وهو كنوت الصبح المتقدم في محلده ولفظه
 ولا يتعين كلمات القنوت السابقة فلو قنت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت
 حصلت سنة القنوت (وهيئتا) أى الصلاة وأراد بها ما ليس ركنا فيها ولا
 بعضها يجبر بسجود السهو (خمس عشرة صلاة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام)
 الى حد ومنكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) عند (الرفع منه ووضع
 اليدين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سترته (والتوجه) أى قول
 المصلى عقب التحريم وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الخ
 والمراد أن يقول المصلى بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها مما ورد
 في الافتتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على
 التعوذ والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهري في موضعه) وهو
 الصبح وأولنا المغرب والعشاء والجمعة والعيدان (والاسرار في موضعه)
 وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أى قول آمين عقب الفاتحة لقارئها
 في صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد ويؤمن المأموم مع تامين امامه ويجهر
 به. (وقراءة السورة) بعد الفاتحة لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأوقى
 غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب
 (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أى رفع الصلب من الركوع
 (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله
 سمع له كفى ومعنى سمع الله ان حمده تقبل الله منه حمده وجازاه عليه وقول

المصلي (وبالثالثة الجرد) إذا انتصب قائماً (والتسبيح في الركوع) وأدنى السكال
 في التسبيح سبعان رب العظيم ثلاثاً (والتسبيح في السجود) وأدنى السكال
 فيه سبعان رب الاعلى ثلاثاً ولا يكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور
 (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للتشهد الاول والاخير (بسط)
اليد اليسرى بحيث تسامت رؤسها الركبة (وتسببن) اليد اليمنى أي
 أصابعها (الامسجة) من اليمنى فلا يتبضعها (فأنه يشير بها) رافعاً لها
 سالكونه (متشهداً) وذلك عند قوله الا لله ولا يحضرها فان حركها اثره
 ولا تبطل صلاته في الاصح (والاقتراش في جميع الجلوسات) الواقعة في
 الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجودتين وجلوس التشهد الاول
 والاقتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاءه لا ظهره للاذنين
 ويصوب قدميه اليه في وضعه بالارض أطراف أصابعه بالجهة التي قبله
 (والثورة في الجلوسات الاخيرة) من جلوسات الصلاة وهي جلوس
التشهد الاخير والثورة مثل الاقتراش الا أن المصلي يخرج يساره على
 هينتها في الاقتراش من جهة يمينه ويلصق وركبته بالارض أما المستبوق
 والساهي فينثر شان ولا يتورصكان (والتسليم الثانية) أما الاولى
 فسبق أن امكن أركان الصلاة

• (فصل) • في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر
 المصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء) فالرجل يجافي
 أي يرفع (مرفقيه عن جنبيه ويقل) أي يرفع (بطنه عن فخذه في الركوع
 والسجود ويجهر في وضع الجهر) وتقدم يمينه في وضعه (واذا نابه)
 أي أصابعه (شيء في الصلاة تسبيح) فيقول سبحان الله بضد الذكراً فقط أو منع
 الاعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطات (وعورة الرجل
 ما بين سترته وركبته) أماهما فليسا من العورة ولا ما فوقهما (والمرأة)
 تخالف الرجل في خمسة المذكورة فأنها (تضم بعضها إلى بعض) فتلمص
 بطنها بفتخذيها في ركوعها وسجودها (وتخفف صوتها) إن صلت بمحضرة

(الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا ناهى شيء في الصلاة صغرت) بضرب بطن اليمين على ظهر الشمال فلو ضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو قال سلام مع علم التحريم بطلت صلاتها وانثنى كما رآه (وجميع بدن) المرأة (الحرة عورة الوجةها وكنها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن (والامة كالرجل) فتكون عورتها ما بين سرتهم اوركبتها

* (فصل — ل) * في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة أحد عشر شيئا بالكلام العمدة) الصالح لخطاب الادميين سواء تعاقب بصلوة الصلاة أولا (والعمل الكثير) المتوالى كنسلاط خطوبات عمدا كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الاصغر والاكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعفى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنقض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشف العورة) عمداً فان كشفها الرشح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغير النية) كان ينوي الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان اأكل والشرب أو قليلاً الا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً بتحريم ذلك (والتهتة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

* (فصل — ل) * في عدد ركعات الصلاة (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة المفطر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقادر فاحدى عشر ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وسجدة الاركان في الصلاة مائة وست وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً في المغرب اثنان وأربعون ركناً في الباعية أربعة وخمسون ركناً) الى آخره ظاهر غنى عن الشرح

(ومن يجز عن القيام في الفريضة) لمصلحة تليق في قيامه (مصل بالاساء)
 على أي هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه أنشأ من تركه
 في الاظهار (ومن يجز عن الجلوس صلى متطوعا فان يجز عن الاضطرار
 صلى مستلقا على ظهره ورجلاه مقبلة فان يجز عن ذلك كله أو ما
 يطرقة ونوى بقلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه
 ويومئ في ركوعه ويجز عنه فان يجز عن الایاء برأسه أو بأباجفانه
 فان يجز عن الایاء بها جرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها
 مادام عقله ثابتا والمصلى قاعدا الا قضاء عليه ولا ينقض أجره
 لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف
 أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر الساعد فجاءه ول على الفضل
 عند القدرة

• (فصل في المتركة من الصلاة ثلاثة أشياء فرض) ويسمى بالركن
 ايضا (وسنة رهيئة) وهما باعد الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله
 (فالفرض لا يترتب عنه مجزؤ الشهور بل ان ذكره) أي الفرض وهو
 في الصلاة أتى به وقت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به
 وبني عليه) ما بقى من الصلاة (ومجد للسهو) وهو سنة كما سبأني
 لكن عند ترك ما يوربه في الصلاة أو فعل منهي عنه فيها (والسنة)
 ان تركها المألي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد
 الاول مثلا فذكره بعد اعتدله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما
 بصره بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه
 القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوبا بالتابعة امامة (الكنة يستعيد
 لاسه وعنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا
 الابعاض الستة وهي التشهد الاول وركعة وركعة والقنوت في الصبح وفي آخر
 الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على (الآل في التشهد الأخير

(والهيمية) كالتيبيجات ونحوها مما لا يجبر بالسيجود (لا يعود) المصلي إليها
بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (وإذا شك
المصلي في عدد ما أتى به من الركعات) كن شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً (بني
على اليقين وهو الأقل) كالثلاثة في هذا المثال واتى بركعة (ويسجد للسهو)
ولا يتبعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره لأنه صلى أربعاً
وليبلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو ستة) كما سبق (ومحله
قبل السلام) فإن سلم المصلي عمداً عالمياً بالسهو أو ناسياً وطال
الفصل عرفاً فات محله وإن قصر الفصل عرفاً لم يست وحينئذ
فله السجود وتركه

* (فصل) * في الأوقات التي تكره الصلاة فيها تحريماً كما
في الروضة وشرح المذهب هنا وتنزيهاً كما في التحقيق وشرح المذهب
في نواقض الوضوء (وخمس أوقات لا بد لي فيها من الصلاة لها سبب)
أما مقدمة كانت ثمانية أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول
من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها إذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستقر
الكرهية (حتى تغلم الشمس و) الثاني الصلاة (عند طلوعها)
فإذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر رخم) في رأى العين (و) الثالث
الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك
يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مسكة المسجد
وغيره فلا تكره الصلاة فيه في هذه الأوقات سواء صلى سنة الطواف
أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس
(عند الغروب) للشمس فإذا أدنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

* (فصل) (وصلاة الجماعة) للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة)
مؤكدة عند المصنف والرافعي والاصح عند النووي أنه افترض كفاية
ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليم الأولى وإن
لم يقعد معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة

(و) يجب (على المؤمن أن يرى الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالمتأخر وان لم يعرفه فان عينه وانما اطلقت سلطانه الا ان انقضت اليه اشارة كقولها نوبت الاقتداء بزید ههنا فبان عراقتح (دون الامام) فلا يجب في حجة الاقتداء به في غير الجامعة نية الامامة بل هي مستتبعة في حقه فان لم يترفع سلطانه فرادى (ويجوز ان يأثم المستر بما بهد والبالغ بالمرأى) اما العبد في غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل وامرأة) ولا يجتنب مشكل ولا خشن مشكل وامرأة ولا يمتنع كل (ولا فارى) وهو من يحسن الذائفة أى لا يصح اقتدائه (بأى) وهو من يحل بحرف أو تشديد من النسخة ثم أشار المنفرد للشرط القدوة بقوله (وإلى موضع) صلى في المسجد بملاة الامام فيه) أى فى المسجد (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام بمشاهدة المأموم له أو مشاهدة بعض صف (أجزاء) أى كفاء ذلك فى حجة الاقتداء به (مالم يقدّم عليه) فان تقدم عليه بعقبه فى جهته لم تنقض صلاته ولا تضر مساواته لامامه ويندب تخافه عن امامه قابلا ولا يصير به هذا التخلف من فردا عن الصف حتى لا يعجز فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (فى المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريبا منه) أى الامام بان لم تزد مسافة ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام (ولا حائل هنالك) أى بين الامام والمأموم (جاء) الاقتداء وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم فى غير المسجد اما اقتداء ابناءه فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل

• (فصل) فى قصر الصلاة وجعلها (ويجوز للمساقر) أى المتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرها من ثنائية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرباعية (بجمل شرائطها) (أن يكون منفردا) أى الشخص (فى غير

معصية) هو شامل للواجب كتضياع دين وللمندوب كصلة الرحم وللإباح
 كسفر تجارة أو مسافر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر
 ولا جمع (و) الثاني (أن تكون مساقته) أي السفر (ستة عشر فرسخاً)
 تحديداً في الإصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال
 وحيثما تجمعوع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلاً والميل أربعة آلاف خطوة
 والخمسة وثلاثون أميال والمراد بالأميال الهاتمية (و) الثالث (أن يكون)
 القاصر (مؤثراً للصلاة الرباعية) أما القاصر فلا تقضى فيه
 مقصورة والثالثة في السقرة تقضى فيه مقصورة ولا في الحضر (و) الرابع
 (أن ينوي) المسافر (التقصير) للصلاة (مع الإصرام) بها (و) الخامس (أن
 لا يأتى) في جزء من صلاته (بعتيم) أي بمن يصلى صلاة تامة يشمل المسافر المتم
 (ويجوز للمسافر) شراط ويلامبها (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر
 والعصر) تقديماً وتأخيراً وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) أن يجمع
 (بين صلاتي المغرب والعشاء) تقديماً وتأخيراً وهو معنى قوله (في وقت أيهما
 شاء) وشروط سبع التقديم ثلاثة * الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر
 وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس كان بدأ بالعصر قبل الظهر مثل ما لم يصح
 وبعدها بعدهما أن أراد الجمع * والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن
 تفتقر نية الجمع بتحريمها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام
 من الأولى وتيجوز في أثناءها على الأظهر * والثالث الموالاة بين الأولى
 والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فإن طال عرفاً ولو بعد ترك نوم وجب تأخير
 الصلاة الثانية إلى وقتها ولا يضرب في الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً وما جمع
 التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى
 ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء
 ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة
 (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في وقت المطر أن يجمع بينهما) أي الظهر
 والعصر والمغرب والعشاء (في وقت الثانية بل) (في وقت الأولى منهما) (أن

بل المطر على النوب وأقل العمل ووجدت الشروط السابقة في جميع
 التقديم ويشترط أيضا وجود المطر في أول الثلاثين ولا يكتفى بوجوده
 في أثناء الأولى منهم ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء
 استمر المطر بعد ذلك أم لا وتقتصر رخصة الجمع بالمطير بأهل في جماعة
 بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيدة عن ما يتأذى إليه أهل المسجد
 أو غيره من مواضع الجماعة بالمطير في طريقه
 (فصل) (وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الإسلام والبلوغ
 والعقل وهذه شروط أيضا للجمعة من الصلوات والحزبة والذكورية
 والجمعة والاعتقان) فلا تجب الجمعة على كافرا أصليا وصني ومجنون ووقيق
 وأتاه ومرضى ونحوه ومسافر (وشرائط صحة الجمعة ثلاثة) الأول دار
 الإقامة التي يستوطنها المسلمون سواء في ذلك المدن والقرى التي
 تتخذونها وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مضمرا كانت البلاد
 أو قرية) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين رجلا) من
 أهل الجمعة وهم المكفون الذكورا الإجراء المستوطنون
 بحيث لا يفتنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا الاطساجة (و) الثالث
 (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهور فيشترط أن تقس الجماعة كلها في
 الوقت فلو ضاق وقت الظهور عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لا بد منه فيها
 من خطبتها أو ركعتيها صليت ظهرا (فإن خرج الوقت أو عدت الشروط)
 أي جميع وقت الظهر بقيت أو ظننا وهم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما قبل
 منها وفات الجمعة سواء أدركوها منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج
 وقتها وهم فيها أتموها بجمعة على الصحيح (وفرائضها) ومنهم من منعه عنها
 بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يتوم) الخطيب (فهي ما يجلس
 بينهما) قال المتولي بقدر الطمأنينة بين المجدتين ولو تجز عن القسم
 وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيت
 خطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيت
 خطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيت

خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانظلهما
 متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في احدهما
 والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب
 أن كان الخطبة لاربين تنعدهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات
 الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد ربطت ويشترط
 فيهاستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث
 من فرائض الجمعة (أن تصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد
 بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة
 العيدين فانها قبل الخطبتين (وهيئاتها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال)
 أحدها (الغسل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبيد مقيم أو مسافر
 ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقرئ به من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها
 تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بإزالة الريح الكريهة منه
 كمنه ان فيتعاطى ما يزيله من حرثك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب
 البيض) فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر
 كذلك فينتفأ بطنه ويقص شاربه ويحلق عاتقه (والتطيب) أحسن
 ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت
 الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها
 انذار أعمى أن يقع في بئر ومن دب اليه عقرب مثلاً (ومن دخل المسجد
 والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعبر المصنف
 بدخل يفهم أن الطاهر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة
 أو لا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعلها محرام أو مكروه لكن النووي
 في شرح المذهب صرح بالحرمه ونقل الإجماع عليها عن الماوردي
 • (فصل —) (وصلاة العيدين) أي الفطر والأضحية (سنة وكدة)
 وتشرع جماعة ولمنفرد ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة لاجيلة ولا ذوات
 هيئة أما العجوز فقصر العبد في ثياب بيته بالاطيب ووقت صلاة العبد

ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) - بأي صلاة الفيد - (ركعتان) يحرم
 بها بنية عيد الفطر والإضحى وبأي بدعاء الإفتاح (ويكب في) الركعة
 (الاولى سبعاً سوى تكبيرة الإحرام) ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها
 سورة في جهرا (و) يكبر (في) الركعة (الثانية) خمساً سوى تكبيرة القيام
 ثم يعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقترت بهرا (ويغلب) ندبا (بعدهما) أي
 الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الاولى تسعاً) ولا (و) يكبر (في) ابتداء
 (الثانية سبعاً) ولا ولو فصل بينهما بتصعيد وتمليل وثاء كان حسناً والتكبير
 على قسمين حرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها
 وبهذا المصنف بالاول فقال (ويكبر) ندبا لكل من ذكر أو أتى وحاضراً ومساغراً في
 المسائل والطرق والمأجد والاسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد)
 أي عيد الفطر ويسمى هذا التكبير (الى أن يدخل الإمام في الصلاة) للعيد
 ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات ولكن الثوري في الإذكار
 اختاره سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في عيد الاضحى خلف
 الصلوات المفروضة) من مؤداة وفاتحة وكذلك خلف رابعة وثاني
 مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق)
 وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله
 أكبر والله الحمد لله أكبر كبير ارحم الله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلا
 لا اله الا الله وحده صدق وعده وعز جنده وهزم الاحزاب
 وحده

• (فصل) • (وصلاة الكسوف) للشمس وصلاة الخسوف للقمر
 كل منهما (سنة مؤداة فان فاتت) هذه الصلاة (لم تقض) أي لم يشرع
 قضاؤها (ويصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم
 بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم
 يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخيراً من
 الذي قبله ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد السجدة الأولى ثم يركع ثم يركع ركعة

ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا بطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهز) بالقراءة (في خسوف القمر) وتنفوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للمكسوف وبغروبها كاسفة وتنفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبها خاسفة فلا تنفوت الصلاة

• (فصل — ل) • في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقيام من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم ومساافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثرا من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم) نذبا (الإمام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنوب واجبة أمر الإمام بها أولا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة الأعداء) وصيام ثلاثة أيام) قبل ميعاد الخروج فيكون به أربعة) ثم يخرج بهم في اليوم الرابع صياما غير متطيبين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بموحدة مسكورة وذال معجمة ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستكانة) أي خشوع (وتضرع) أي خضوع وتذال ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز واليهائم (ويصل بهم) الإمام أو نائبه (ركعتين) كصلاة العيدين) في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتمجيد سبعاً في الركعة الأولى وخمساً في الركعة الثانية برفع يديه (ثم يخطب) نذبا خطبتين لخطبتي العيدين في الأركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل

الكبير أو أهمل في تطبيق العبد في فتح الخطية الأولى بالاستغفار ثم دعا
 والخطية الثانية سبعا ووصفة الاستغفار استغفرك الله العظيم الذي لا اله إلا
 هو الخالق القوي وأيوب إليه وتكون الخطيتان (بمدهما) أي الركعتين
 (ويجوز) الخطيب (وداه) فيجعل يمينه يساره وأعلى أسفله ويجوز
 الناس أريدتهم بدلي نحو بل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سر أو جهرا بحيث
 أسر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيت جهرا فتنوا على دعائه (و) يكثر
 الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم أنه كان غفارا
 يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي (ويدعو
 بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا راحة ولا سقيا عذاب
 ولا محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم لي الظراب ومنات الشجر وبطون
 الأودية اللهم حوالبنا ولاهملنا اللهم أسقنا غيثا فبنا غيثا مريئا مريعا
 صاعا ماعدا فاطمنا بما جلا داما إلى يوم الدين اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا
 من القانطين اللهم أنزل علينا من بركات السماء
 وأنزل لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء
 وأنزل لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلا ما لا يكتفه غيرك اللهم
 أناست غفرك أنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا ويقتل في
 الوادي إذا سال ويسبح للزعد والبرق) انتهت الزيادة وهي لطواها الإتيان
 حال المتن من الاختصار والله أعلم

(فهـ ل) في كيفية صلاة النواف وأما أفردا المصنف عن غيرها
 من الصلوات بترجوة لأنه يحد في إقامة فرض في النواف ما لا يحد في
 غيره (وصلاة النواف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أشهر بكمافي صحيح مسلم اقتصر
 المصنف منها (على ثلاثة أشهر) أحدها أن يكون العبد في غير جهة القبلة
 وهو قبليل وفي المسلمين كثيرة بحيث تقادوم كل فرقة منهم العتق (فيذكرهم
 الإمام فرقتين فرقة تنف في وجه العدو) نحو سه (وفرقة) تنف (خلفه)
 أي الإمام (فيصلي بالفرقة التي خلفه وكما ثم) بعد قيامه للركعة

الثانية (تم انقضاها) بقيمة صلاتها (ونقضى) بعد فراغ صلاتها (الى وجهه
 العدو) تحريره (وتأتى الطائفة الاخرى) التي كانت حارسه في الركعة
 الاولى (فيصلى) الامام (بها ركعة) فاذا جلس الامام للثانية تنفارقة
 (وتتم انقضاها) ثم ينتظرها الامام (ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها اربابهم وقيل غير
 ذلك (والثاني أن يكون في جهة القبلة) في مكان لا يستترهم عن أعين
 المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تجتمعت تترقهم (فيصفهم الامام صفين)
 مثلا (ويحرم بهم) جميعا (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد معه
 أحد الصدين) سجدتين (ووقف الصف الاخر يحرسهم فاذا رفع) الامام
 رأسه (سجدوا ولحقوه) ويتشهد الامام بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشقان وهي قرينة في طريق الحاج المضري
 بينها وبين مكة من لثان سميت بذلك لعسف السبيول فيها (والثالث أن
 يكون في شدة الخوف والتمام الحرب) هو كناية عن شدة الاشتغال طين القوم
 بحيث يلتصق بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على
 النزول ان كانوا ركبانا ولا على الاشراف ان كانوا مشاة (فيصلى) كل من
 القوم (كيف أمكنه واجلا) أى ماشيا (أو راكبا مستقبلا القبلة
 وغير مستقبلا لها) ويعدرون في الاعمال كثيرة في الصلاة كضربان
 متواليه

• (فصل ل) في اللباس (ويحرم على الرجال لبس الحرير والخنصر
 بالذهب) والنز في حالة الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة
 الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة
 كزوبرده ملكين (ويحل للنساء) لبس الحرير وافتراشه ويحل للولى الباس
 الصبي الحرير قبل سبع سنين وبعدها (وقيل الذهب وكثيره) أى استعمالهما
 (في الضرر) سواء اذا كان بعض الثوب ابريسما أى حريرا (وبعضه)
 الاخر (قطننا أو كنانا) مثلا (جواز) للرجل (لبسه ما لم يكن الابريسم غالبا)

على غيره فان كان غير الابريص غاليا جلد وصعد ان استويا في الاصح
(فصل) في ما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه
ودفنه (ويلزم) على طريق فرض التكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم
والشهيد (اربعة اشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه)
وان لم يعلم بالميت الا واحد تعين عليه ما ذكره والميت المكافر قاله لالة عليه
جرام حريا كان او ذميا ويجوز غسله في الماء البارد ويجب تكفينه الذي
ودفنه دون الحرب والمرتبة واما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه
المحرمة واما الشهيد فلا يصلي عليه كاذكره بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلي
عليهما) أسد هما (الشهيد في معركة الشركيين) وهو من مات في قتال
الكفار نسبه سواء قتله كافر مطلقا او مسلم خطأ او عاد سلاحه اليه
او سقط من دابته او نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجراحة فيه
يقطع عونه منها فغير شهيد في الاظهر وكذلك الوفاة في قتال البغاة
او مات في القتال لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستهل)
أي لم يرفع صوته (صارخا) فان انتهى من صياحه أو بكى فكمه كالبصير
والسقط تلبث السنين الولد النازل قبل تمامه مأخوذ من السقوط (يفعل
الميت وترا) فلا يأوئضا أو أكره من ذلك (ويكون في أول غسله
يسدر) أي يستر أن يستعين بالغاسل في الغسل الاولي من غسيلات الميت
يسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (شي)
قليل (من كفور) بحيث لا يغير الماء علم أن أقل غسل الميت تعميم يديه
بالماء مرة واحدة واما كماله فذكره في البسوطات (ويكفن) الميت
ذكر اكان أو أي بالغاسل أو لا (في ثلاثة أبواب بصر) ويصكون كلها
انثاء متساوية طولا وعرضا تأخذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها
قيص ولا عمامة) وان كفن الذر في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقيص
وعمامة والمرأة في خمسة فهي ازار وخيار وقيص ولفافتان وأقل المكفن
ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف

بذكرورة الميت وأتوماته ويكون الكفن من جنس ما يلبسه الشخص
 في حياته (ويكبر عليه) أي الميت إذا صلى عليه (أربع تكبيرات) بتكبير
 الاسرام ولو كبر خمسة لم تبطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره
 ليسلم معه وهو أفضل (ويقرأ) المصلي (الفاتحة بعد) التكبير (الاولى)
 ويجوز قراءتها بعد غير الاولى (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد) التكبير (الثانية) وأقل الصلاة عليه اللهم صلى على محمد (ويدعو
 للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له وأكمله ذكر في قول
 المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم ان هذا عبدك واولادك عبدك خرج من
 روح الدنيا وسقطت روحه وأحببته في الدنيا فاعف عنه وما هو لقيه كان
 يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدًا عبدك ورسولك
 وأنت أعلم به من الله اللهم انه نزل بك وأنت خير منزول به وأصبح فقير الى رحمتك
 وأنت غني عن عذابه وقد جئت الى رغبين اليك شفعا له اللهم ان كان
 محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فقص وزعمه واقه برحمتك رضا لوجه
 مئة القبر وعذابه واضحه في قبره وجاف الارض عن جنبيه ولقه برحمتك
 الامن من عذابك حتى تبعه آمنا الى جنتك برحمتك يا ارحم الراحمين
 ويدعون في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله (ويسلم)
 المصلي (بعد) التكبير (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الجنازة
 في كنيته وعنده لكن يستحب زيادة ورحة الله وبركاته (ويدفن) الميت
 (في طهارة مستقبلة القبلة) واللحد يفتح اللام وضمة هاء وسكون الجاء ما يحفر
 في أسفل جانب القبر من القبلة قدر ما يسع الميت ويسيره والدفن في اللحد
 افضل من الدفن في الشق ان صليت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر
 كالنهر ويبنى بجانبه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بابن وشجره ويوضع
 الميت عنده ونحو القبر وفي بعض النسخ بعد مسة قبل القبلة زيادة وهي ويسل
 من قبل رأسه أي سيد البرق لابعنف وبقول الذي يلحده بسم الله وعلى
 مله رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويضجع في القبر) أن يعق قامه

وبسطة) ويحكون الاضطجاع مستقبلا القبلة فلا بد من مستدبر القبلة
 أو متفانياً يمشي ووجه القبلة عالم يتغير (وبسطح الغير) ولا ينسجم (ولا يندى
 عليه ولا يجمص) أى يكره تجمصه بالحنين وهو التوراة المسماة بالجبر (ولا
 يأمن بالكاء على الميت) أى يجوز الكاء عليه قبل الموت وبعدة وتركه أولى
 ويكون الكاء عليه (من غير فوج) أى يدفع صوت بالتدب (ولا شق ثوب)
 وفي بعض النسخ جيب يدل ثوب والجيب طوق القمص (ويعزى أهله)
 أى أهل الميت صغبرهم وصكبرهم ذكرهم وأشاهم إلا الشابة فلا يعزى بها
 إلا عمرها والتعزية سنة قبل الدفن وبعدة (إلى ثلاثة أيام من) يوم (دفنه)
 إن كان المعزى والمعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائباً امتدت التعزية إلى
 شهور والتعزية لغة التذكية لمن أصيب بغيره عز عليه وشرعاً الاضطرار بالصبر
 والمثابرة عليه بعد الاجراء والدعاء للميت بالغفرة والله صابراً بجبر المصيبة
 (ولا يدفن اثنان في قبر) واحد (الاجلابة) كضيق الارض وكثرة الموتى
 * (كتاب) أحكام (الزكاة) *

وهي لغة التماء وشرعاً اسم لمال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على
 وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (فتجب الزكاة في خمسة أشياء
 وهي الموائى) ولوعبر بالنعم لكان أولى لانها أخص من الموائى والكلام
 هنا في الاخص (والاعثمان) وأريد بهما الذهب والفضة (والزروع) وأريد بهما
 الاقوات (والثمار وعروض التجارة) - وسياق كل من الخمسة منفصلاً (فأما
 الموائى فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهى الابل والبقر والغنم) فلا
 تجب في الخيل والرقى والموتى مثلاً بين غنم وطلباء (وشرائط وجوب استئ
 أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاملام) فلا تجب على كافر أصلي
 وأما المبرقة والبيع أن ماله موقوف فإن عاد إلى الاسلام وجبت عليه
 والاقبال (والطرية) فلا زكاة على رقيق وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما
 ملكه يعضه الحر (والمالك التام) أى فالملك الضعيف لا زكاة فيه كالمكثرى
 قبل فوته لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تعالى القول

القديم لكن الحديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو نقص ~~كل~~
 منه ما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في كلامنا فلو علفت الماشية
 معظم الحول فلا زكاة فيها وان علفت نصفه فأقل قدر ان يعيش بدونه بلا
 ضرر بين وجبت زكاتها والا فلا (وأما الاثمان فشيءان الذهب والفضة)
 منسروبين كانا أولا وسياقى نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي
 الاثمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول
 وسياقى) ان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة
 وشعير وعدس وأرز وكذا ما يقات اختيارا كذرة وحب (فحبب الزكاة فيها
 بثلاثة شرائط أن يكون مما يزعمه) أي يستنبطه (الادميون) فان نبت
 بنفسه بحمل ماء أو هو أو فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتا متخرا) وسبق قريبا
 يمان المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات من الابرار نحو الكهون (وأن
 يكون نصابا وهي خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ أن يكون خمسة
 أوسق بإسقاط نصاب (وأما الثمار فحبب الزكاة في شيتين منها ثمرة النخل وثمرة
 الكرم) والمراد بهذين الثمرتين التمر والزبيب (وشرايط وجوب الزكاة فيها)
 أي الثمار (أربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) ففى اتقى
 شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فحبب الزكاة فيها بالشرائط
 المذكورة) سابقا (في الاثمان) والتجارة هي التقلب في المال بغرض الربح
 * (فصل - ل) * (وأول نصاب الابل خمس وفيها اشاة) أي جذعة
 ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان ودخلت في الثالثة
 وقوله (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي
 خمس وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست
 وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي
 احدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون) الخ
 ظاهر غنى عن الشرح وبنت المخاض لها سنة ودخلت في الثانية وبنت
 اللبون لها سنتان ودخلت في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت

في الرابعة والبلذغة اها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل)
أي ثم بعد زيادة التسع على مائة واحد وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة
التسع وبجمله ذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعين ستمائة وبنت لبون وفي
مائة وخمسين ثلاث مائة وهكذا

• (فصل) • (وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ
وفي أي النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية حتى بذلك أتبعه أمه في
المرعى ولو أخرج تبيعة أبرأت بطريق الأولى (و) يجب (في أربعين سنة)
أو ستمائة ودخلت في الثالثة بحيث بذلك تسكامل أسنانها ولو أخرج عن
أربعين تبيعة أبرأت على الصحيح (وعلى هذا إذا قبض) وفي مائة وعشرين
ثلاث سنوات أو أربعة أتبعه

• (ثم) • (وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة) جذعة من الثمان
أربعة من العز وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد
وعشرون شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه
ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهر غنى عن الشرح

• (فصل) • (والخيل طان يركب) بكسر الكاف (زكاة) الشخص
(الواحد) والخيل طان قد تفيد الشرب بكمية تحفة فإبان يملك كائنا من شاة بالسوية
بينهم ما قبلهم ما شاة وقد تفيد تنقية لأن يملك كائنا من أربعين شاة بالسوية
بينهم ما قبلهم ما شاة وقد تفيد تحفة فاعلى أحدهما وتنقية لأعلى الآخر
حكا أن يملك كائنين لأحدهما شاة وللآخر ثلثة أحدهما وقد لا تفيد تحفة
ولا تنقية إلا كان يملك كائنين شاة بالسوية بينهم ما وانما يركب زكاة الواحد
(يسع شرا إذا كان) وفي بعض النسخ أن كان (المراح واحد) وهو
بضم الميم مأوى الماشية ليلا (والمرح واحد) والمراد بالمرح
الموضع الذي تسرح اليه الماشية والمرعى (واحد أو الفعل
واحد) أي أن اتحد نوع الماشية فإن اختلف نوعها كضأن وماعز

فيجوز أن يكون لكل منهما فضل بطرق ماشية (والمنزرب) أي الذي تشرب
منه الماشية ~~كعب~~ أو نهر أو غيرهما (واحدا) وقوله (والحاب واحدا)
هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحاب وكذا
الحلب بكسر الميم وهو الماء الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام
(واحدا) وحكي النوى أسكان اللام وهو اسم للبن المحلوب ويطلق على
المصدر وقال بعضهم هو المراد هنا

• (فصل — ل) • (ونصاب الذهب عشرون مثقالا) تحديد ابوزن مكة
والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي نصاب الذهب (ربع العشر
وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا (بحسابه) وان قل
الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو النصف (مائتا درهم وفيه ربع العشر
وهو خمسة دراهم وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء
في الغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا (ولا يجب في الحلبي
المباح زكاة) إنما المحرم كسوار وخلخال رجل وخنثى فتجب زكاة فيه

• (فصل — ل) • (ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) من الوسق مصدر
جمع في الجمع لأن الوسق يجمع الصيعان (وهي) أي الخمسة أوسق (ألف
وسقائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ بالبعدي (وما زاد فبحسابه)
ورطل بغداد عند النوى مائة رثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع
درهم (وفيها) أي الزروع والثمار (ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه
أكثل (أو السج) وهو الماء الجاري على الأرض بسبب سده نهر فبعضه
الماء على وجهه الأرض فيدسه فيها (العشرون سقيت بدولاب) يضم
الذال وقصها ما يدره الحيوان (أو) سقيت (بشفع) من نهر أو بئر يجوان
كغيره أو بكرة (نصف العشر) وهو ما سقى بماء السماء والدولاب مثل سواة ثلاثة
أرباع العشر

• (فصل — ل) • (وتتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به)
سواء كان ثمن مال التجارة نصابا أم لا فان بلغت قيمة العروض آخر الحول

نصابا زكاهما والا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مبال التجارة فصاها
 (ربع البعير) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة فيخرج منه)
 ان يبلغ نصابا (ربع العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة
 والمعادن سبع معدن يقع داله وكسرها اسم المكان خلق الله تعالى فيه ذلك
 من موات أو ملك (وما يوجد من الركاز) وهو دفين الجاهلية وفي الحالة
 التي كانت عليه العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام
 (فتبني) أي الركاز (الخمس) ويصرف في مصرف الزكاة على المشهور
 ومقابلته أنه يصرف إلى أهل الخمس المذكورين في آية التي •

• (فصل في) • (وتجب زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة أي
 الخلق (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقبة وقربه
 المسلمين (وتغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وجبته فخرج
 زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد به دم (ويوجد الفضل)
 وهو يسار الشخص بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي
 يوم العيد وكذا يلبه أيضا (وزكي) الشخص (عن نفسه وعن الزمة ونفقة
 من المأين) فلا يلزم المسلم فطرة عيم وقريب وزوجة كذا إرثان وجبت
 نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعا من قوت ياديه) ان
 كان يديا فان كان في البلد أقواين غلب بهما واجب الاخراج منه ولو كان
 الشخص في يادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب البلاد اليه ومن لم يوجد
 صاع بل يعضه لسه ذلك البعير (وقيدوه) أي الصاع (خمس مائة أرمطال
 وثلاث بالعراقي) وسبق بيان الرجل العراقي في نصاب الزروع •

• (فصل في) • (وتدفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله
 تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليه او المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
 السبيل) الخ هو ظاهر غنى عن التخرج الا معرفة الأصناف فالفقير في الزكاة
 هو الذي لا مال له ولا كسب يقع ونعمان حاجته أمافير العراقياته ومن

لا تقديده والمصدقين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما وقفا من
 كذا سنة ولا يكتفيه كمن يحتاج إلى عشرة دراهم وعند صدقة والعامل من
 استعمله الإمام على أخذ الصدقات ودفعها للمستحقين والأولفة فالربهم وهم
 أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسكين وهو من أسلم ونيته ضعيقة فيسأل
 يدفع الزكاة وبشيء الأقسام في الميسرة وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة
 صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدية فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم على
 ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً تسكين فينته بين طائفتين في قبل لم
 يظهر قتاله فتجمل ديناً بسبب ذلك فينتهى دينه من سهم الغارمين غنياً كان
 أو فقيراً وانما يعطى الغارم عند بقائه الذين عليه فان أدام من ماله أو دفعه
 ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبشيء أقسام الغارمين في الميسرة وطائفة وأما
 سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان البرزخية بل هم متجاوزون
 بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من يثبتي سفر من بلد الزكاة أو يكون شتاراً
 ببلدها ويشترط فيه الحاجة وعدم المعدية وقوله (والى من يوجد منهم) أى
 الأصناف فيه إشارة إلى أنه إذا تعد بعض الأصناف ووجد البعض تصرف
 لمن وجد فان فتدواكلهم حلت الزكاة حتى يوجدواكلهم أو بعضهم (ولا
 يتصرف) في إعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الأصناف
 الثمانية (الاعمال) فانه يجوز أن يكون واحداً من حبات الكفاية وإذا
 صرف لثنتين من كل صنف غرم لثالث أقل من قول وقيل يغرم له الثالث
 (ونسخة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم الغنى) مال أو كسب والجيّد
 وبوجاهته وبوجاهته (سواء منه واحتقهم من خمس الخمس أم لا وكذا
 عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على
 المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلزم المزرعة
 نقتسبه لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها
 اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلاً
 (كتاب) أحكام (الصيام) وهو الصوم وصدران معناه اللغة الإمالة

وشربا المسالين مدحار ينبت بخدمة جميع ثم اذ قابل الصوم من مسلم
 ما قل طاهر من حيش وتعامس (وشرايط وجوب الصيام ثلاثة أشياء)
 وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على
 الصوم) وهذا هو الساقط على نخصة الثلاثة فلا يجب الصوم على أضعاف
 ذلك (وقرأ في الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالطلب فان كان
 الصوم فرضا كرمضان أو نفرا فلا يدين إيقاع النية لئلا ويجب التعيين
 في صوم الفرض كرمضان أو أكمل نية صومه أن يقول الشخص نويت
 صوم غدا عن أداء غرض رمضان هذه السنة فقه تعالى (و) الثاني
 (الاسلام عن الأكل والشرب) وإن قل المأكول والمشروب عند
 الله مدفان أكل ناسيا أو باعلا لم يفطر إن كان قريبا عهدا بالاسلام أو نشأ
 بعدا عن العلم والافتطر (و) الثالث (الجماع) عامدا أو أمما بالجماع ناسيا
 فمكالا كل ناسيا (و) الرابع (تعمد النية) فلو غلبه النية لم يبطل صومه
 (والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عهدا
 إلى الجوف) المنفخ (أو) غير المنفخ كل وصول من مأمومة إلى (الرأس)
 والمراد ما لا العائم عن وصول عين إلى ما يسهى جوفاً (و) الثالث (اللقنة
 في أحد السيلين) وهي دواء يتحقن به المريض في قلى أو دبر المبر عنه
 في المتن بالسيلين (و) الرابع (التي عهدا) فإن لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق
 (و) الخامس (الوطء عهدا في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا كما
 سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع
 مما كان كتراجه يسهه أو غير محرم كتراجه يسهه زوجته أو جارية
 واحتراز مباشرة عن خروج المني بالاحتلام فلا يفطر به جزءا (و) السابع إلى
 آخر العشرة (المض والنفاس والجنون والردة) ففي طرائق منها في أثناء
 الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تجمل الظن) إن
 تحقق غروب الشمس فأنشك فلا يجعل الظن ويسن أن يفطر على تمر والافطار
 (و) الثاني (تأخير الصور) ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحب مثل الصور
 بتأجيل الأكل والشرب (و) الثالث (ترك العجز) أي العجز (من الكلام)

الدنيا حش فيه من الصائم إسناده عن الكذب والغيبة وشحو ذلك كالشتم وإن
 شتمه أجد فليقل من اثنين أو ثلاثا إن صائم ما بلسانه كما قال النووي
 في الإذكار أوبق عليه كائنه الرافعي عن الأئمة واقصر عليه (ويحرم
 صيام خمسة أيام العيدين) أي صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى (وأيام
 التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد يوم النحر (وبكره) تحريما (صوم يوم
 الشك) بلا سبب يشتهى صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب
 بقوله (الآن يوافق عادة له) في تطويعه كمن عادته صيام يوم وافتار يوم
 فوافق صومه يوم الشك وله صيام يوم الشك أيضا عن قضاء ونذر ويوم
 الشك هو يوم الثلاثاءين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلا لم يسمع الصبح وتحدث
 الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهيد برؤيته صيان أو عيب أو فسقة
 (ومن وطئ في نهار رمضان) حال كونه (عامدا في الفرج) وهو مكلف
 بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء
 والكفارة) وهي عتق رقبة مؤمنة (وفي بعض النسخ سليمة من العيوب
 المنفرة بالعمل والكسب) (فإن لم يجد ما فصيما شهرين متتابعين فإن لم
 يستطع) صومه (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (أو مسكينا) أي بما
 يجزئ في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر
 بعد ذلك على خصاله من خصال الكفارة فعلمها (ومن مات وعليه صيام)
 فأت (من رمضان) بعد ترك أفطر فيه مرض ولم يتمكن من قضاائه كأن
 استمر مرضه حتى مات فلا ثم عليه في هذا الفئات ولا تدارك بالقبضية وإن
 مات بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاائه (أطعم عنه) أي أخرج الولي عن
 الميت من تركته (أوكل يوم) فأت (مذ) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى
 وهو بالكيل نصف قدح مصري وما ذكره المصنف هو القول الجديد
 والتقديم لا يتبعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل يستقله
 ذلك كما في شرح المذهب وصوب في الروضة الجزم بالتقديم (والشيخ) والعجز
 والمريض الذي لا يربح برؤه (إذا عجز) كل منهم عن الصوم (يفطار

وريضم عن كل يوم مائة) ولا يجوز تقبيل المذنب قبل رمضان ويجوز بعده بغير
 كل يوم (والحامل والمرضع ان خافا على أنفسهما) ضررا بالحق ما بالصوم
 تقتصر المريض (أفطر تارة) وجب (عليهما القضاء وان خافا على أولادهما)
 أي إسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع (أفطر تارة) وجب (عليهما
 القضاء) لأفطار (والكفارة) أيضا والكفارة أن يخرج (عن كل يوم
 مائة) وهو كما سبق وظل وثلاث بالعرفاق ويعبر عنه بالبدادى (والمريض
 والمساقر سراطون يلا) مما سأل أن تقتصر بالصوم (يفطران ربة ضيآن)
 ولا يريض أن كان مرضه مطبقا تركه النبي من الصيام وإن لم يكن مطبقا كما
 لو كان يحتم وتبادون وقت وصكان وقت الشروع في الصوم محموما
 فله ترك النية والأفعلية النية ليتلافان عادات الحن والاحتياج للأفطر
 وسكت المستغنى عن صوم التطوع وهو متد كور في المطولات ومنه
 صوم عرفة وعاشوراء وتاموعا وأيام البيض وستة من شوال

(فصل) في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من
 خبر أو خبر وشراعا إقامة بمسجد بمسقة مخصوصة (والاعتكاف ستة منسوبة)
 في كل وقت وهو في العشر الأول والعشر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب
 ليلة القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منه صبرة في العشر الأخير من
 رمضان فكل ليلة منه محتملة أو الكسر ليلتي الوتر أو ليلتي أو ليلتي ليلتي
 الوتر ليلة الحادي أو الثالث والعشرين (وله) أي للاعتكاف (شرطان)
 أحدهما (النية) ويتو في الاعتكاف المذور الفرضية (و) الثاني (اللبث
 في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأنينة بل الزيادة عليه بحيث يستفي
 ذلك اللبث كوفاد شرط المعتكف اسلام وعقل ونفسا عن حيض ونفساس
 وبجناية فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفسا وجنب ولو ارتد
 المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف
 المذور إلا لحاجة الإنسان) من قول وعاطو ما في معناهما كفصل بجناية
 (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لأجلها (أو عذر

من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج إفرش وخادم
وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وإدرار بول وخرج بقول المصنف
لا يمكن الحج المرض الخفيف كحصى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها
(ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختار إذا كراه الاعتكاف عالما بالتحريم
وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه إن أنزل والأفلا
(كتاب أحكام الحج)

وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج
سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية) فلا يجب الحج على المصنف بذلك (ووجود الزاد)
وأوعيته إن احتاج إليها وقد لا يحتاج إليها كمن حضر قريب من مكة ويشتري
أيضا وجود الماء في المواضع المتأصلة من الماء منها بمن المثل (و) وجود
(الراحلة) التي تصلح له بشرائه أو استئجاره إذا كان الشخص بينه وبين
مكة من حلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فإن كان بينه وبين مكة دون
مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشتري كون
ما ذكره فاضلا عن دينه وعن مؤنة من علمه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وقاضيا
أيضا عن مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به (وتحلية الطريق) والمراد
بالتحلية هذا أمن الطريق فلنا يجب ما يليق بكل مكان فالولم يأمن الشخص
على نفسه أو ماله أو وضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وإمكان المسير) ثابت
في بعض النسخ والمراد به هذا لا يمكن أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد
والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع
مرحلتين في بعض الأيام يلزمه الحج للضرر (وأركان الحج أربعة) أحدها
(الاسرام مع النية) أي نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف)
(بعرفة) والمراد بحضور الحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو
اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقوف أهلا للعبادة لا مغنى عليه
ويستمر وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث
(الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت عن يساره مبتدئا

بالبحر الاسود مما ذكرناه في مسرورة بجميع بدنه فلو بدأ بفقر البحر لم يفتت له
 (و) الرابع (الذي بين الصفا والمروة) سبع مرات وشعره أن يدأ في أول مرة
 بالصفا ويختم بالمروة ويحسب له بها من الصفا إلى المروة مرة وهو دونه منها إلى
 مرة أخرى والصفا بالنهر طرف جبل أبي قبيس والمروة بتفخ الميم علم غربي
 الموضع المعروف بمكة وتوفي من أركان الحج الحقائق أو التي تصيران به لنا
 كلام من سلكوا هذه المسألة ورواها قلنا إن كلا منهما استباحة شعور فليسا
 من الأركان ويجب تقديم الأضام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة
 ثلاثة) كافي بهن التسع وفي بعض الأربعة أشياء (الأضام والمواكب والبي
 الحلق أو التي تصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قري أو الالة لا يكون من
 أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها (الأضام
 من المقامات) الصباقيان ماني والمكاني قال ماني بالنسبة للحج شوال وذو
 القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت
 لأضامها والمقامات المكاني الحج في حق المقيم بمكة فمن مكة فكما كان
 أو أفاقا وأما غير المقيم بمكة فمقامات المواجهة من المدينة المنورة ذو
 الحليفة والمواجهة من الشام ومصر والمغرب الحجة والمواجهة من تيمامة
 اليمن يلم والمواجهة من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمواجهة من المشرق ذات
 عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رعى الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى
 ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرمي كل حجرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة
 فلورمي حصيات دفعة واحدة حيث واحدة ولورمي حصيات واحدة سبع
 مرات كفى ويستترط كون المرمي به جارا فلا يكفي غيره كأول ووجه (و)
 الثالث (الحلق) أو التقصير والافضل لازيل الحلق ولا المرأة التقصير وأقل
 الحلق إزالة ثلاث شعرات من الرأس حلقا أو تقصيرا أو تمثلا أو اثرا فاقا أو قصبا
 ومن لا شعر برأسه يسن له امر أو الموصى عليه ولا يقوم شعر غيره الرأس
 من اللحية وغيرها مقام شعر الرأس (وسن الحج سبع) أحدها (الأفراد
 وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أو لا بالحج من ميثاقه ويفرغ منه

ثم يخرج من مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأق بماءها ولو عكس لم يكن مفرداً (و) الثاني (التلبية) ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظها لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الجود والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستغاثه من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويحتسب بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمر اذا طاف للعمرة أجزأه عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بزلفة) وعنده من السنن هو ما يتنصه كلام الرافي لكن الذي في زيادة الروضة وشرح المذهب أن المبيت بزلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلها ما خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيها ما شأرا ويجهر بها لئلا يضلها خلفا المقام في الحجر والا ففى أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (الميتبى) هذا ما صححه الرافي لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة الشارح اذا كان أو لا طوى لا كان السفر أو قصر أو ما ذكره المصنف من سننهم قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه (ويتجزد الرجل) تحملاً كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها ومعه قودها وعن غير الثياب من خف ونعل (وبلست ازارا وردها أبيضين) جديدين ولا قنطريين

• (فصل) في أحكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كتميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كإحدى جميع يده (و) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعتسأرا كعمامة وطين فان لم يعتسأرا لم يضرك وضع يده على رأسه وكان عمامة في ماء واستظلالة بعمل وأن مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما

بعدمسار او يجب عليها أن تستمر من وجهها اما لا يتأق ستر جميع الرأس الا به
واه أن تسيل على وجهها ثوبا متعاقبا عنه بخشبة ونحوها والخشبي كما قاله
القاضي أبو الطيب يؤمر بالسيرة وليس الخيط وأما الفدية فالذي عليه
الجمهور انه أن ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية للبشك وان سترهما وجبت
(و) الذبائح (ترجيل) أي تسريح (الذهب) كذا عذبه المصنف من المحرمات
أكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حك الشيخ بالطاهر (و) الزايع
(سلقه) أي الشعر أو ثفه أو اسراقه والمراد ازالته بأي طريق كان ولو
نايئا (و) الخيام من (تقليم الاظفار) أي ازالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره
الآلة المفكسة بعض ظفر المحرم وتأذي به فنه ازالة المفكسة فقط (و) السادس
(الطيب) أي استعماله قصد ابعاده منه راحة الطيب فهو مباح وكافور
و نوبه بأن يمسقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهرة أو باطنية
كما كبه الطيب ولا فرق في مسقه بل الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أو ختم
كان أو لا يخرج بقصد اما لو ألفت عليه الریح طيبا أو أكره على استعماله
أو جهل تحريمه أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان لم تحرمه وجهه
الفدية وجبت (و) السابع (قتل السيد) البري المأكول أو ماني أصله
مأكول من وحش وطير ويحرم أيضا سيده ووضع اليد عليه والتعرض
لجزئه وشعره ودينه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد
النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم
بالحريم سواء جامع في حج أو عرفة قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو عاقل
أو أجنبية (و) العائثر (المباشرة) فيما دون الفرج كل من قبله (بشهوة)
أما غير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (الفدية)
وتساقى بيانها والجامع المذكور فيفسد به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج
في قرآن فهي تابعة له صحة وفاد أو أما الجامع فيفسد الحج قبل التحلل الأول
بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسد (الاعقد النكاح فانه
لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج

فإنه لا يتسببه (ولا يخرج) الحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضي في
فساده وسلط في بعض النسخ قوله في فاسده أي النسيك من حج أو عمرة بأن
يأتي بيقية أعماله (ومن) أي والمباح الذي (فاته الوقوف بعرفة) بعد
أو غيره (عقال) حقاً (بعمل عمرة) فيأتي بطواف وتسبيح إن لم يكن سعي
بعد طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (التضاء) فوراً فرضاً
كان نسكه أو نفلاً وانما يجب التضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فإن أحصر
شخص وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وإن علم الفوات
فإن مات لم يقض عنه في الإصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ووجود
في بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركناً) مما يتوقف عليه الحج
(لم يحل من أحرابه حتى يأتي به) ولا يجزئ ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً)
من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن
الحج (لم يلزمه تركها شيئاً) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب
والسنة

* (فمـل) في أنواع الدماء الواجبة في الأحرار بترك واجب أو فعل
حرام (والدماء الواجبة في الأحرار خمسة أشياء) أحدها (الدم الواجب بترك
نسك) أي ترك ما سوره كترك الأجرام من الميقات (وهو) أي هذا
الدم (على الترتيب) فيجب أولاً بترك المأمورية (شاة) تجزى في الاضحية
(فإن لم يجدها) أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة
أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذي الحجة وسابعه
وثامنه (و) صيام (سبعة إذا رجع إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صومها
في أثناء الطريق فإن أراد الإقامة بمكة صامها كما في المحرر ولو لم يصم
الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة
بأربعة أيام ومدة المكان السير إلى الوطن وما ذكره المصنف من كون
الدم المذكور دم ترتيب موافق لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب ليعن
الذي في المنهاج تبعاً للمحرر أنه دم ترتيب وتعديل فيجب أولاً شاة فإن عجز

غنما ثلاث بقرى بغيره ما عدا ما ونصدقه به فان عجز صام عن كل سنة يوما
 (و) الثاني (الدم الواجب بالطلاق والرقه) كالطيب والدهن والخل
 على جميع الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على الضيق) فيجب
 إما (شاة) تجزئ في الانصبة (أو صوم ثلاثة أيام أو صدقة بثلاثة أصبع
 على ستة مساكين) أو فقرا اسكن منهم نصف صاع من طعام تجزئ في
 الفقرة (و) الثالث (الدم الواجب بالاعمار في حال) الحر من بنية الصل
 بأن يصدق بالخروج من نسكه بالاحصاء (ويجزي) أي يذبح (شاة)
 حيث أصبر ويعلق رأسه بعد الذبح (و) الرابع (الدم الواجب بقتل الصيد
 وهو) أي هذا الدم (على الضيق) بين ثلاثة أمور (ان كان
 مما له مثل) والمراد بمثل الصيد ما يقابره في الصورة وذكر
 الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل
 من النعم ويصدق به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب في قتل النعامة
 بدنة وفي بقر الوحش وسائر بقره وفي الذبال غنم وبقرة صور الذي له مثل
 من النعم مذكورة في المأولات وذكر الثاني في قوله (أو وقومه) أي المثل
 بدراهم بقيمة مكة يوم الاخراج (واشترى بغيره طعاما) يجوز في الأزار
 (ونصدقه) على مساكين الحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث في قوله
 (أو صام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مديوم عنه يوما (وان كان
 الصيد مما لا مثل له) فيخبر بذكره من ذكرهما المصنف في قوله (أخرج
 بغيره طعاما) ونصدقه (أو صام عن كل مديوما) وإن بقي أقل
 مديوم عنه يوما (والصام من الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عالم
 بالتحريم - وواجب في قبل أو دبر ~~كما سبق~~ (وهو) أي هذا الدم
 الواجب (على الترتيب) فيجب به أولا (بدنة) ونطاق على الذك
 والأنثى من الأبل (فان لم يجدها فبقره فان لم يجدها فسميع من الغنم
 لم يجدها قوم البدنة) بدراهم بغيره ~~بقيمة~~ وقت الوجوب (واشترى
 بغيره طعاما ونصدقه) على مساكين الحرم وفقرائه ولا يفسد في

يدفع اسكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجد) طعاما (صام عن كل مديونا) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل ما يجزى أن يدفع الهدى الى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجوز أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو أحرمت من جن قتل صيدا لم يضمنه في الاظهر (ولا) يجوز (قناع شجرة) أى الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة بيوترة والصغيرة بشاة كل منهما ما يصفه الاخصية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقلعه (والحمل) يضم الميم أى الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (موا) وما فرغ المصنف من معاملة الخياق وهى العبادات أخذ في معاملة الخلائق فقال

• (كتاب) أحكام (اليوم وغيرهما من المعاملات)

كقراض وشركة والبيع جمع بيع والبيع لغة مقابل شئ بشئ فدخل ما ليس بمال كخمر وأما شرعا فحين ما قبل في تعريفه انه تمليك عين مادية معاوضة باذن شرعى أو عليك منفعة مباحة على التأجيل بمن مالى يخرج معاوضة القرض وباذن شرعى الربا ودخل في منفعة تمليك حق البناء ونخرج بثن الأجرة فى الاجارة فانها لا تسمى ثمن (اليوم ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أى حاضرة (بخائز) اذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه للعاقدة عليه ولاية ولا بد فى البيع من ايجاب وقبول فالاول كقول البائع أو القائم مقامه بعثك وما كتب بكذا والثانى كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وتملكت ونحوهما (والثانى من الاشياء) (بيع شئ موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (بخائز) اذا وجدت فيه الصفة

على ما وصفناه) تنصفنا العلم الاتية في قول التلم (و) الثالث (بيع عين
 لم تشاهد) للشافعية (ولا يجوز) بيعها والمراد بالحوار في هذه الثلاثة
 اصحة وقد يشترط قوله لم تشاهد بانها ان شئ حدث ثم غابت عند العقدة
 يجوز ولكن عمل هذا في عين لا تغير فالباقي المدة المقتضية بين الرتبة والشرا
 (ولا يبيع يبيع كل ما لم يمتنع به عمدا) وصرح المصنف رحمه الله ووجه جده
 الاشياء في قوله (ولا يبيع يبيع عين نجسة) ولا تمتنع كنهه ووجه مقتضى
 ونحوهما مما لا يمكن تطهيره (ولا) يبيع (ما لا يمتنع فيه) كقريب وعمل
 ويبيع لا يبيع

(فصل في الربا) بالث مقصورة لغتة الزيادة وشرا عامه قابله
 عرفت ما خرج من قول القائل في مفسر الشريعة حالة الفقد أو منع تأخير
 في العوضين أو أحدهما (والربا) حرام وانما يكون (في الذهب والفضة
 وفي الأطعمة) وهي مائة ضعف أو ثلثها أو ثلثها أو ثلثها أو ثلثها أو ثلثها أو ثلثها
 يجري الربا في ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك)
 أي بالفضة مضروبين كأنها أو غير مضروبين (الا بتمائلا) أي مثلا بمثل فلا
 يبيع يبيع في ذلك متفاضلا وقوله (تقديرا) أي لا يبدأ به فلو يبيع في
 من ذلك ولا يبيع (ولا) يبيع (يبيع ما يتبعه الشخص حتى يقبضه)
 سواء تعلقه بالبيع أو غيره (ولا) يجوز (يبيع العثم بالحنوك) سواء كان من
 جنسه كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما أكل لحمه كبيع
 لحم بقرة بشاة (وجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا) لكن (تقديرا) أي لا
 مقبوضا قبل التفريق (وكذا الأطعمة) لا يجوز بيع الجاهل من جهله إلا
 متفاضلا (أي لا مقبوضا قبل التفريق) (وجوز بيع الجاهل من جهله)

(فصل في أحكام الحيوان) (والحيوانات بالحيوان) بين أمثاله البيع

وفرضه أى يثبت له ما خيار المجلس فى أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا)
 أى مدة عدم تفرقهما عرفا أى يتنقلع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين
 بينهم - ما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختار
 أحدهما لزوم العقد ولم يختار الآخر فورا سقط حقه من الخيار وبقي الحق
 للآخر (ولهما) أى المتبايعين وكذا لأحدهما إذا وافقه الآخر (أن يشترطا
 الخيار) فى أنواع البيع (الى ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لامن التفرق
 فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد فى المدة
 المشترطة بطل العقد (وإذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبيل القبض
 تنقص به القيمة أو العين نقصا يفوت به غرض صحيح ~~وكان~~ الغالب
 فى جزم ذلك البيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وإبقائه (فلا يشتري
 رده) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أى عن
 شرط القطع (الأبعد بدو) أى ظهور (صلاحها) وهو فيما لا يتلون انتهى
 سألها الى ما يقصد منه غالبا كصلاحه وقبض وجودة رمان ولين تين وفيما
 يتلون بأن يأخذ فى حرة أو سواد أو مفرة كالعنب والاحصاء والبلح أما
 قبل بدو صلاح فلا يصح بيعها مطلقا لأن صاحب الشجرة ولا من غيره
 إلا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها
 ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر فى الأرض إلا
 بشرط قطعها أو قلعه فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد
 اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو زرعاً لم يسلح صلاحه لزمه سقيه
 قدر ما تقرب به الثمرة وسلم عن التلف سواء خالى مباحث بين المشتري والبيع
 أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه الربا بجنسه وطبا) بكون الطاء المهملة
 وأشار بذلك الى أنه يعتبر فى بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب
 بعنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (الإلا لئن) أى فإنه يجوز بيع بعضه
 ببعض قبل تحميمه وأطلق المصنف اللبن فشمل الحليب والرائب والمخيض
 والحساء من المعيار فى اللبن الكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كى لاوا

(فيسئل) في أحكام السلم وهو السلف لغة بمعنى واحد وشرا
 يقع شيء موصوف في الذمة ولا يصح إلا بإيجاب وقبول (ويصح السلم سلا
 ومزجلا) فإن أطلق السلم انعقد سلا في الأصح وإنما يصح السلم (فيها) أي
 في شيء (تكمالت فيه) بشرائط (أحدها أن يكون) السلم فيه (مضبوطا)
 بالصفة التي يختلف بها القرض في السلم فيه بحيث ينتق بالصفة الجاهلية فيه
 ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدى لفزة الوجود في المسلم نفسه
 كالزكارة وجارية وأمثارها (و) الثاني (أن يكون جنسا لم يحتاج به
 غيره) فلا يصح السلم في الفضة لمقتضى الإجراء التي لا تنطبق كهرية
 ومجنون فإن انشيطت أجزاؤه صح السلم فيه كمين والشرط الثالث أنه كور
 في قوله (ولم تدخله النار لاجلته) أي بأن دخلته لطبخ أو شيء فإن دخلته
 النار للتميز كالعمل والتمتع مع السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) السلم
 فيه (معينا) بل دينا فلو كان معينا كالمثل هذا الثوب مثلا في هذا
 العبد ليس سلم قطعا ولا ينفذ أيضا عا في الظهور (و) الخامس (أن لا)
 يكون (من معين) كالمثل هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم
 لعينة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ (ويصح السلم بثمانية شرائط)
 الأول منه كور في قول المصنف (وهو أن يصفه بفرد كونه ونوعه
 بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه أكثر من
 أو غندري وذ كورته أو أنوثته ومنه يقرر مساوئه طولا أو قصرا أو بعمه
 ولونه كالبياض ويصف بياضه بعمرة أو شقرة ويذكر في الأبل والبقر والغنم
 والتميل والبغال والحمير الذكورة والأنثى والسن والارن والنوع ويذكر
 في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والأنثى والسن إن عرفت
 ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كان أو سريز والنوع كصبيكة ملن عراقي
 والطول والقرص والغلظ والدقة والصفافسة والرقعة والنعومة والخشونة
 ويقابض به هذه الصور غير ما يطلق السلم في الثوب فيجمل على الختام

لا المقصور (و) الثاني (أن يذكر قدره بما ينفي الجها لثمنه) أي أن يكون
 المسلم فيه معلوم القدر كما في مكيل ووزناني موزون وعدائي معدود وذرا
 في مذكوع والثالث مذكور في قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلا
 ذكر) العاقد (وقت محله) أي الاجل كشهركذا فلو أجل السلم بقدم زيد
 بمثل لم يصح (و) الرابع (أن يكون) المسلم فيه (موجودا عند الاستحقاق في
 الغالب) أي استحقاق تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل كطيب
 في الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذكر وضع قبضه) أي محل التسليم إن
 كان الموضع لا يصلح له أو صلح له وإمكان الحمله إلى موضع التسليم مؤنة
 (و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدر أو بالرؤية له (و) السابع (أن
 يتقايضا) أي المسلم والمسلم اليه في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل
 قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفريق الصفة
 والمعتبر القبيح الحقيقي فلو أحال المسلم برأس مال السلم وقبضه المحتمل وهو
 المسلم اليه من المحال عاميه في المجلس لم يكف (و) الثامن (أن يكون عقد
 السلم ناجزا لا يدخله شيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله
 (فصل) في أحكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين
 مالبة وثيقة بدين يسهة وفي منها عند تعذر الوفاء ولا يصح الرهن إلا بإيجاب
 وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن أن ~~يتكفوا~~ يكون مطلق التصرف
 وذكر المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جازيعة جاز رهنه في الديون
 إذا استقر ثبوتها في الذمة) واحتراز المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح
 الرهن عليها كعين مغصوبة ومستهارة ونحوها مما من الاعيان المفهونة
 واحتراز باسطة عن الديون قبل استقرارها ~~كدين السلم~~ وعن الثمن
 مدة الخيار (والراهن الرجوع فيه مالم يتقبضه) أي المرتهن فان قبض العين
 المرهونة من يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه
 والرهن وضعه على الامانة (و) حينئذ لا يضمه المرتهن إلا بالاعتدى فيه ولا
 يسقط بلفه شيء من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذكر سببا للتلفه صدق بيمينه فان

ذكر سبب ظاهر الم يقبل الابنية ولو ادعى الم رهن ردا الم رهون على الراهن لم يقبل الابنية (واذا قبض) الرهن (بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم ينقل (شي من الرهن حتى يقضى بجمعه) أي الحق الذي على الراهن

(المستند) في حجز السفيه والمفسر (والجرح) لغة المنع وشرا مانع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فيه فذم من السفيه وجعل المصنف الجرح (على ستة) : من الأضياف - (المسي) والمجنون والسفيه وطير المصنف بقوله (المبذول له) أي يصرفه في غيره ضارقه (والفالم) وهو لغة من خسار ماله فلوسا من كفايه عن قلة المال أو عدمه وشرا على الشخص (الذي ارتكب الديون) أو لا يبق بماله يمشيه أو ديونه (والمريض) الخوف عليه من مرضه والجرح عليه (فيما زاد على الثلث) وهو ثلث التركة لاجل حق الورثة هذا إن لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركته بجره عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصريفه بقواذنه سيده وسكت المصنف عن أسطيه من الجرح مذكورة في المطولات منها الجرح على المرتد طلق المجان ومنها الجرح على الراهن على الرهن (وتصرف المسي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح لهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيره مما من التصرفات وأما السفيه فبصح تصريفه باذن وليه (وتصرف المفسر يصح في ذمته) فلا يباع سلبا طعا ما أو غيره أو اشتري كلامهم ايقن في ذمته مع (دون تصرفه في أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلاً أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المنذمة فان اختلفت على عين لم يصح أوديس في ذمتها صح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث وخوف على إجازة الورثة) فإن أجازوا الزائد على الثلث صح والإفلا وإجازة الورثة وردهم حال المرض لا يبران وانما يصح بذلك (من بعده) أي من بعده موت المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال انما أبرن لعني ابن المال قبل وفديان بخلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي

لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به بعد عتقه) اذا عتق وان اذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل - ل) في الصلح وهو ازالة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قتلها (ويصح الصلح مع الاقرار) بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما انقضت اليها) أي الاموال كن ثبوت له على شخص قصاصين فصالحه عليه على مال بافظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان) ابراء ومعاضة فالابراء أي صلحه (اقتضاه من حقه) أي دينه (على نفسه) فإذا صالحه من الالب الذي له في ذمة شخص على تجسئة منها فكانت له قال له اعطني خمسة مائة وأبرأتك من خمسة مائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تغليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله إذا جاء رأس الشهر فقة صا لثلاث (والمعاضة) أي صلحها (عدوله عن حقه الى غيره) كأن ادعى عليه دارا أو شقة ما منها وأقر له بذلك وصالحه منها على معين كذوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم) البيع) فكانت في المثال المذكور باعته الدار بالذوب وحاشية مثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالأردب والعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة فجهة منه ليهضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تبدى كفي بابها ويسمى بهذا الصلح الخطيئة ولا يصح بافظ البيع للبعض المتروك كأن يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للادنان) المسلم (أن يشترع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا بالجناب وهو اخراج خشب على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع بحيث (لا يتضرر المارة) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المارة التامة الطويل منتصبا واعتبر الماوردي أن يكون على رأسه الحولة الغالبة وان كان الطريق النافذ ممر فرسان وقوافل فلا يرفع الروشن بحيث يمر الحمل على البعير مع أخشاب المظلة اليكاسة فوق الحمل أما الذي

فينع من اشراغ الروشن والبنيايات وان جازله المرو في الطريق السافذ
(ولا يجوز) اشراغ الروشن (في الدرب المشترك الا باذن الشر كاه) في الدرب
والمراد بهم من نفذ باب داره منهم الى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم
بجداره ولا نفوذ باب اليه وكل من الشر كاه يستحق الانتفاع من باب
داره الى رأس الدرب ثم من ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب
المشترك ولا يجوز تأخير) أي الباب (الا باذن الشر كاه) بحيث يمنعونه
بجداره وتأخير وحيث منع من التأخير فمباح شر كاه الدرب بمال

صح
(فصل) في الحوالة يفتح الماء وحكي كسر واو هي لغة
التحول أي الانتقال وشرعا نقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال
عليه (وشروط الحوالة أربعة) أحدها (رضى المحيل) وهو من عليه الدين
لا المحال عليه فانه لا يشترط رضا في الاصح ولا تنفع الحوالة على من لا دين
عليه (و) الثاني (قبول المحال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث
(كون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) والثقة بيد بالاستقرار اي موافق
الحالة الواقعية لكن النووي استدل عليه في الروضة وجيشد فاما غير في دين
الحوالة ان يكون لازما او يزول الى اللزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أي الدين
الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والمقدور (بالنوع والاول
والثاني) والعصمة والتكسیر (وتباين ما) أي الحوالة (ذمة المحيل) أي من
دين المحال به (و) أيضا المحال عليه من دين المحيل ويحول حق المحيل الى
ذمة المحال عليه حتى لو تمعذرا تأخيره من المحال عليه فباس أو بعد ذلك
وضوؤه الم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه قبل انعقد الحوالة وجوبه
المحتمل لا لرجوعه له أيضا على المحيل
(فصل) في الضمان وهو مصدر ضمان الشيء ضمانا اذا كفله
وشرعا التزام ما في ذمة الغير من المال وشرط الضمان ان يكون فيه أهلية
التدبير (و) يصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا لم يدرها (و) التقييد

بالمسئلة تقر بـ كل عليه صحة ضمان الصادق قبل الدخول فانه حينئذ غير
مسئلة في الذمة وله ذالم يعتبر الراجح والنزوى الا كون الدين ثابته الا لزاما
ونخرج بقوله اذا علم قدرها الدين المجبولة فلا يصح ضمانها كما سيأتي
(ولصاحب الحق) أى الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه)
وهو من عليه الدين وقوله (اذا كان الضمان على ما بيننا) ساقط في أكثر نسخ
المتن (واذا غرم الضامن رجع على المضمون عنه) بالشروط المذكورة في قوله
(اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما (بأذنه) أى المضمون عنه ثم صرح
بأنه هو قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان الجاهول) كقوله
يجب علينا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان) ما لم يجب كضمان مائة
تجب على زيد في المستقبل (الادرك المبيع) أى ضمان درك المبيع بان
يفضن لأمته ترى الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع أن
يخرج الثمن مستحقا

• (فصل) • في ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه
أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة اذا كان على المكفول
به) أى يدينه (حق لا دى) كقصاص ودية قذف وخرج بحق الا دى
حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى كحديقة
وحديقة وسنة زنى ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول يدينه في مكان التسليم بلا
سائل يمنع المكفول له عنه أمامه وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل

• (فصل) • في الشركة وهى لغة الاختلاط وشرعا ثبوت الحسب
على جهة الشروع فى شئ واحد لاثنين فما كثر (وللشركة خمس شرائط) الاول
(أن تكون) الشركة (على ناض) أى نقد (من الدراهم والدنانير) وان كانوا
مغشوشين واستمرروا وجهها في البلد ولا تصح في تبرؤ وحلى وسبائك وتكون
الشركة أيضا على المنلى كالخطة لا المة تقوم كالعروض من الثياب ونحوها
(و) الثاني (أن يتفقوا في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب
والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة يضاء وسجرا (و) الثالث

(أن يحتلها المالكين) بحيث لا يتميزان (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما)
 أي الشرع يمكن (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا
 يمنع كل منهما نيابة ولا بغيره ولا بد ولا بين فاحش ولا يسافر بالمال
 المشترك إلا بإذن فان قيل أحدهما الشرع يمكن ما نحن عنه لم يصح في نصيب شريكه
 وفي نصيبه قول لا تفريق الحقيقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران
 على قدر المالين) - وانه تساوى الشرع يمكن في العمل في المال المشترك
 أو تفاوتا فيه فان شرط التساوى في الربح مع تفاوت المالكين أو عكسه
 لم يصح والشركة عقد جازم من الطرفين (و) حينئذ قد (للكل واحد منهما)
 أي الشرع يمكن (في حقهما متى شاء) ويشترط أن عن التصرف بنفسه ما (وهو
 مات أحدهما) أو بين أو اغنى عليه (وبطلت) تلك الشركة
 * (فصل) في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وكسر هاء في
 اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص شأله فعله مما يقبل النيابة إلى
 غيره ليفعله حال حياته وخبرجه هذا القيد الإيصاء وذكر المصنف ضابطه
 الوكالة في قوله (وكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل)
 فيه غيره (أو يتوكل فيه) عن غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون
 وكالا ولا وكيلًا وشرط المزاولة أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل
 في عبادة بدنية إلا الحرج وتفريقه الزكاة مثلا وأن يملكه الموكل فلا يوكل
 نفسه في بيع عبد يملكه أو في طلاق امرأته سيمكها بطل (والوكالة بعينه
 جازم من الطرفين) حينئذ (لكل منهما) أي الموكل والوكيل (ففسخها
 متى شاء وتنفذ) الوكالة (بموت أحدهما) أو جنونه أو غيابه (والوكيل
 أمين) وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر النسخ (ولا يضمن)
 الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض
 عنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى إلا بثلاثة شرائط
 أحدها (أن يبيع بغير المثل) لا بدونه ولا بغيرين فاحش وغوما لا يجهل
 في الغالب (و) الثاني (أن يكون) بغير المثل (ثالثا) فلا يبيع الوكيل

نسبته وان كان قد رثى المثل والثابت أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو كان
 في البلد نقدان باع بالأغلب منهما فان استويا باع بالانفع لأموكل فان استويا
 تخير ولا يبيع بالنفلوس وان راجت رواج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل
 بعام مطلقا (من نفسه) ولا من ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في
 البيع من الصغير كما قاله المتولى خلافا للبعوى والاصح انه يبيع لايه وان
 علا ولا يسه البالغ وان سئل ان لم يكن سفيها ولا مجنونافان صرح الموكل
 بالبيع منهما صح جزما (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصا في
 خصومة لم يملك الاقرار على الموكل ولا الابرا من دينه ولا الصلح عنه وقوله
 (الاباذنه) شاقط في بعض النسخ والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح
 * (فصل) في أحكام الاقرار وهو لغة الاثبات وشرا اخبار بحق
 على المقر فخرجت الشهادة لانها اخبار بحق للغير على الغير (والمقر به
 ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنى (و) الثاني (حق
 الآدمي) كحق القذف لشخص (بحق الله تعالى) يصح الرجوع فيه عن
 الاقرار به) كأن يقول من أقر بالزنى رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت
 فيه ويسن للمقر بالزنى الرجوع عنه (وحق الآدمي) لا يصح الرجوع فيه
 عن الاقرار به) وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على
 المشاحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة
 شرائط) أحدها (البالوغ) فلا يصح اقرار الصبي ولو مر اهقا ولو باذن
 وليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار المجنون والمغشى عليه وزائل
 العقل بما يعذر فيه فان لم يعذر فحكمه كالسكران (و) الثالث (الاختيار)
 فلا يصح اقرار مكره بما أكره عليه (وان كان الاقرار بمال اعتبر فيه شرط
 رابع وهو الرشد) والمراد به كون المقر مطلق التصرف واحد ترز المصنف
 بمال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك
 الرشد بل يصح من الشخص السفیه (واذا أقر) لشخص (بجهول) كقوله
 لفلان على شيء (رجع) بضم أوله (اليه) أي المقر (في بيانه) أي المجهول

قليل تفسيره بكل ما يجوز وان قل كفسد ولو فسد المجهول بما لا يجوز
 لكن من نفسه كية خبطة أو ليس من جنسه ليس يمكن جعل اقتضاه بكار
 مية وكب مع لم وزيل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح وفي آخر مجهول
 وامتنع من بيانه بعد أن ملو ببه ليس حتى بين المجهول فان مات قبل
 البيان ملو ببه الوارث ووقف جميع التركة (وهو مع الاستثناء في الاقرار
 اذ ملو ببه) أي ومثل المترا الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل بينهما
 بكون أو كلام كثير اجنبي ضرة أما البكون اليه ~~بكون~~ تنفس
 فلا يضر ويشترط ايضا في الاستثناء ان لا يستغرق المستثنى منه فان
 استغرقه لم يزل على عشرة الا عشرة ضرة (وهو) أي الاقرار (في حال
 العدة والمرضى سواء) حتى لو اقر شخص في حقه بدين زيد وفي مرضه بدين
 لغيره لم يقدم الاقرار الاول وحيدة قسم اقتر به بينهما بالسوية
 (فصل) في احكام العارية وهي تشبه بالياء في الاصح ما يورثه
 من عار اذا ذهب وحققها الشرعية ايا حدة الانتفاع من أهل التبذرع بما
 يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على المتبرع بشرط العبرضة تبرعه
 وكونه مال الكالفة ما يعبه من لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح اعارته
 ومن لا يملك المصلحة كبد يستعير لا تصح اعارته الا باذن المأمور وذكر المصنف
 ضابط المعارف قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء
 عينه ياربت اعارته) فخرج بمباحة آلة اللهو واللا تصح اعارتها وبقاء عينه
 اعاره النعمة للوقود لا تصح وقوله (اذا كانت منفعة آثارا) مخرج للمنافع
 التي هي اعيان كاعارة شاة للبنه او شجرة للثمر او نحو ذلك فانه لا يصح اقراره
 لشخص خذ هذه الشاة فقد ايجتد درها ونسلها افا لا باحة صحيحة والنساء
 عارية (وتجوز المارية بمطافا) من غير قيد بوقت (وهو قيد ابدية) أي بوقت
 كما عرفك هذا اثوب شهر او في بعض النسخ وتجوز المارية مطلقة ومبدرة
 بدة وللمعير الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أي العارية اذا تلفت
 لا يابسته مال مأذون فيه (معذونة على المستعير يقيم اليوم تلفها) لا يقيمها

يوم قضاها ولا بأقصى التيم فان تلفت باستعماله ما دون قيمته كاعارة ثوب
لللبسة فانسخق أو انسخق بالاستعمال فلا ضمان

*(فصل — ل) في أحكام الغصب وهو لغة أخذ الشيء ظلما بجاهرة وشرعا
الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق
ما يبيع غصبه مما ليس بمال بكلمة ميتة وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد (ومن
غصب مالا لا حد لزمه رده) لما لا حكم ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه
أيضا (أرض نقتصه) ان نقتص كن غصب ثوبا قلبسه أو نقتص من غير لبس
(و) لزمه أيضا (أجرة مثله) أتما لو نقتص المغصوب برخص سعره فلا يضمنه
الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر على رده
(فان تلف) (المغصوب ضمنه) (الغاصب بمثله ان كان له) أي المغصوب
(مثل) والامسح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وبجاز السلم فيه كخماس وقطن
لأغالية ومجمون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو) ضمنه (بقيمته
ان لم يكن له مثل) بأن كان متقوما واختلفت قيمته (أكثر ما كانت من يوم
الغصب إلى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالتقد الغالب فان غاب تقدان
وتساويا قال الرافعي عن القاضى واحدا منهما

*(فصل — ل) في أحكام الشفعة وهي يسكون الفاء وبعض الفقهاء
يضعها او معناه لغة الضم وشرع الحق تملك قهري يثبت للشريك القديم
على الشريك الحادث بسبب الشركة بالعوض الذي ملك به وشرعت لرفع
الضرر (والشفعة واجبة) أي ثابتة للشريك (بالخلطة) أي خلطة
الشيوع (دون) خلطة (الحوار) فلا شفعة لمار الدار ملاصقا كان أو غيره
وانما تثبت الشفعة (فيما ينقسم) أي يقبل القسمة (دون) مالا ينقسم
كحمام صغير فلا شفعة فيه فان أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جعله حامين
ثبتت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا (في كل مالا ينقل من الأرض) غير
الموقوفة والمحتكرة (كالعقار وغيره) من البناء والشجرية ما للأرض وانما
يأخذ الشفيع شقص العقار (بالثمن الذي وقع عليه البيع) فان كان الثمن

مثلا كذا وقد أخذته بمثله أو مئة وما كعبه ونوب أخذه بثمنه يوم البيع
 (وهي) أي الشفعة بمعنى طلبها (على التور) وحيتنذ فليبادر الشفيع إذا علم
 بيع الشقص بأخذه وتكون المبادرة في طلب الشفعة على المادة فلا يكلف
 الأسراع على اختلاف عادته بعد وأوغيره بل الضابط في ذلك أن ماعدتوانا
 في طلب الشفعة أمه قطها والافلا (فان أخرها) أي الشفعة (مع القدرة
 عليها بطلت) فلو تكيان مرئيد الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري
 أو محبوسا أو خائفا من عدو فليوكل ان قدر والافليشهد على الطلب فان
 ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهاد بطل حقه في الاظهار ولو قال
 الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان من يحق عليه ذلك صدق
 بيمينه (وإذا تزوج) شخص (امرأته على شقص أخذه) أي أخذ (الشفيع)
 الشقص (بغير المثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جماعة استخفوا) أي
 الشفعة (على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار
 وللاخر ثلثه وللاخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الاخران
 أثلاثا

• (فصل) • في أحكام القراض وفولغة مشتق من القرض وهو القبط
 وشرعا دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما (وللقراض
 أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على فاس) أي نقد (من الدراهم
 والدينارين) انحصار فلا يجوز القراض على تبر ولا على ولا على شئ
 ولا عروض ومنها الفلوس (و) الثاني (أن يأذن رب المال للعامل
 في التصرف) اذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك أن يضيق على العامل التصرف
 كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلا ثم عطف
 المصنف على قوله ما بقا مطلقا قوله هنا (أو فيما) أي من التصرف في شئ
 (لا ينة قطع وجوده غالبا) فلو شرط عليه شرائط يتندر وجوده كالخيل
 الباق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له) أي يشترط للمالك للعامل (جزءا
 معلوما من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضة على هذا

المال على أن لا فيه شركة أو نصيبا منه فسد القراض أو على أن الربح يندنا
 سمح ويكون الربح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض (بمدة معلومة)
 كقوله قارضتك سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك
 والقراض أمانة (و) حيث يذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض
 (لا بعدوان) فيه وفي بعض النسخ بالهـ وإن (وإذا حصل) في مال القراض
 (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم أن عقد القراض جائز من
 الطرفين فلكل من المالك والعامل فسخه

* (فصل) في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرب عاذف
 الشخص فخلا أو شجر عنب لمن يتعهد بسقي وتربية على أن له قدرا معلوما من
 ثمرة (والمساقاة جائزة على) شئتين فقط (النخل والكرم) فلا تجوز المساقاة
 على غيرهما ~~ككتين~~ ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه
 ولصبي ومجنون بالولاية عليهم ما عند المصلحة وما يغتها ساقيتك على هذا
 النخل بكذا أو سلمته اليك لتعده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها)
 أي للمساقاة (شرطان) أحدهما (أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة)
 كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (و) الثاني (أن
 يعين) المالك (للعامل جزءا معلوما) من الثمرة كمنصفها أو ثلثها فلو قال
 المالك للعامل على أن ما فتح الله به من الثمرة يكون بيننا صح وحمل على
 المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه إلى
 الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طلع الذكور وفي طلع الاناث
 (فهو على العامل) (و) الثاني (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كمنصب
 الدولاب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط المالك
 على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد
 العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم
 أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كأن أوصى
 بثمرة النخل المساقاة عليهم فلا يعمل على رب المال أجره المثل لعمله

(فتمشّل) في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وروى
فيها وعلى لغة اسم الاجارة وشرعا عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة
للبدل والايابة وهو من معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد
وعدم الاكراه وخروج معلومة المفعالة وبمقصودة استجاره فسادة لشهها
وبقابلة للبدل منفعة البضع فالحقد عليها لا يسمى اجارة وبالاياة اجارة
الجارى لا لوطا وبموضع الاعارة وبمعلوم عرض المداقة ولا تصح الاجارة
الا بايجاب كاجرتك وقبول كاستأجرت وذكر المصنف ضابطا بانصح
اجارته بقوله (وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستجار دار للسكنى
ودابة للركوب (صححت اجارته) والافلا ولصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها
بقوله (اذ اقدرت منفعة بأحد أمرين) إما (بجدة) كاجرتك هذه الدار
سنة (أو غل) كاستأجرتك لخطلى هذا الذوب وتجب الاجارة في الاجارة
بنفس العقد (واطلاقها) يقتضى تحييل الاجارة الآن بشرط) فيها
(التأجيل) تصح كون الاجارة في جلة حينئذ (ولا تبطل) الاجارة (بموت
أحد المتعاقدين) أى المؤجر والمستأجر ولا يموت المتعاقدين بل تبقى
الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدها ويقوم وارث المستأجر مقامه
في احتفاظ منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بموت العين المستأجرة)
كعدم دام الدار وموت الدابة المبيعة وبطلان الاجارة بما ذكر بالظن
للمستقبل لا لماضى ولا تبطل الاجارة فيه فى الاظهر بل يستقر قضاء من
المسمى باعتبار اجارة المثل فتقوم المنفعة حال العقد فى المادة الماضية فاذا
قبل صكنا يؤخذ فى التسمية من المسمى وما تقدم من عدم الانقضاء
فى الماضى بقاءه بما بعد قبض العين المؤجرة وبعدمه ففى مدة لها أثر
والانقضاء فى المستقبل والمسمى وخروج بالمبيعة ما اذا كانت الدابة المؤجرة
فى الذمة فإن المؤجر اذا أحضرها وماتت فى أثناء المدة فلا تصح الاجارة
بل يجب على المؤجر ابدالها واعلم أن يد الاجير على العين المؤجرة يبدأ
(و) حينئذ (لانحناء على الاجير لا بدوان) فيها كأن ضرب الدابة فوق

العادة أو أركانها شخصاً أثقل منه

• (فصل — ل) • في أحكام الجعالة وهي بثلاث الجسيم ومغناها لغة ما يجعل الشخص على شيء يفعله ويشرعاً التزام مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجعالة جائزة) من الطرفين طرف الجاعل والمجمل له (وهو أن يشترط في رد ضالته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التصرف من رد ضالتي فله كذا (فإذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

• (فصل — ل) • في أحكام المخابرة وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (وإذا دفع) شخص (إلى رجل أرضاً ليزرعها وشروط له جزءاً معلوماً من ريعها لم يجز) ذلك لكن النووي تبعه لابن المنذر واختار جواز المخابرة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك (وان أكره) أي شخص (أياها) أي أرضاً (بذهب أو فضة أو شرط له طعاً معلوماً في ذمته جاز) أمّا لو دفع لشخص أرضاً فيها الخيل كثير أو قليل فساها عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعاً للجمهور

• (فصل — ل) • في أحكام أحياء الموات وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد (وأحياء الموات جائزة بشرطين) أحدهما (أن يكون المحمي مسلماً) فيسقط له أحياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حق كإن سعى الإمام قضاة منه وأحياءها بشخص فلا يملكها إلا بأذن الإمام في الأصح أمّا الذمى والمعاهد والمستأمن فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم الإمام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك للمسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معه مورا وهو الآن خراب فهو مالكه ان عرف مسلماً كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب بالأحياء فان لم يعرف مالكه والعمارة إسلامية فهذا المور مال

ضائع أمره رأى الامام في سقائه أو بيعه وسقائه وان كان المستور
 باعدها لما بالإحياء (وصفة الاخيصة) كان في الادة عبارة للعلماء ويختلف
 هذا باختلاف الغرض الذي يقصده الحي فان أراد الحي احياء الموات
 سكا اشتراط فيه تحويط البقعة بينا محيطا ثم يعلل بقرينة عادة ذلك المكان
 من آجر أو حجر أو قصب واشتراط أيضا بقتلها ونصب باب وان أراد
 الحي احياء الموات ذرية ذواب فيكن تحويط دون تحويط السمك
 ولا يشترط الدعف وان أراد احياء الموات مزرعة فيجمع التراب والمواد
 ويسوى الارض بكسح مستعمل فيها أو طم منقش وترتيب ما لها ينسحق
 ساقية من بئر أو جيفر قناة فان كذاها المطر الميعاد لم يحجج لترتيب الماء على
 الصحيح وان أراد الحي احياء الموات بستانا يجمع التراب والتحويط حول
 أرض البستان ان حرت به عادة وبشترط مع ذلك الغرض على المذهب
 واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما يشاء غيره بطلاقا (و) انما (يجب
 بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) أي صاحب
 الماء فان لم يفضل بذله لنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج
 اليه غيره) اما لنفسه أو لغيره (هذا اذا كان هناك كلا زرعا المائية
 ولا يمكن رعيه الا في الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره
 (و) الثالث (أن يكون) الماء في مزرعة وهو (عينا فيختلف في بئر أو عين)
 فاذا أخذ هذا الماء في الماء لم يجب بذله على الصحيح ويجب البذل
 للماء فالأرض به تمكين الماشية من حقورها البئر ان لم يضره وصاحب الماء
 في زرعه أو ماشيته فان يضره بوزن ذواته منعه وامتنع اما الرعاة كما قاله
 الماوردي وختمت وجب البذل للماء متى استند العوض عليه على
 الصحيح (و) (فما حكم الوقف وهو لغة الجدين وشرا عا حدين
 مال معين قابل للتقبل يمكن الارتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف
 فيه على أن يضره في جهة تحبب تقر بالمال التي تعالي وشروط الوقف صحة

عمارته وأهلية القبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ
 والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (مما ينفع به
 مع بقاء عينه) ويـ~~كون~~ الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة
 اللهو ولا وقف دراهم للزينة ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد
 وحبس صغيرين وأما الذي لا تبقى عينه كطعوم وربحان فلا يصح وقفه
 (و) الثاني (أن يـ~~كون~~) الوقف (على أصل موجود وفرع لا ينقطع)
 فخرج الوقف على من سـ~~ي~~ ولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع
 الأول فإن لم يـ~~ل~~ ثم الفقراء كان منقطع الأول والآخر وقوله لا ينقطع
 استراzen الوقف المنقطع الآخر كقوله وقف هذا على زيد ثم نسله ولم يزد
 على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى
 عليه المصنف لكن الرابع الصحة (و) الثالث (أن لا يـ~~كون~~) الوقف
 (في محظور) بظا مسألة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيـ~~س~~
 لآلته عبد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل
 انتهاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على
 الفقراء أولا كالوقف على الأغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون موقفا
 كوقف هذا سنة وأن لا يـ~~كون~~ معاقبا كقوله إذا جاء رأس الشهر
 فـ~~تد~~ وقف كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من)
 (تـ~~د~~ يدوم) لبعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم
 (أو تأخير) كوقف على أولادى فإذا انقرضوا فعلى أولادهم
 (أو تسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم
 (أو تنصـ~~يل~~) لبعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكور منهم
 مثل حظ الانثيين

* (فصل — ل) في أحكام الهبة وهى لغة مأخوذة من هبوب
 الريح ويجوز أن تكون من هب من نومه إذا استيقظ فكان فاعلها
 استيقظ لا إحسان وهى في الشرع عليك منجزه مطلق في تعيين حال الحياة

بلاء ومن ولومن الاعلى نخرج بالبحر الوصية وبالمطلق التملك المؤقت
 ونخرج بالعين حبة المتنازع ونخرج بحال الحياة الوصية ولا تنفع الهبة
 الا بايجاب وقبول افظا وذكرا المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل
 ما ياربعه جاز هبته) وما لا يجوز بيعه كجهول لا يجوز هبته الا بقبول
 حنطة وضورها فلا يجوز بيعهما وتجوزه هبتهما ولا تملك (ولا تلزم الهبة
 الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبضه
 الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والاقباض (واذا
 قبض الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيه الا أن يكون والدا) وان
 علا (واذا أجرة شخص) (شيأ) أي دارا مثلا كقوله أعرنك هذه الدار
 (أو أرقبه) أي أرقبه أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقبتي أي ان مت
 قبلي عادت الي وان مت قبلك امتقرت لك قبيل وقبض (كان) ذلك الشيء
 (للمعبر أو للمرقب) بلنظ اسم المفعول فيهما (ولورثة ومن بعده) ويلغو
 الشرط المذكور

• (فصل) • في أحكام اللقطة وهي يفتح القاف اسم للشيء الملقط
 ومعناها شرعا مال ضاع من مالك بسقوط أو غفلة ونحوهما (واذا وجد
 شخص) بالغا كان أو لا مسلما كان أو لا فاسقا كان أو لا (لقطة في موات
 أو طريق فله أخذها وتركتها أو) لكن (أخذها أولى من تركها ان كان)
 الاخذها (على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب
 الاثم ادعى التقاطها التملك أو حفظه وينزع القاضى اللقطة من الفاسق
 ويضعها عند عدل ولا يعتد بغيره الفاسق اللقطة بل يعظم القاضى اليه
 رقبته عند لا يضمنه من الخيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويصرفها
 ثم بعد تبريرها تملك اللقطة للصبي ان رأى المصلحة في تملكها له (واذا
 أخذها) أي اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة عقيب أخذها
 (سنة أربعمائة وعادها) من جلد أو خرقة مثلا (وعفاها) هو بمعنى الوعاء
 (ووصفها) بالمال وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة

(وعدها وزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) أن
يحفظها حتمًا في حوز مثلها ثم) بعد ما ذكر (إذا أراد) الملتقط (تملكها
عرفها) بتشديد الراء من التعريف (سنة على أبواب المساجد) عند خروج
الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجد هافيه) وفي الأسواق ونحوها
من مجامع الناس ويصكون التعريف على العادة زمانًا وما كانا رابًا
السنة من وقت التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف
بل يعرف أولًا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القيلولة ثم يعرف
بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض
أوصافها فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ اللقطة ليحفظها
على مالها بل يرتبها القاضى من بيت المال أو يتركها على المالك وإن
أخذ اللقطة ليملكها واجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها
بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئا حقيقا لا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا يظن أن
فاداه يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فإن لم يجد صاحبا) بعد تعريفها سنة
(كان له أن يملكها بشرط الغنى) لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة
بل لا بد من لفظ يدل على التملك كملكك هذه اللقطة فإن تملكها وظهر مالها
وهي باقية وانتفاع على رذعينة أو بدله أو فالامر فيه واضح وإن تنازعوا فظلمها
المالك وأراد الملتقط العود إلى بدلها أجيب المالك في الأصح وإن
نلت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط مثلها إن كانت مثلية أرقمتها إن كانت
متقومة يوم التملك لها وإن نقصت بغيب فله أخذها مع الأرض في الأصح
(واللقطة) وفي بعض النسخ وبجمل اللقطة (على أربعة أضرب أحدها ما يبق
على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أى ما سبق من تعريفها سنة
وتملكها بعد السنة (حكمه) أى حكم ما يبق على الدوام (و) الضرب
الثاني ما لا يبق على الدوام كالطعام الرطب فهو أى الملتقط له (مخربين
خصتين أكل وغرمه) أى غرم قيمته (أو يبعه وحفظ ثمنه) إلى ظهور مالكه
(والثالث ما يبق بعلاج) فيه (كل رطب) والغلب (فيه فعل ما فيه المصلحة

من بيعه وحفظه منه أو تحفيه فيه وحفظه) إلى ظه ور بمالكه (والرابع ما يحتاج
إلى نقله كالحيوان وهو ضريان) أحدهما (حيوان لا يتبع بنفسه) من
صغار السباع كغريم وعجل (فوق) أي يلتقطه (غير) فيه (بين) ثلاثة أشياء
(أكله وغريم ثمة أو تركه) بلا كل (والثاني) بالانقياد عليه أو بيعه وحفظه
ثمة (إلى ظه ور بمالكه) (و) الثاني (حيوان يتبع بنفسه) من صغار السباع
كعبير وفرس (فإن وجوده) الملتقط (في الصخرة) (وجب) تركه (وحرر
التقاطه لذلك فلو أخذه للثعلب فتمت) (وإن وجوده) الملتقط (في الحضر فهو
محرر بين الأشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيها لا يتبع
(فصل سبل) في أحكام اللقيط وهو حي منبوذ لا كمل له من
أب أو جد أو ما يقوم مقامهم أو يلقى بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ
(وإذا وجد لقيط) في ملقوط (بقرية الطريق فأخذته) منها (ورثته
وكذا لله واجبة على الكفاية) فإذا التقطه بهض من حر أهل لطيفة اللقيط
يسقط الإثم عن الباقي فإن لم يلتقطه أحد أثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين
عليه ويجب في الأصح الإثم له على التقاطه وأشياء المصنف لشرط الملتقط
بتولده (ولا يقر) لقيط (الابن) (بشر) لم يرشده (فإن وجوده معه) أي
اللقط (مال) ألقى عليه الحاكم منه) ولا يلقى الملقط عليه منه إلا بأذن
الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنفقته) كائن (في بيت
المال) أن لم يكن له مال عام كالوقوف على الملقط
(فصل سبل) في أحكام الوديعة هي فعيه من ودع إذا تركه وتعلق
الغنة على الشيء المودوع عنه بدغير مباحه للعقل وتعلق شرعاً على العقد
المقتضى للإتيان (والوديعة أمانة) في يد الوديع (ويستحب قبولها إن
بام بالإمانة فيها) أن كان ثم غيره والأوجب قبولها كما أطلانه جمع قال
في الروضة كمالها وهذا محمول على أصل القبول دون إتلاف متنفته
وسر زججاً (ولا يسمى) الوديع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها وموارة التعدي
كثيرة منذ كورة في الأصول منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر

من الوديع ومنها ان يبقها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز. (وقول المودع) بفتح الـ (مقبول في ردها على المودع) بكسر الـ (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حرزها) فان لم يفعل ضمن (واذا طواب بها) أي الوديع بالوديعة (فلم يخرجها مع التدريّة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخر اخرجها بعذر لم يضمن

(كتاب) * أحكام الفرائض والوصايا

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعاً اسم نصيب مقدر ليس بحدّه والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشئ اذا وصلته به والوصية شرعاً تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجموع على ارضهم (عشرة) بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وابن سفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعدوا والزوج والمولى المعتق) الخ ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط ولا يكون الميراث في هذه الصورة إلا امرأة (والوارثات من النساء) المجموع على ارضهن (سبع) بالاختصار وبالبسط عشرة وعد المصنف السبع في قوله (البن وبنت الابن) وان سلفت (والأم والجدّة) وان علت (والأخت والزوجة والمولاة المعتبرة) الخ ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهم خمس البن وبنت الابن والام والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميراث في هذه الصورة إلا رجلاً (ومن لا يسقط) من الورثة (بجمال خمسة الزوجان) الزوج والزوجة (والابوان) أي الاب والام (وولد الصلب) ذكر اكان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والامة ولو عمر بالرقب اكان أولى (والمدبر وأم الولد والمكاتب) وأما الذي يعرضه حر اذا مات عن مال ملكه يرضه الحر ورثه قريبه الحر وزوجته ومعتق بعضه (والناتل) لا يرث من قتله سواء كان قتله مضموناً أم لا (والمرتد) ومثل الزنديق وهو من يحق الكفر ويظهر الاسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم

من كافر ولا عكبه ويرث الكافر الكافرا وان اختلعت ملتصقا به ودي
 ونصراني ولا يرث سري من ذمتي وعكسه والمرث لا يرث من صرته ولا من
 مسلم ولا من كافر (وأقرب العصبية) وفي بعض النسخ العصبية وأقربها
 من ليس له حال تعصبيه هم مقتدر من الجمع على قوتهم وسبق بيانهم فاعلموا
 اعتبارهم حال التعصيب ليدخل الأب والجد فان لكل منهم ما سهم مقتدرا
 في غير التعصيب ثم عقد المصنف الاقرية في قوله (الابن ثم ابنته ثم الاب ثم
 ابوه ثم الاخ لاذب والام ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام ثم ابن الاخ
 للاب) الخ وقوله (ثم الام على هذا الترتيب ثم ابنته) أي فيقدم العم للأبوين
 ثم للأب ثم نواله ثم كذلك ثم يقدم عم الأب من الأبوين ثم من الأب ثم
 بنوه ما كذلك ثم يقدم عم الجد من الأبوين ثم من الأب وهكذا (فإذا
 عدت العصبية) من انساب واليات عشق (فالولي المعلق) يرثه بالصورة
 ذكره كان المعلق أو أختي فان لم يوجد لليت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولادة
 فله ليت المال

• (فصل) • (والفروض المقتدرة) وفي بعض النسخ والفروض
 المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراد عليها ولا ينقص منها إلا عارض
 كالولادة والستة هي (النصف والرابع والثمن والثلاثون والثاني والثلث والثلث
 وقد يعبر الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث والثلث
 وكل ونصف كل (فالنصف فرض بنات بنت الابن) إذا انفرد كل منهما
 عن ذكر بعصبا (والانث من الأب والام والانث من الاب) إذا انفرد
 كل منهما ما عدا ذكر بعصبا (والزوج إذا لم يكن معه ولد) ذكره كان أو أختي
 ولولا ابن (والربع فرض ابنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان
 الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين
 (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والافصح في الزوجة نصف التام
 وكبر انبائها في القرائن من التميز (والثمن فرض الزوجة) والزوجتين
 (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كاهن في الثمن (والثلثان فرض

أربعة البنات (فأكثر (ويفتي الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن
 (والاثنين من الأب والام) فأكثر (والاثنين من الأب) فأكثر
 وهذا عند انفراد كل منهم - ما عن اخوته فان كان معهم ذكر فقد يردن على
 الثلثين كالموكن عشرة والذكر واحد اقلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر
 من ثلثها وقد يتقصد كعبتين مع ابين (والثالث فرض اثنتين الام اذالم
 صحيح) وهذا اذالم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أو اثنان من اخوة واخوات
 سواء ~~كان~~ استقام أو لاب أو لام (وهو) أي الثالث (للاثنتين فصاعدا من
 الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكرورا كانوا أو اناثا أو خناثا أو البعض
 كذا والبعض ~~كذا~~ (والسدس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن
 أو اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم
 ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس (للجدة عند
 عدم الام وللجدتين والثلاث وابنت الابن مع بنت الصلب) لتكمله الثلثين
 (وهو) أي السدس (للاخت من الاب مع الاخت من الاب والام) لتكمله
 الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الاب مع الولد أو ولد الابن) ويدخل
 في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا أو ابنا ابنت النصف وللاب السدس
 فرضا والباقي تعسيفا (وفرض الجدة) الوارث (عند عدم الاب) وقد
 يفرض للجدة السدس أيضا مع الاخوة كالموكن معه ذ وفرض ~~وكان~~
 سدس المال خيرا له من المقتسمة ومن ثلث الباقي كبنين ووجد وثلاثة
 اخوة (وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الام) ذكر ~~ا~~ كان
 أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قرين أو بعدين (بالام) فقط (و) تسقط
 (الابجد ادبالاب ويسقط ولد الام) أي الاخ لادم (مع) وجود (أربعة)
 الولد) ذكر ~~ا~~ كان أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الاب والجدة
 وان غلا ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل
 (و) مع (الاب ويسقط ولد الاب) بأربعة (بهمؤلاء الثلاثة) أي الابن

وابن الابن والاب (وبالاخ من الاب والام وأربعة يعصيون أخوانهم)
 أي الأناث لذ كمثل حظ الانثى (الابن وابن الابن والاخ من الاب
 والام والاخ من الاب) أما الاخ من الام فلا يعصب أخوه بل له سهم الثلث
 (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الأعمام وشوا الأعمام وشوا الاخ
 وعصبات المولى المعقن) وانما انفردوا عن أخواتهم لانهم عصبة وارثون
 وأخواتهم من ذوي الارحام لا يرثون.

• (فصل في أحكام الوصية وتسبق معناها لغة وشراعا
 أوائل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلوما وموجودا
 (و) حينئذ تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول (ككاتب في المخرج
 (و) بالموجود والمعدوم) كالوصية بقرعة النخلة قبل وجود النخلة
 (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصي (فان زاد) على الثلث
 (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فجازتهم
 تنفيذ الوصية بالزائد وان ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارث
 الا ان يجيز ما باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصي
 في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي
 مختار حر وان كان كافرا أو مجبورا عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون
 ومغنى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصي له اذا كان مغنيا في قوله
 (المكمل مقل) أي ان يتصور له المكمل من صغير وكبير وصكامل ومجنون
 ونمل موجود عند الوصية بأن يتفضل لأقل من ستة أشهر من وقت
 الوصية ونرجع بعين ما اذا كان الموصي له جهة عامة فان الشرط في هذا ان
 لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد
 فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف لغزاة وفي بعض النسخ
 بدل سبيل الله وفي سبيل البر أي كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح
 الوصية) أي الايصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنقار في أمر الاطفال
 (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس مصالح الاسلام والبلوغ والعقل

والحرية والامانة) واكتفى بها المصنف عن العدالة فلا يصح الايصال لضداد
من ذكره لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على اولاد
السكران ويشترط ايضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز
عنه ككبر أو هرم مثلا لا يصح الايصال اليه واذا جعت أم الطفل الشرائط
المذكورة فهي أولى من غيرها.

* (كتاب) * أحكام (النكاح وما يتعلق به)

وفي بعض النسخ وما يتعلق به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة
من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق
شرعا على عقد مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب ان يحتاج
اليه) يتوفان نفسه للوطء ويجدا هيته كمهر ونفقة فان فقدت الامة لم يستحب
له النكاح (ويجوز للحر أن يجتمع بين أربع حرائر) فقط إلا أن تعيين
الواحدة في حقه كنكاح سفيه وشحوه مما يتوقف على الحاجة (ويجوز
للعمد) ولو مدبرا أو مبعضا أو مكاتبا أو ملاقاة بصفة (أن يجتمع بين
اثنين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح المرأة) لغيره (الابشرطين عدم
صداق الحرة) أو فقد الحرة أو عدم رضاها به (وخوف العنت) أي الزنا
مدة فقد الحرة وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما ان لا يكون تحت
حرة مائة أو كناية تصح للاستمتاع والثاني اسلام الامة التي ينكحها الحرة
فلا يحل لمسلم أمة كناية واذا نكح المرأة بالشروط المذكورة ثم أيسر
ونكح حرة لم ينفسخ نكاح الامة (وتنظر الرجل الى المرأة على سبعة أضراب
أحدها نظره) ولو كان شيخا هراجا عاجزا عن الوطء (الى أجنبية لغير
حاجة) الى نظرها (لغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها في حق
(والثاني نظره) أي الرجل (الى زوجته وأتمه فيجوز أن ينظر) من
كل منهما (الى ما عدا الفرج منهما) اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه
والاصح جواز النظر الى الفرج لم يكن مع الكراهة (والثالث
نظره الى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وأتمه المزوجة

فيجوز أن ينظر فيما عدا ما يبر السرة والركبة). أما الذي بينهما فيحرم نظره
 (والرابع النظر) إلى الأجنبية (لأجل) حاجة (النكاح فيجوز) للنصفين
 عند عزمه على نكاح امرأة النظر (إلى الوجه والكفين) منها ظاهرا
 وباطنا وإن لم تأذن له الزوجة في ذلك وينظر من الأمة على ترجيح النوى
 عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظر
 الطبيب من الأجنبية (إلى المواضع التي يحتاج إليها) في المداواة حتى
 مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو شفيق وإن لا تكون
 هي أم أو أختها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد
 فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فإن تعدد النظر لغیر الشهادة قسق
 وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز
 النظر) أي نظره لها وقوله (إلى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة
 وللمعاملة (والسابع النظر إلى الأمة عند ابتياعها) أي شرائها
 (فيجوز) النظر (إلى المواضع التي يحتاج إلى تفحصها) فيسخر أطرافها
 وشعرها لاعتورتها

(فصل) فيما لا يصح النكاح إلا به (ولا يصح عقد النكاح إلا بولي
 عدل) وفي بعض النسخ بولي ذكروهوا حترار عن الاتي فانه لا تزوج
 نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا إلا بحضور (شاهد عدل)
 وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله (ويقتصر الولي
 والشاهدان إلى ستة شرائط) الأول (الإسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا
 إلا فيما يستثنيه المصنف بعد (و) الثاني (البالغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا
 (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء أطبق جنونه
 أو قطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح ويجوز
 أن يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة
 والخنثى ولين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واستثنى

المستثنى من ذلك ما تقدمه قوله (الأنه لا ينتقل نسكاح الذميمة الى اسلام
 الولي ولا) ينتقل (نسكاح الامة الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسدة او صحيح
 مانسب في الولي به تبر في شاهدي النسكاح واما العمى فلا يتدخ في الولاية
 في الاسم (وأولى الولاية) أي أسبق الارباب بالتزويج (الاب ثم ابنة ابوالاب)
 ثم ابوه وهكذا ويتدخ الاقرب من الابداد على الابداد (ثم الاخ للاب
 والام) ولو تعبر بالشقيق لكان أخنسر (ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام)
 وان سفل (ثم ابن الاخ للاب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم للاب
 (ثم ابنة) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فينتدم ابن العم
 الشقيق على ابن العم للاب (فاذا عدت العصبات) من النسب (فالولي
 المعتق) (الذكر) (ثم عصباته) على ترتيب الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت
 حرة فترتج عتقتها من يرتج المعتقة بالترتيب السابق في اولياء النسب فاذا
 ماتت المعتقة وترتج عتقتها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنة
 (ثم الهاكم) يرتج عند فقد الاولياء من النسب والولاية ثم شرع المفسنف
 في بيان الخطابة بكسر الخاء وهي القاس الخطاطب من المغلوطة النسكاح فتال
 (ولا يجوز أن يدرج بخطابة معتقة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي
 والفسر يخ ما يقطع بالرتبة في النسكاح كقوله لاه معتدة أريد نسكاحك (وجوز)
 ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (ان يعرض لها) بالخطابة (ويكسها
 بعد انقضاء عتقتها) والتعريض ما لا يتصل بالرتبة في النسكاح بل يتصلها
 كقول الخطاطب للمرأة زب راعب فيك أما المرأة الخطابة عن موانع النسكاح
 ومن خطابة سابقة فيجوز خطبتهما تعريضاً ونسباً (والنساء على
 ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها بوطء سلال أو سرام
 والبكر مكسها (فالابكر يجوز للاب والابنة) عند عدم الاب أصلاً أو عدم
 أهل بيته (ابن بارها) أي البكر (على النسكاح) ان وبسدت شروط الابن بار
 يكون الزوجية غير موطوءة بشبل وان تزوج بكنته بهر مثله من نفس البلد
 (والثيب لا يجوز) لولائها (تزوجها الاب بعد بلوغها وادتم) أطلقا لا سكوتا

(فمن سفل والمحرمات) أى المحرمات بكافة من بالنسب (أربع عشرة)
 وفي بعض النسخ أربعة عشر (من يمنع بالنسب ولعن الام وإن علت والبيت
 وإن سفلت) أما الخلوقة من ما هي ناشئة من قتل له على الاصح فيمكن مع
 الذكر أمة وسواء كانت المزنيته أم باعوانة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولديها
 من الزنا (والأخت) شقيقة كانت أو لاب أو لام (والخالدة) شقيقة
 أو بتوسط كخاله الاب أو الام (والعممة) شقيقة أو بتوسط كعممة الاب
 (وبنت الاخ) وبنت أولادهم ذكر أو أنثى (وبنت الاخت) وبنت
 أولادها من ذكر أو أنثى وعطف المصنف على قوله سابقا يسبق قوله هنا
 (واثنتان) أى المحرمات بالنسب اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة
 والاخت من الرضاع) وإنما اقتصر المصنف على اثنتين لأن عليهما
 في الآية والألفا يسبق المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضا كجنسها في التصريح
 به في كلام المتن (و) المحرمات بالنسب (أربع بالاصح) (أم الزوجة) وإن
 علت أمها أو سواها من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا
 (والزوجة) أى بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الاب) وإن عللا (وزوجة
 الابن) وإن سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأييد (وواحدة)
 حرمتها على التأييد بل (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا
 يجب مع بنتها وبين أختها من أب أو أم أو بينهما نسب أو رضاع ولو رخصت
 أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضا (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فإن
 جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهم ما يعقد واحد نكحها ما فيه بطل نكاحهما
 أو لم يجمع بينهما بطل نكحهما صريحا فالثاني هو الباطل إن علت السابقة فإن
 جهلت بطل نكاحهما وإن علت السابقة ثم نسبت منع منهما ومن حرم
 جمعها بنكاح حرم جمعهما أيضا في الرطة تلك العين وكذلك لو كانت
 أحدهما زوجة والآخرى مملوكة فإن وطئ واحدة من المملوكتين حرمت
 الأخرى حتى يحترم الأول بطريق من الطرق كبيعها أو تزويجها وإشهار
 انساب كل بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ويبقى أن الذي

يحرم من القرب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا ثم شرع في عيوب
النكاح المنيعة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أى الزوجة (بخمسة عيوب)
أحدها (بالجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العلاج أو لا تخرج الاغماء فلا
يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافا للمتولى (و) ثانيها (بوجود
الجدام) بذيال مهيجة وهو علة يحمى رزمنها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتناثر
(و) الثالث (بوجود البرص) وهو بياض في الجلد يذهب دم الجلد وما
تحتيه من اللحم فيخرج البق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به
الخيار (و) الرابع (بوجود الرق) وهو انسداد محل الجاع بالحلم (و) الخامس
(بوجود القرن) وهو انسداد محل الجاع بعظم وما عداها هذه العيوب
كالجنون والصنان لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضا أى الزوج (بخمسة
عيوب بالجنون والجدام والبرص) وسبق معناها (و) (بوجود الحب)
وهو قطع الذكر كله أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فأكثر
فلا خيار (و) (بوجود العنة) وهى يضم العين يحز الزوج عن الوطء في
القبل اسقوط القوة الناشئة بضعف في قلبه أو آله ويشترب في العيوب
المذكورة الرفع فيها الى القاضى ولا يتقرر الزوجان بالتراضي بالفسخ
فيها كإيقاعه كلام الماوردى وغيره لكن ظاهر النص خلافه

(فصل —) * في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد أفصح من كسرها
مشتق من الصديق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرع عالم المال
واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر في
عقد النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكفى تسمية أى شئ كان
ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم
خالصة واشهر قوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم
يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التقويض ويصدر تارة
من الزوجة البالغة الرشيدة كقواها الواهب ما زوجنى بلامهر أو على أن
لامهر لى فيزوجها الولي وتنفى المهر ويسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة

لنخضع زوجته أم قى ونفى المهر وإذا سكنت مع التوفيق (ووجب المهر)
 فيه (بثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وقرضه الزوجة بما
 فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المهر ومن عليه مهر المثل
 ويترط علم القاشي بقدره أما رضى الزوجة يتبها يفرضه فلا يشترط
 (أو يدخل) أى الزوج (بها) أى الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج
 أو الحياكم (فيجب) لها (مهر المثل) بثمن الدخول ويعتبر هذا المهر بحال
 العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطه وجب مهر مثل
 في الأنطهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة (وليس لأقل
 الصداق) حتمين في القلة (ولالأكثر حد) معين في الكثرة بل الضابط
 في ذلك أن كل نبي مع جعله غنام من عين أو منفعة مع جعله صداقا وسبق أنه
 يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم
 (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعليمها القرآن (ويستقط بالطلاق
 قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر
 ولو كان الدخول حراما كوطه الزوج زوجته حال إحصائها أو حيضها
 ويجب كل المهر كما سبق بحيث أحد الزوجين لا يخلو الزوج من أى الجسد
 وإذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول به الأيسة طهرها بخلاف ما لو قتلت
 الأمة نفسها أو قتلت أسدا قبل الدخول فإنه ينفق مهرها
 (فصل في الوليمة على العرس مستحقة) والمراد بها طعام يتخذ
 للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث مبرور وأقلها
 لما كثر شاة وللمقل ما ييسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات
 (والاجابة إليها) أى وليمة العرس (واجبة) أى فرض عين في الأصح
 ولا يجب الاكل منها فى الأصح أما الاجابة لغير وليمة العرس من نية الولائم
 فليست فرض عين بل هي سنة وانما تجب الدعوة لوليمة العرس أو لثمن غيرها
 بشرط أن لا يخص الداعي الأغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وإن
 يدعوهم في اليوم الأول فإن أولم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني

بل استحب وتسكروه في اليوم الثالث وبقيّة الشروط مذكورة في المطولات
وقوله (الامن عذر) أى مانع من الاجابة للولاية كأن يكون في موضع
الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا تليق به بحالته

(فصل في احكام القسم والنشوز) والاول من جهة الزوج
والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب
عليها واذا كان في عسمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما
أو بينهما حتى ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبت عندهن أو عندها
لم يأنم ولكن يستحب أن لا يعطاهن من المبيت ولا الواحدة أيضا بأن يبيت
عندهن أو عندها وادنى درجات الواحدة أن لا يخل بها كل أربع ليال عن ليلة
(والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمكان تارة
وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحدة
الابارضى وأما الزمان فمن لم يكن حارسا مشلا فعماد القسم في حقه الليل
والنهار تبع له ومن كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له
(ولا يدخل) الزوج ليلة (على غير المتسوم لها غير حاجة) فان كان الحاجة
كافية وشهوها لم يمنع من الدخول وحينئذ ان طال مكنته قضى من نوبة
المدخول عليها مثل مكنته فان جامع قضى زمن الجماع لانفس الجماع الآن
يقدر زمنه فلا يقضيه (واذا أراد) من في عسمة زوجات (السفر اربعين
ونخرج) أى سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر
للمتخلفات مدة سفره ذهابا فان وصل مقصده ومارم قريبا بأن نوى إقامة
مؤثرة اول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة ان
سلك المبحوبة معه في السفر كما قال الماوردى والالم يقضى امامدة
الرجوع فلا يجب على الزوج قضاءؤها بعد إقامته (واذا تزوج) الزوج
(جديدة خصها) حتما ولو كانت أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو
يبيت عندها (بسمع ليل) متوالية (ان كانت) تلك الجديدة (بكر)
ولا يقضى للباقيات (و) خصها (بثلاث) متوالية (ان كانت) تلك الجديدة

(ثانيا) فلو فرق الثباني بنومه ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلام بحسب ذلك بل يوفي الجديدة ختمها متواليها وبقية في ما فرقه للباقيات (واذا خاف) زوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بلا ضرب ولا هجرانها سبكة وإلهام التي أتت في الحق الواجب لي عليك وأعلى أن النشوز مطلق للنفس والقيم وليس السبب للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الإصح ولا يرفعها إلى لتساوي (فإن أتت) بعد الوعد (إلا النشوز هجرها) في مضجعه ما وه وفرأشها فلا يضا جعه ما فيه وهجرانها بإسكالم حرام فيها زاد على ثلاثة أيام وقال في الروضة أنه في الهجر بغير عذر شرعي والأفلا حرم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أي النشوز بتكرره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديباً وإوان أفضى ضربها إلى التلف وجب الغرم (ويستقط بالنشوز قسمها وثلاثة) (فصل) في أحكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتحها وهو النزاع وشراً فقرة به ومنه مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض مع إجماع) مقصود على تسليمه فإن كان على عوض محمول كان خالعه على ثوب غير معين بآيات بهر المثل (و) الخلع الصحيح (علاجه) المرأة (نفسها ولا رجعة له) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحاً أو لا وقوله (الابتساح جديد) ما قط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراماً (ولا يلحق المختلعة بالطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها

(فصل) في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشراً اسم لحل قيد النكاح ويشترط لنشوز التكليف والاختيار وأما السبب فيمنع الطلاق عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق والكناية ما يحتمل غير ولو توافق الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلقتك

وأنت طالق ومطلقة (والفراق والسراح) — فارقين وأنت مفسقة
وسرحتك وأنت مسرحة ومن الصريح أيضا الخلع إن ذكر المال وكذا
المفاداة (ولا يفتر صريح الطلاق إلى النية) ويستثنى المكره على الطلاق
فصرحه كناية في نفسه إن نوى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره ويستقر إلى النية) فإن نوى بالكناية الطلاق وقع
والأفلاو كناية الطلاق كانت بنية خلية الحق بأهلك وغير ذلك مما هو
في المطولات (والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة
وبدعة وهن ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز
وبالبدعة الطلاق الحرام (فالسنة أن يوقع الزوج) الطلاق في طهر غير
مجماع فيه والبدعة أن يوقع الزوج الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها
فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع الصغيرة والآنسة
وهي التي انقطع حيضها (والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج
وينقسم الطلاق باعتبار آخر إلى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق
امرأة غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق ومكروه كطلاق مستقيمة الحال
وحرام كطلاق البدعة وسبق وأشار الإمام للطلاق المباح بطلاق من
لا يهاهما الزوج ولا تسحق نفسه بموتها بلا استماعة بها

* (فصل —) في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (ويملك الزوج
(الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات) يملك (العبد) عليها
(تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة والمبعض والمكاتب والمدبر
كالعبدان (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وجله به) أي وصل الزوج
المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرقيا بأن يعدا في العرف كلاما واحدا
ويشترط أيضا أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين ولا يكفي التلفظ به من غير
نية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فإن استغرقه
كانت طالقي ثلاثا لا ثلاثا باطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق
(بالصفة والشرط) كأن دخلت الدار فأنت طالق فتطلق إذا دخلت (و)

الطلاق لا يقع الا على زوجة حية (لا يقع الطلاق في النكاح) فلا
يصح طلاق الأجنبية تحريماً كقولها اطلاقتك ولا تعلق بك قولها
ان تزوجت بك فانت طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع
طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معنى المسمى عليه (والنائم والمكره) أي
بغير حق فان كان بحق وصورة كما قال جمع اكره القاضي للمولى بعد مدة
الاولاء على الطلاق وشرط الا كراه قدره المكره بكسر الراء على تحققي
ما هذبه المكره بقضها بولاية أو تغلب ويجزأ المكره بفتح الراء عن دفع المكره
بكسر هاء يرب منه أو استغاثه بمن يخاصه ونحو ذلك وظنه أنه ان امتنع عما
أكره عليه فعلى ما خوفه به ويحصيل الا كراه بالتخويف بغترب شديد
أو حبس أو اتلاف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة
اختيار بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق
وإذا صدق المطلق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير
تكليف فان الطلاق المعلن به يقع والسكران يتعدى بلاقه كما سبق
(فهم يسي) في أحكام الرجعة بفتح الراء وحكي كسر هاء هي لغة
المرأة من الرجوع وبشر عاردا المرأة الى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه
مخصوص ونرجح بطلاق وطء الشبهة والظهار فان استباحة الوطء فيه ما بعد
زوال المانع لا تدعى رجعة (وإذا طلق) شخص (امرأته) رجعة أو ابنته
فله (بغير إذنهما) (من إجمعهما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من النكاح
بالفاطمة منها بارجعتك وما تصرف منها أو الإجماع أن قول المارحوم رد ذلك
لنكاحي وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وأن قوله تزوجتك أو تكنتك
كنايةان وشرط المارحوم أن لم يكن محرماً أحلية النكاح بنفسه وحينئذ
فتصح رجعة السكران للرجعة المرتد ولا رجعة للصبي والمجنون لأن كلام
منهم ليس أديلاً لنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتهم ما صححة من
غير إذن الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحهما على إذن الولي والسيد
(فان انفقت عدتها) أي الرجعية (جعل له) أي زوجها (نكاحها) بفتح

يحدثه وتكون معه) بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصل بزواج غيره أم لا (فإن طلقها) زوجها (ثلاثاً) إن كان - ترا أو طلقته إن كان عبداً قبل الدخول أو بعده (لم تحل له إلا بعد وجود شخص شرعاً) أحدها (انقضاء عتقها منه) أى المطلق (و) الثاني (تزويجها بغيره) تزويجها بصحبتها (و) الثالث (دخولها) أى الغير (بها أو ما ابتها) بأن يولج حشفته أو قدرها من متعلوقها بقبول المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون الموجع من يمكن جماعه لا طفلاً (و) الرابع (بنيتها هامة) أى الغير (و) الخامس (انقضاء عتقها منه)

• (فصل - ل) • في أحكام الإيلاء وهو لغة مصدري إلى يولي إيلاءاً إذا - المصنف - زوجه طلاقاً لم يمنع من وطء زوجته - في قبلها - طلاقاً أو فوق أربعة أشهر وهذا المصنف - ما أخذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يطأ زوجته) وطأ (مطأاً أو مرة) أى وطأ مقيداً بعتة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أى الحالف المذکور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى وصنائه أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله إن وطئت بك فأنت طالق أو فعبدى حر فأذا وطئت طلقت وعتق العبد وكذا القول إن وطئت بك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق فإنه يكون مولى أيضاً) (ويؤجل له) أى يهل المولى حتى يجزأ كونه أو عبداً في زوجة مطيئة للوطء (انساناً ذلك أربعة أشهر) وأبداً أو هافى الزوجة من الإيلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء هذه المدة (يخير) المولى (بين الفسقة) بأن يولج المولى حشفته أو قدرها من متعلوقها بقبول المرأة (والتمكفر) لليمين إن كان حالفه بالله على ترك وطئها (والطلاق) لايجوز فإلها (فإن امتنع) الزوج من الفسقة والطلاق (طلق عليه المصنف) طلاقاً واحدة رجعية فإن طلق أكثر منها لم يقع فإن امتنع من الفسقة فنتطأ أمره الحاكم بالطلاق

• (فصل - ل) • في أحكام الظهار وهو لغة ما أخذ من الظاهر وشرعاً تشبيه الزوج زوجته غير البائن بأشئ لم تكن حلالاً (والظهار أن يقول الرجل

(زوجته أنت على - كظهر رأي) - ومن ضمن الظاهر دون البطن - حيث لا تالان الظاهر
 موضع الركوب والزوجة مركز كوب الزوج (فإذا قال لها ذلك) أي أنت
 على - كظهر رأي (ولم يتبعه بالطلاق صار عائدا) - من زوجته (ولزمته)
 - بمنزلة الكفارة) - وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبه في قوله (والكفارة
 عتق رقبة - ومئة) - منجاة ولو بالاسلام - أحد أبويها (سليمة من العيوب المنسوبة
 بالعمل والكسب) - اضرازا يئنا (فان لم يجد) - المظاهر الرقبة المذكورة بان
 يخرج عنها - أو شرعا - (فصيام شهرين متتابعين) - ويعتبر الشهران بالهلال
 ولو نقص كل منهما عن الثلاثين يوما ويكوز صومه ما بينة الكفارة من الليل
 ولا يشترطية تتابع في الاصح (فان لم يستطع) - المظاهر صوم الشهرين أول
 يستطع تتابعهما (فاما عام يستين - مكينا) - أو فقيرا (كل مسكين) - أو فقيرا (مئة)
 من جنس الحب المحروق في زكاة الفغار وسيتذ فيكون من غائب قوت بلد
 المكفر كبير وشغير لا دقيق وسويق وإذا عجز المكفر عن الحصول الثلاث
 استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر به ذلك على نفسه - لا فعلها - ولو قدر على
 بعضها كطعام أو بعض مئة أخرجه - (ولا يحل للمظاهر وطوها) - أي
 زوجته التي ظاهرهما (حتى يكفر) - بالكفارة المذكورة -
 (فصل - في أحكام القذف واللعان وفولته - صدر ما شذ
 من اللعن أي البعد وشرعا كلمات مخصوصة - بعت حجة لا تطرأ إلى قذف من
 الطخ فرائشه وأبلى العارية) - (وإذا رمى) - أي قذف - (الرجل زوجته بارأنا
 فعليه - من القذف) - وسياق أنه ثمانون جلادة (الإلانة يقيم) - الرجل القاذي
 - (البينة) - بيننا المذوفة - (أو يلاعن) - الزوجة المذوفة وفي بعض النسخ
 أو يلعن أي يامر الحاكم أو من في حكمه كاللحكم) - فية قول عند المالكة
 في الملاءم على المذوق جماعة من الناس) - أقلهم أربعة - (أشهد بالله اتى من
 الصادقين فيماره - يت به زوجتي) - القائمة (فلانة من الزنا) - وإن كانت
 حاضرة أشارها بقوله زوجتي - وهذا وإن كان خفيا - ولدي يقيسه ذكره
 في الكلمات فقال (وأن تحذف الولد من الزنا وليس في) - ويقول الملاءم هذا

الكلام (أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو لحكم بخوفه لمن عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين) فيأمر ميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (وبتعاق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خمسة أحكام) أحدها (سقوط الحقة) أي حقة الذئف للملاعنة عنه إن كانت محصنة وسقوط التهمير عنه إن كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحقة عليهما) أي حدة زناهما مسلمة كانت أو كافرة إن لم تلعن (و) الثالث (زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة تظاهرا وباطنا وإن كذب الملعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملعن أما الملاعنة فلا ينفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للملاعنة على الأبد فلا يحل للملعن نكاحها ولا وطؤها بملك الأيمن أو كانت أمة واشتراها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصاتها في حق الزوج إن لم تلعن حتى لو قذفها بعد ذلك بزنا لا يحقد (ويستقط الحقة عنها بأن تلعن) أي تلعن الزوج بعد مقام لعانه (فتقول) في لعانها إن كان الملعن حاضرا (أشهد بالله إن فلانا هذا من الكاذبين فيأمراني به من الزنا) وتكرر الملاعنة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بخوفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله إن كان من الصادقين) فيأمراني به من الزنا وما ذكر من القول المذکور بحقه في الناطق أما الآخر فملاعن بأشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحنف كقول الملعن أحلف بالله أو انظر الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

*(فصل) في أحكام العدة وأنواع المعتقة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعاً ترصد المرأة مدة يعرف فيها براة رجها بأقراء أو أشهر أو وضع

حمل (والمعتدة على شربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها) فالتوفى
 عنها (زوجها) (ان كانت) حرة (حاملًا فعندتها) عن وفاة زوجها (بوضع
 الحمل) كله حتى تاتي قوامين مع امكان نسبة الحمل للميت ولو احتمالا
 كنفى ببلعان فلو ماتت سبي لا يولد له عن حامل فعندتها بالاشهر لا بوضع
 الحمل (وان كانت حائلًا فعندتها أربعة أشهر وعشرًا) من الايام ببلع اليها
 وتعتبر الاشهر بالاحالة ما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يومًا (وغير المتوفى
 عنها) زوجها (ان كانت حائلًا فعندتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب
 العدة (وان كانت حائلًا وهي من ذوات) أي صواب (الحيض فعندتها
 ثلاثة قروء وهي الاطهار) وان طالت طاهرًا بان بقي من زمن طهرها بقية
 بعد طلاقها انقضت عدتها بالاطمن في حيضة تالفة أو طلفت حائضًا
 أو نفساء انقضت عدتها بالاطمن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها
 لا يحسب قراء (وان كانت) ثلاثًا المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحس أصلًا
 ولم تبلغ سن اليأس أو كانت مخيرة (أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان
 انما بق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدده هلالان
 ويكمل المنكسر ثلاثين يومًا من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الاشهر
 وجب عليها العدة بالاقرأ أو أودع انتضاء الاشهر لم تحسب الاقراء (والمطابقة
 قبل الدخول بها لعدة عليها) سرًا بائرها الزوج في ادون الفرج أم لا
 (عدة الامة) الحامل اذا طلقت طلاقًا رجعيًا أو بائنًا (بالحمل) أي بوضعه
 بشرط نسيته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع
 ما سبق (وبالاقرأ أن تعدد بقراءين) والمبعضة والمكاتبه وأم الولد كالامة
 (وبالشهور عن الوفاة أن تعدد بشهرين وخمسين ليلًا وعن الطلاق أن تعدد
 بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجيحه
 وأما المصنف فله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي
 قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي وعليه جرح

*(فصل — ل) * في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لا قبها (والنفقة) والكسوة الاناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عتتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن الآلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا أن تكون حاملا) فتجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقبل ان النفقة للعمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها الاحداد وهو) لغة ما خوذ من الحد وهو المنع وهو شرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به زينة كنوب أصفرا وأحمر ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وأبريسم ومصبوغ لا يقصد لزينة (و) الامتناع من (الطيب) أى من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم أما المحرم كالا كحل بالآد الذي لا طيب فيه فحرام الحاجة كمد غير خص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله ليل أو تسحقه منها الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا والمرأة أن تتخذ على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بالاقصد لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت) أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفرقة ان لا قبها وليس لزوج ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها أو لالاها خروج منه وان رضى زوجها (الحاجة) فيجوز لها الخروج كالخروج في النهار لشراء طعام وكتان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج الى دار جارتها الغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع بيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا اذا خافت على نفسها أو ولدها وفي ذلك منها مذكور في المطولات

*(فصل — ل) * في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشرعا تربص المرأة بمدة بسبب حدوث الماك فيها أو زوالها عنها تعبدًا أو براءة رجاها من الحمل والاستبراء يجب بثبوتين أحدهما زوال الفراش وسيأتى في قول المتن واذا مات سيد أم الولد الى آخره والسبب الثانى حدوث الماك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدث ملك أمة) بشراء لا خيار فيه أو بارت

أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق المال لها ولم تكن زوجته (حرم عليه)
عند إرادة وطنها (الإستمتاع بها حتى يستبرأ) إن كانت من ذوات الحيض
بحيضة (ولو كانت بكر أو لو استبرأها ما أتبعها قبل يسهل ولو كانت مائة قلة
من صبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من ذوات الشهرة) فعدتها (بشهر)
فقط وإن كانت من ذوات الحمل (فعدتها) (بالوضع) وإذا اشترى زوجته
سن له استبرأؤها وأما الأمة المزوجة أو المعتقة إذا اشترىها فمحصن ولا يجب
استبرأؤها إلا إذا زالت الزوجية والعدة كان طلق الأمة قبل الدخول
أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (وإذا مات سيده أم الولد)
ولست في زوجية ولا عدة تنكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالأمة) أي
فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الشهرة وإلا فبحيضة إن كانت
من ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد الموطورة ثم أعتقها فلا استبراء عليها
ولها أن تتزوج في الحال

• (فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرهما وهو لغة اسم
أحد الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن أمة مخصوصة بطوف آدمي
مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بين امرأة حية بلغت
تسع سنين قرينة بكر أو ثيبا حية كانت أو من زوجة (وإذا أرضعت
المرأة لبنها ولدا) سواء شرب منه اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا
في حياتها (سواء الرضيع ولد لها بشريطين أحدهما أن يكون له) أي
الرضيع (دون المولود) بالإهالة وابتدأه من تمام انقباض الرضيع ومن
بلغ سنتين لا يؤثر انضاعه تحريما (والشرط الثاني أن ترضعه) أي المرشعة
(بشرب رضعات متفرقات) وأما له يحوف الرضيع وضيمه من بالعرف فاقضى
بكونه رضعة أو رضعات اعتبروا إلا فلا يقطع الرضيع إلا برضاع بين كل
من الجنس امرأه عن الثدي تعدد الإرضاع (ويصير زوجها) أي
المرشعة (أبالة) أي الرضيع (ويحرم على الرضيع) بفتح الصاد (التزوج بها)
(أي المرشعة) (والكل من ناسها) أي النسب إليها ينسب أو رضاع (ويحرم

عاها) أي المرضعة (التزويج إلى الموضع وولده) وإن سفل ومن انتسب إليه
 وإن علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كخوثة الذين لم يرضعوا معه
 (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقته منه) أي الرضيع كعمامته وتقدم
 في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلاً فأرجع إليه
 (فصل) في أحكام نفقة الأقارب وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن
 الذي بعده والنفقة مأخوذة من الانفاق وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في
 النكاح وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة ومالك المهر والزوجة وذكر المصنف السبب
 الأول في قوله (ونفقة العمودين من الأهل واجبة للأولاد والموالودين)
 أي ذكورا كانوا أو إناثاً فانفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم
 (فأما الوالدون) وإن علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر) لهم وهو عدم
 قدرتهم على مال أو كسب (والزمانة أو الفقر والجنون) والزمانة هي مصدر
 زمن الرجل زمانة إذا حصل له آفة فإن قدر وأعلى مال أو كسب لم تجب
 نفقتهم (وأما الموالودون) وإن سفلوا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (بثلاثة
 شرائط) أحدها (الفقر والصغر) فالغنى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر
 والزمانة) فالغنى القوي لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالغنى العاقل
 لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والهائم
 واجبة) فمن ذلك رقيقنا عبيداً أو أمّة أو مدبراً أو أتم ولد أو بعية ويجب عليه
 نفقته في طعام زينة من غلب قوت أهل البلد أو من غلب آدمهم بقدر الكفاية
 ويكسوه من غلب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا
 يكافون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً راحه ليلاً
 وعكسه ويرحمه صيماً ووقت التباولة ولا يكلف دابته أيضاً ما لا تطيق حمله وذكر
 المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة)
 على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك
 في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج وسيراً) ويعتبر
 ساره بطالع بغير كل يوم (فدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع أئامته

المتأخرة منه زوجته مسلمة كانت أوزمية - رة كانت أوزمية والمقدان (من
 غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيره مما حتى
 الاقط في أهل بادية تافنة (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت
 العادة به) في كل منهما فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشريح وحب
 ونحوها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللانق
 بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت
 به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لحظ يليق بحال زوجها
 وان جرت عادة البلد في البكوة مثل الزوج بكنان أو حرير وجب (وان كان)
 الزوج (معسرا) ويعتبر معسرا بطلوع فجر كل يوم (خذ) أي قالوا يجب
 عليه زوجته مدة طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه
 (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويجب) (وهو)
 مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر بوسطه
 بطلوع فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (خذ) أي قالوا يجب عليه زوجته
 مدة (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (ويجب لها من الادم) الوسط
 (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب
 على الزوج تمليك زوجته الطعام حيا وعليه طبعه وخبره ويجب لها آلة أكل
 وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق به عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها
 فعليه) أي الزوج (اخذها) بجرة أو أمة له أو أمة مستأجرة أو بالانفاق
 على من يجب الزوجة من حرة أو أمة تخدمه ان رضى الزوج بها (وان أعسر
 بنفقته) أي المستقبلة (فلها) الصبر على معساره ونفق على نفسه ومن مالها
 أو نفقته ويصير ما أتقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) وإذا فسخت
 وصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسخ
 للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدان
 قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا
 • (فصل ل) • في أحكام الحفانة وهي افة مأخوذة من الحضن

بكسر الحاء وهو الجانب الاضيق الحاضنة للطفل اليه وشرعا حفظ من
لا يستقل بامر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (واذا فارق
الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضانتها) أى تفتيه بما يصلح له بتعهده
بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وتربضه وغير ذلك من مصالحه وموئنه
الحضانة على من عليه نفقة الطفل واذا امتنعت الزوجة من حضانه ولدها
انتقلت الحضانه لامهاتها وتستمر حضانه الزوجه (الى) مضي (سبع
سنتين) وعبر به المصنف لان التمييز يقع فيها غالب البك المدا راعاه وعلى
التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (يخير) المميز (بين
أبويه فأيهما اختار سلم اليه) فان كان في أحد الابوين نقص بكنون
فالمحق للأخر مادام النقص قائما به واذا لم يكن الاب موجودا تخير الولد
بين ابنته والام وكذا يقع التخير بين الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم
(وشرائط الحضانه سبع) أجدها (العقل) فلا حضانه لجنونه أطبق جنونها
أو تقطع فان قل بجنونها كيوم في سنة لم يبطل حق الحضانه بذلك (و) الثاني
(الحرية) فلا حضانه لرقبة وان أذن لها سيدها في الحضانه (و) الثالث
(الدين) فلا حضانه لكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة)
فلا حضانه لفاسقة ولا يشترط في الحضانه تحقق العدة الباطنة بل تكفي
العدة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بأن يكون أبواه
مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلا كان
السفر أقصر كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود المسافر
منهما ولو أراد أحد الابوين سفر نقلة فالأب أولى من الأم بحضانتها
فيمزعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أى خلو أم المميز (من زوج) ليس
من محارم الطفل فان تكلمت شخصاً من محارمه كم الطفل أو ابن عمه أو ابن
أخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانتها بذلك (فان اختلف شرط منها)
أى السبعة في الام (سقطت) حضانتها كما تقدم شرحه مفصلا

* (كتاب) أحكام (الجنائيات) *

جمع بزيادة أهم من أن تكون قتلا أو قطعا أو بوسا (القتل على ثلاثة أضرب)

لارابع لها (عند المحض) وهو مـ ذرعه بوزن ضرب وهو مائة الفـ
 (وخطا محض وعمد خطا) وذكر المصنف تفسير العمدة في قوله (فالعمد المحض
 هو أن يعمد الجاني (الضرب) أي الشخص (بما) أي بشئ (يقتل غالبيا)
 وفي بعض النسخ في الغالب (وبصد) الجاني (قتله) أي الشخص (بذلك)
 الشئ وجبت له (فوجب القود) أي القصاص (عليه) أي الجاني وما ذكره
 المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب
 القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه أو سلام أو ما من فيه من الحرابي
 والمرتب في حق المسلم (فإن عني عنه) أي عفا الجاني علمته عن الجاني
 في صورة العمد المحض (فوجب) على القتلى (دية مغفلة سالمة في مال
 القتلى) وسيد كرام المصنف يسان تغليظها (والجاني المحض أن يرى إلى شئ)
 كصد (فيه يرب رجلا فقتله فلا قود عليه) أي إلى رأى (بل يجب عليه دية
 مخففة) وسيد كرام المصنف يسان تخفيفها (على العاقلة موجهة) عليهم
 (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة وعلى الغنى
 من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب النخسة
 خمسة ذراهم كما قاله المتولي وغيره والمراد بالعاقلة عمة الجاني الأمل
 وفرعه (وعمد الخطا أن يعمد ضربه بما لا يقتل غالبيا) كأن ضربه بعصا
 خفيفة (فيوت) المضروب (فلا قود عليه بل يجب دية مغفلة على العاقلة
 موجهة في ثلاث سنين) وسيد كرام المصنف يسان تغليظها ثم شرع المصنف
 في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثر أي تتبعه
 لأن الجاني عليه يتبع الجناية فأخذ مثلها أفعال (وشرائط وجوب
 القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فعل وشرائط وجوب
 القصاص أربع الأولى (أن يكون القتلى بالغيا) فلا قصاص على صبي
 ولو قال أنا لا يصح صديقي ولا عين الثاني أن يكون القتلى (عاقلا)
 فيمنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع جنونه فبقصاصه زمن إفاقته
 ويجب القصاص على من زال عقله يشرب مسكرا متعبدا في شره فخرج

من لم يمتد بأن شرب شيئا ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه
(و) الثالث (أن لا يكون) القتال (والد المقتول) ذلاقصاص على والد
بقتل ولده وان سفل الولد قال ابن كج ولو حكم حاكم بقتل والد بولده نقض
حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أنقص من القتال بكفر أورق) فلا
يقتل مسلم بكافر حربيا كان أو ذميا أو معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان
المقتول أنقص من القتال بكبرا أو صغرا أو طول أو قصر مثلاً فلا عبرة بذلك
(و) تقتل الجماعة بالواحد ان كانوا هم وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان
قاتلاً ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في
النفس يجري بينهما في الاطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القتال
كونه مكافئاً يشترط في القاطع لطرف كونه مكافئاً وحينئذ لا يقتل بشخص
لا يقامع بطرفه (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط
المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص
للطرف المتطوع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلاً من
أذن أويذ أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر
وحيث لا تقطع في يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين
شال) فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشيء وهي التي لا عمل لها أما الشلاء
فقطع بالصحة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبرة ان
الشلاء اذا قطعت لا ينتطح الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم
ويشترط مع هذا أن يقنع بها مستوفياً ولا يطلب أرشاً للشال ثم أشار المصنف
لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ) أي قطع (من مفصل) كرقق وكوع (ففيه
القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه واعلم أن شجاج الرأس والوجه
عشرة حارصة بغيره ملات وهي ما تشق الجلد قبلها ودائمة تدميه وباضعة
تقطع اللحم ومتلاحة تغوص فيه وسحق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم
وموضحة توضع العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضحته أم لا
ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر وما مومة تبلغ خريطة الدماغ

المسماة أم الرأس ودامغة بغير منبجة مخزوق تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس
واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح)
أي المذكورة (إلا في الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة
(فمفسر) في بيان الدية وهي المال الواجب بالجنابة على حر
في نفس أو مارق (والدية على ضربين مغلظة ومخففة) ولا ثالث لهما
(فالمغلظة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم عمدا (مائة من الإبل) والمائة
مئنة (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناها في كتاب الزكاة
(وأربعون خلفه) بفتح الخاء المجهدة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف
بقوله (في بطونهم أو ولادها) والمعنى أن الأربعين حوامل وبنت ساهما
بقول أهل الخبرة بالإبل (والمخففة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم (مائة من
الإبل) والمائة مئنة (عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومق وجبت الإبل على
قائل أو عاقلة أخذت من إبل من وجبت عليه وإن لم يكن له إبل فتؤخذ من
غالب إبل بلدة بلدي أو قبيلة يدوي فإن لم يكن في البلدة أو القبيلة إبل
فتؤخذ من غالب إبل اقرب البلاد إلى موضع المؤدي (فإن عدمت الإبل
انتقل إلى قيمتها) وفي نسخة أخرى وإن اعوزت الإبل انتقل إلى قيمتها هذا
ما في القول الجدي وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل إلى ألف دينار)
في حق أهل الذهب (أو) ينتقل إلى (أثنى عشر ألف درهم) في حق أهل
الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة (وإن غلظت) على القديم
(زيد عليها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون
دينارا وثلاث دنانير وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ
في ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في
حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغلظ فيه على الأصح والثاني
مذكور في قول المصنف (أو قتل في الأثر والحرم) أي ذي النعدة وذو
الحجة والحرم ورجب والثالث مذكور في قوله (أو قتل) قريباله (ذا رحم

محرم) يسكون المهر لا تفرق لم يكن الرحم محرما كذب العم فلا تغليظ في قتلها
 (ودية المرأة) والنمى المشكل (على النصف من دية الرجل) نفسها وجرحا في
 دية حرة مسلمة في قتل عمد أو شبه عمد خسون من الابل خمسة عشر حقة
 وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفة بالاحرام وفي قتل خطأ عشر بنات
 مخاض وعشر بنات لبون وعشرون بنى ابون وعشر حقا وعشر جذاع
 (ودية اليهودى والنصراني) والمستامن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفسها
 وجرحا (وأما الجوسى ففيه اثنا عشر دية المسلم) وأخصر منه ثلث خمس دية
 المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق أنها مائة من الابل (في قطع) كل من
 (اليدين والرجلين) فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الال وفي
 قطعهما مائة من الابل (و) تكمل الدية في قطع (الانف) أى في قطع ما لان
 منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والماجز ثلث دية (و) تكمل الدية
 في قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير إضاح فان حصل مع قلعهما ما يوضح
 وجب أرشه وفي كل اذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين اذن السميع
 وغيره ولو أيدس الاذنين بجناية عليه ما ففيه حادية (والعينين) وفي
كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عين أحول أو أعور أو أعشى
 (و) في (الجنون الاربعية) في كل بطن منهار ربع دية (واللسان)
 لساطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا يلع وأرت (والشذتين) وفي قطع
 احدهما نصف دية (وذهاب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه
 من الدية والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة
 العرب (وذهاب البصر) أى اذهابه من العينين أما اذهابه من احدهما
 ففيه نصف دية ولا فرق في العينين صغيرة وككبيرة وعين شيخ أو طفل
 (وذهاب السمع) من الاذنين وان نقص من اذن واحدة سدت وضبط
 منتهى سماع الاخرى ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من تلك الدية
 (وذهاب الشم) من المتخثرين وان نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطه
 من الدية والافسكومية (وذهاب العقل) فان زال بجرح على الرأس له

أرضه ذرأوسكرومة وسببت الدية مع الارثن (والذكر) السليم ولو ذكر
مغير وشيخ وعين وقطع الحشفة كالكرك في قطعها أو سدا ذية (والانثيين)
أي البهسيين ولومن عنين ومحبوب وفي قطع الحشفة ما نصت دية
(وفي الموضحة) من الذكر الحرام المسلم (و) في (السن) منه (خمس من الابل
وفي) اذهاب (كل عضو لا منفعة فيه حكرمة) وهي جزء من الدية
نسبته الى دية النفس نسبة تقصيرها أي الجناية من قيمة الجاني عليه لو كان
رقيقا بدمائه التي هو عليها فلو كانت قيمة الجاني عليه بلا جناية على يده مثلا
عشرة وبدونها تسعة فالثمن عشر فيجب عشر دية النفس (ودية العبد)
المعصوم (قيمه) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر
ولو قطع ذكر عبيد وانثياه وجب قيمته في الاظهر (ودية الجنين الحر) المسلم
تساوي احد ابويه ان كانت أمه معصومة حال الجناية (غرة) أي نسمة من
الرقيق (عبد أو أمة) سليم من عيب مبيع ويشترط بلوغ الغرة لتصف
عشر الدية فان قصدت الغرة وجب بداهة أو خمسة أبعرة وتجب الغرة
على عالة الجناني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجناية عليها
ويكون ما يجب لسيدها ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني
غرة كثلث غرة مسلم وهو غير وثلاث بغير

• (فصل في أحكام القسامة وهي أيمان الدماء) وإذا اقترن
بذعوى الدم لوثة بثلاثة وهو اقعة الضعيف ومشر عاقرة نسمة تدل على
صدق المدعى بأن توقع تلك القريضة في القلب صدوقه وإلى هذا أشار
المصنف بقوله (يقع به في النفس صدق المدعى) بأن وجد قتل أو بعضه
كرأسه في شاة منمنمة عن بلد كبير كان في الروضة وأصلها أو وجد في قرية
صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المدعى بخمس عينا)
ولا يشترط موالاتهم على المذهب ولو تخال الامان جتوون من الجنان
أو اغما منه بقي بعد الاتفاق على ما مضى منها ان لم يعزل القاضي الذي
وقعت القسامة عنده فان عزل فولي غيره وجب استئنافها وإذا حلف

المدعى (استحق الديّة) ولا تقع القسامة في قطع طرف (وان لم يكن هنالك
لوث فاليمين على المدعى عليه) فيخلف خسين يميناً (وعلى قاتل النفس
المحرمة) عداً أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً
فيعتق الرقبة عنهم امن مالهما والكفارة (عتق رقبة) ومئة سليمة من العيوب
المضرة) أى الخلة بالعمل والكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال
(متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الاصح فان عجز المكفر
عن صوم الشهرين له رم أو لاقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة
المرض كثر باطعام ستمين مسكيناً أو فقيراً يدفع لكل واحد منهم مائة
طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافراً ولا هاشمياً ولا مطلبياً

• (كتاب الحدود) •

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لانهما من ارتكاب الفواحش
وبدأ المصنف من الحدود بحديث الزنا المذكور في اثنا عشر قوله (والزاني على
ضربين محصن وغير محصن فالمحصن) وسياًنى قريباً أنه البالغ العاقل الحر
الذى غيب حسنة أو قدرها من مقطوعها بة بل في نكاح صحيح (حدته
الرجم) بججارة معتدلة لا بحصاة صغيرة ولا بصخر (وغير المحصن) من رجل
أو امرأة (حدته مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد (وتغريب عام
الى مسافة القصر) فأكثربرى الامام وتحسب مدة العام من أول سفر
الزاني لامن وصوله مكان التغريب والاولى أن يكون بعد الجلد (وشرائط
الاحصان أربع) الاول والثانى (البلوغ والعقل) فلاحية على صبي
ومجنون بل يؤذبان بما يبرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية)
فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنين وان وطئ كل منهم
في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمى (في نكاح صحيح)
وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تغيب الحشفة أو قدرها
من مقطوعها بقبل وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به
التحصين (والعبد والامة حدته ما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين

بجلدة وبغزب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه وق حقه الخ كان أول
لهم المكاتب والمبعض دام الولد (وحكم الواط وأثمان البهائم بحكم الزنا)
فمن لا ط بخصر بأن وطئته في دبره حقه على المذهب ومن أتى بهيمة حقه كما قال
المصنف لكن الرابع أنه يعزّر (ومن وطئ) أجنبية (فيما دون الفرج عزّر ولا
يلغ) الإمام (بالتعزير أدنى الحدود) فإن عزّر عبداً أو جباناً ينقص
في تعزيره عن عشرين جلدة أو عزّر حرّاً أو جباناً ينقص في تعزيره عن
أربعين جلدة لأنه أدنى حد لكل منهما

هـ (فصل) في أحكام القذف وهو ما عدا الرمي وشراً الرمي بالزنا على
جهة التعبير يخرج الشهادة بالزنا (وإذا قذف) بذال مبهمة (غيبه بالزنا)
كقوله زنيته (ففيه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي وهذا إن لم يكن
القاذف أباً أو أماً أو ابناً أو ابنة (إنا نبت شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ
ثلاث (منها في القاذف وهو أن ~~يكون~~ بالغا عاقلاً) فالصبي والمجنون
لا يجردان بحددهما مشغولاً (وان لا يكون والداً أو ابناً) فلو قذف الأب
أو الأم وان علا ولده وان سفل لاحد عليهما (وخبر في المقتدوف وهو أن
يكون مسلماً بالغا عاقلاً سراً عفيفاً) عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافراً
أو صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو زانياً (ويحد الحجر) القاذف (ثمانين جلدة
(و) يحد (العبد أربعين) جلدة (وبه ط) عن القاذف (حد القذف بثلاثة
أشياء) أحدها (إقامة البينة) سواء كان المقتدوف أجنبياً أو زوجة والثاني
مذكور في قوله (أو عفو المقتدوف) أي عن القاذف والثالث المذكور
في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) ومبني بيانه في قول المصنف فصل وإذا
رمى الرجل الخ

هـ (فصل) في أحكام الاشربة وفي الحلة المتعلقة بشربها (ومن شرب
خمرًا) وهي المنقذة من عصير العنب (أو شرباً مسكرًا) من غير الخمر
كأن يبدد الخمر من الزبيب (يحد) ذلك الشاب إن كان حرّاً (أربعين)
جلدة ومن كان رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الإمام (به) أي حمله

الشرب (ثمانين) جلدة والزيادة على أربعين في حرو وعشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقبل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يمتنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين باليمين) أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو الإقرار) من الشارب بأنه شرب مسكرا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب (بالتقي والاستسكاه) أي بأن يشم منه رائحة الخمر

• (فصل ل) في أحكام قطع السرقة وهي لغة أخذ المال خفية وشرعا أخذه خفية ظاهرا من حرز مثله (وتقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بست شرائط (ان يكون) السارق (بالغا عاقلا) مخنارا مسلما وذنبا فلا قطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وأما المعاهد فلا قطع عليه في الاظهر وماتقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط التقاطع بالنظر للمسروق في قوله (وأن يسرق نصابا قيمته ربع دينار) أي خالصا مضروبا أو يسرق قدرا غشاويا يبلغ خالصه ربع دينار مضروبا أو قيمته (من حرز مثله) فان كان المسروق بصحراء أو مسجدا أو شارع اشترط في اسرازه دوام اللعاط وان كان بحصن كبيت أكني لحاظ معتاد في مثله وثوب ومنازع وضعه شخص بقربه بصحراء مثلا ان لا يحمله بنظره له وقتا فوقتا ولم يكن هنالك ازدحام طارقين فهو محرز والافلاو شرط الملاحظة قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لأنه له فيه ولا شبهة) أي للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتنقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعهما بجبل يحجر بعنف وانما تنقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعهما من مفصل القدم (فان سرق ثالثا ما قطعت يده اليسرى) بعد خلعهما (فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى) بعد خلعهما

ويغيب عن محل انقطع بنيت أو دهن مغلبي (فإن سرق بعد ذلك) أي بعد
 الرابعة (عزرو قيل يقتل صبرا) وحديث الأمر يقتل في المرة الخامسة من سرقة
 (فصل) في أحكام قاطع الطريق وسمى بذلك لامتناع الناس من
 سلوك الطريق خوفاً منه وهو لم يكلفه شوكه فلا يشترط فيه ذكورة
 ولا عدد يخرج بقاطع الطريق المختلس الذي يعرض لأخذ القافلة ويعتد
 الهرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الأول مذكور في قوله (إن
 قتلوا) أي عمدوا وأنما من يكافئونه (ولم يأخذوا المال قتلوا) جمعوا وان
 قتلوا خطأ أو شبه عمد أو من لم يكافئوه لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله
 (فإن قتلوا وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وصابوا) على
 خشية ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث مذكور
 في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من سرز
 مثله ولا شبهة لهم فيه (نقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي نقطع منهم
 أول اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فبسرهم وعيناهم يسقطه إن كان
 كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة أكتفى بالوجود في الإصح والرابع
 مذكور في قوله (فإن أخافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم
 (مالاً ولم يقتلوا) تنجوا (حبوا) في غير موضعهم (وعزروا) أي حبسهم
 الإمام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قاطع الطريق (قبل القدرة) من
 الإمام (عليه سقط عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي
 تحميم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولأبسط باقي الحدود حتى لله تعالى كرمنا
 وسرقة بعد التوبة دفعهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي
 تتعلق بالأدب بين كتمانهم وحدهم فذف ورد مال أنه لا يسقط شيء منها عن
 قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك

• (فصل) في أحكام الصيال واتلاف اليهائم (ومن قصد) بضم أوله
 (بأذى في نفسه أو ماله أو غيره) بأن صال عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله
 وإن قل أو دوط • حريمه (فقاتل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه

(وفتل الصائل) على ذلك دفعه الى ماله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كذارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكيها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غامبها (ضمان ما أتلفته دابته) سواء كان الاتلاف يدها أو رجلها أو غير ذلك ولوليات أو راثت بظريق فتلف بذلك نفس أو مال فلا ضمان * (فتهـ لـ) * في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون الامام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (وبقاتل) بفتح ما قبل آخره (أهل البغي) أى يقتاتلهم الامام (بثلاث شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون لهم شوكة بقوة وعدد وعطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماماً نصرياً بحيث يحتاج الامام العادل في ردّهم اطاعته الى كلفة من بذل مال وتخصيل رجال فان كانوا أفراداً يسهل ضربهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الامام) العادل اما بترك الانقياد له أو بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غير كحد وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أى للبغاة (تأويل سائغ) أى محتمل كما عبر به بعض الاصحاب كطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن علياً رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقاتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أميناً فطام يسألهم ما يكرهونه فان ذلك كره والله مظلمة الى السبب في امتناعهم عن طاعته ازالها وان لم يذكرها شيئاً أو أسروا وبعد ازالة المظلمة على البغي لنصحهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أى البغاة فان قتله شخص عادل لا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق أسيرهم وان كان صبيّاً أو امرأة حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطيع أسيرهم مختاراً بجماعته للامام ولا يغنم مالهم ويرد سلاحهم ويخيلهم اليهم اذا انقضى الحرب وأنت غائلمهم بتفرقهم أو ردّهم للطاعة ولا يقاتلون بعظيم كناز ومنجنيق الا لضرورة فيقاتلون بذلك كأن قاتلونا به أو احاطوا بنا (ولا يذوق على جريحهم) والمذيق تقيم القتلى وتجيده

• (فصل) • في أحكام الردة وهي الخس أنواع الكفر ومعناها الغيبة
الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعا قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر
أو فعل كفر كسجود لمن سواه كان على جهة الاستمراء أو العناد
أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل
أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حال محرما
بالاجماع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالا بالاجماع كالنكاح والمبيع
(استتيب) وجوبه في الحال في الأصح فيهما ومقابل الأصح في الأولى أنه
يسن الاستتابة وفي الثانية أنه يهل (ثلاثا) أي إلى ثلاثة أيام (فإن تاب)
بعوده إلى الاسلام بأن يقرب بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله أقولا
ثم يرسله فإن عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على
نية الوضوء (والا) أي وإن لم يتب المرتد (قتل) أي قتله الإمام إن كان حرا
بضرب عنقه لا بأحراق ونحوه فإن قتله غير الإمام عزروا إن كان المرتد رقيقا
جازلا يذقه في الأصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل
ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة
في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

• (فصل) • (وتارك الصلاة) الموهدة الصادقة بإحدى الخمس
(على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكاف (غير معتقد لوجوبها بحكمه)
أي التارك لها (حكم المرتد) ويميز قريبا بيان حكمه (والثاني أن
يتركها كالا) حتى يخرج وقتها سال كونه (معتقد لوجوبها بقبيته)
فإن تاب ورجع (وهو تفسير للتوبة) (والا) أي وإن لم يتب (قتل حدا) لا كثيرا
(وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم
المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

• (كتاب) • أحكام (الجهاد)

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية
وأما بعده فلم يكفأ رجالا ن أحدهما أن يكونوا يملأونهم فبالجهاد فرض كفاية

على المسلمين في كل سنة فادفعه من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقي والثاني
أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريسا منها فالجهاد حينئذ
فرض عين عليهم فيه لازم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم
(وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الاسلام) فلا جهاد على
كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا
جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره
سيده ولو مبعوضا ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد
على امرأة وخنتي مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على مريض
عرض عنه عن قتال وركوب الأعباء شديدة تحمي مطبقة (و) السابع
(الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أضعف يد مثلا ولا على من عدم
أهمية القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسر من الكفار فعلى ضربين
ضرب) لا تخيير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يضرب
(رقبة بنفس السبي) أي الإخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان
الكفار ونساءهم ويلحق بما ذكر الخلفاء والمجاهدين ونحوه بالكفار
نساء المسلمين لأن الأسر لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي
وهم) الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والإمام
تخير فيهم بين أربعة أشباه) أحدها (القتل) بضرب رقبة لا بتخريق
وتغريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية
أموال الغنمة (و) الثالث (الان) عليهم يتخاية سبيهم (و) الرابع
(الفدية) أما (بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم
كبقية أموال الغنمة ويجوز أن يفادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر
ومشركون بمسلم (يقول) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين
فإن خفي عليه الاحتج بهم حتى يظهر له الاحتج فيفعله ونحوه بقولنا
سابقا الأصليون ~~الكفار~~ غير الأصليين كالمتردين فيطالبهم الإمام
بالإسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأسر)

أي أسر الامام له (أخزمتاه ودمه وخمار أولاده) عن النبي وحكمهم
 بأسلامهم تبعاه بخلاف الياسافين من أولاده فلا يعصمهم إسلام أبيهم
 وإسلام الجند بعضهم أيضا الولد العتق وإسلام الكافر لا يعصم زوجته
 من استرقاقها ولو كانت حاملا فإن استرقت انقطع نكاحه في الحال (ويحكم
 للمسي بالاسلام عند وجود ثلاثة استجاب) أخذها (أن يسلم أحد أبويه)
 فيحكم بأسلامه تبعه الهمة وأما من بلغ مجنونا أو بلغ عاقلا ثم جن
 فكان المي والسبي الثاني مذكور في قوله (أو ينفقه مسلم) حال كون
 الدي (منفردا عن أبويه) فإن سبي المي مع أحد أبويه فلا يتبع المي
 الساب له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكون في بيت واحد وغنية
 واحدة لأن ملكهما بمسكون واحد ولو سباه ذى وحملته إلى دار
 الاسلام لم يحكم بأسلامه في الاسخ بل هو على دين الساب له والسبي
 الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي المي (الميت في دار الاسلام)
 وإن كان فيه أهل ذمة فإنه يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفار وفيه مسلم
 (فصحب) في أحكام السلب وقسم الغنمة (ومن قتل قتيلا
 أعلى عليه) يفتح اللام بشرط كون القتيل مسلما ذكرا كان أو أنثى
 سرا أو عبدا شرطه الامام له أولا والسب ثياب القتيل التي عليه والخلفا
 والزنا وهو خنز بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والمبركوب
 الذي قابل عليه أو أمه بغيره بغنمه والبرج والجنام ومثود الدابة
 والسوار والفرق والمنطقة وهي التي يشتملها الإطعام والحسام والنقطة
 التي معه والبنية التي تبيدها عنه وانما يفتح القتيل سلب الكافر
 إذا غرته به مال الحرب في قتله بحيث يكفي بر كوبة هذا الفرر شر
 ذلك الكافر لو قتله وهو أسير أو نائم أو قتله بعد انهزام الكفار فلا سلب له
 وكذا يشر الكافر أن يزيل أمه ما كان يفتأ عنه أو يقطع يديه أو رجله
 والغنم لقمة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وغيره المال الحاصل للمسلمين
 من كفار أهل حرب يقتالوا ويحرقوا أو يبلوا ويرجوا أهل الحرب

المال الحاصل من المرتدين فانه في الغنمة (وتقسم الغنمة بعد ذلك)
 أي بعد اخراج السلب منها على (خمس أخماس فيعطى أربعة أخماسها)
 من عقار ومقتول (ان شهد) أي حضر (الوقعة) من الغنائين بنية
 القتال وان لم يقتل مع الجيش وكذلك من حضر لانية القتال وقابل
 في الاظهر ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى للفرار)
 الحاضر الوقعة وهو من أهل القتال بفرس مهيأ للقتال عليه سواء
 قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهم له ولا يعطى الفرار
 واحد ولو كان معه فراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل على رجليه
 (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكمل فيه خمس
 شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية فان اختلف
 شرط من ذلك رخص له ولم يسهم) له أي لمن اختلف فيه الشرط اما لكونه
 معيبراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو أعمى أو ذميماً والرضخ لغة العطاء القليل
 وشراً شيء دون سهم يعطى للراجل ويجهد الامام في قدر الرضخ بحسب
 رأيه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالاً على الأقل قتالاً ويحمل الرضخ
 الخماس الاربعة في الاظهر والثاني محله أصل الغنمة (ويقسم الخمس)
 الباقي بعد الخماس الاربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان له في حياته (يصرف بعده للمصالح)
 انتمامة بالمسلمين كالتقضاء الحاميين في البلاد اما قضاة العسكر فيرزقون من
 الخماس الاربعة كما قاله الماوردي وغيره وكذا الثغور وهي المواضع
 المخوفة من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور
 بالرجال وآلات الحرب ويقدم الاهم من المصالح فالاهم (وسهم لذوي
 القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوه أشقاهم وبنوه المطلب)
 بشرطه في ذلك المذكور والائى والغنى والفقر ويفضل الذكرفي عطى مثل
 حظ الانثيين (وسهم لليتامي) المسلمين جوع يقيم وهو صغير لا اب له سواه كان
 الصغير ذكراً أو أنثى له جده أو لقتل أبوه في الجهاد أو لا وبشرط فقر اليتيم

(وسهم لأمته كثير وسهم لأبناء السبيل) وسبق بينهم ما قيل كآب العبيد
 • (فمستندل) • في قسم التي على مستحقته والتي لفئة مأشوذ
 من فاء إذا رجع ثم استعمل في المال الرابع من الكفة أرى المأشوذ وشرا
 هو مال منسل من كفار لا قتال ولا إيحاف يجلس ولا ابل صكا الجزية
 وعشر التجارة (و يقسم مال التي على تفرق فرق يصرف خمسة)
 يعني التي (على من) أي الخمسة الذين (يصرف عليهم خمس القيمة)
 وسبق قريبا بيان الخمسة (و على أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ
 أخماسه أي التي (للمقاتلة) وهم الأجناس الذين عتقتهم الأمان للجهاد
 وأثبت أسماؤهم في ديوان المرتقة بعد إصافهم بالاسلام والتكليف
 والجزية والعدة فيفرق الإمام عليهم الأجناس الأربعة على قدر حاجاتهم
 فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن أهله اللازمة نفقتهم وما يكفيتهم
 فيعطيه كفأيتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة زمان
 والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين)
 إلى أنه يجوز للأمان أن يصرف الفائض عن حاجات المرتقة في مصالح
 المسلمين من إصلاح الجبلون والنقوز ومن شراء متاع وخيل على الصلح
 • (فمستندل) • في أحكام الجزية وهي لفئة امنه على راج بمحول
 على أهل الذمة بحيث بذلك لانهم تجاوزت عن اقتل أي كفت عن قتلهم
 وشرا مال يلزمه كافر بعد قد مخصوص وبشترط أن يعدها الإمام
 أو نائبه لا على جهة التأييد فيقول أقررتكم بدار الاسلام
 غير المجاز أو أدت في إقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية
 وتقادوا لحكم الاسلام ولو قال الكافر للإمام ابتداء أقررت بدار الاسلام
 كفى (وشراؤها وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية
 على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جفونه فان تقطع
 جفونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جفونه كثيرا على
 ذلك كيوم يبين فيه ويوم يفيق فيسهل لفقة أيام الافاقة فان بلغت سنة

وجب جزيتها (و) الثالث (الجزية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده أيضا
 والمكاتب والمدبر والمبعض كارقيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على
 امرأة وغنى فان بات ذكوره أخذت منه الجزية للسنتين الماضية كما يحشمه
 النوروى في زيادة الرخصة وجرم به في شرح المذهب (و) الخامس (أن يكون)
 الذى تعد له الجزية (من أهل الكتاب) كاليهودى والنصرانى (أو من له
 شبهة كتاب) وتعد أيضا لولد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شكا
 في وقته وكذا تعد لمن أحد أبويه وثنى والآخر كتابى ولازم التمسك
 بعصف ابراهيم المنزلة عليه أو بزبور داود المنزلة عليه (وأقل) ما يجب في
 (الجزية) على كل كافر (دينارى كل حول) ولا أحد لا يستتر الجزية
 (ويؤخذ) أى يسن للامام أن يماكس من عادت له الجزية وحينئذ يؤخذ
 (من المتوسط) المال (ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) استحبابا بان لم
 يكن كل منهم ما فيه فان كان سفيه المياكس الامام على السفيه والعبرة
 في المتوسط واليسار بالآخر المول (ويمحون) أى يسن للامام اذا صالح
 لكفار في بلدهم لافى دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) يربهم من
 المسلمين الجاهدين وغيرهم (فضلا) أى زائدا (عن مقدار) أقل
 (الجزية) وهو دينار لكل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن عقد
 الجزية) بعد صحته (أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ
 منهم برفق كما قال الجهمور لا على وجه الاهانة (و) الثانى (أن يجرى عليهم
 أحكام الاسلام) فيقتضون ما يتفقونه على المسلمين من نفس ومال وان فاءوا
 ما به قد دون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا
 دين الاسلام الا بخير) (و) الرابع (أن لا يفعلوا ما فيه شرر على المسلمين)
 أى بأن آووا من يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم
 المسلمين بهد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلادنا
 أو في بلاد مجاورات لم ننادفح أهل الحرب عنهم (وبمرفون بلبس الغبار)
 أى بكسر العيين المحجمة وهو تغبير اللباس بان يخطب الذى على ثوبه شيئا

بمخالف لون قوية ويكون ذلك على الكيف والاولى باليهودى الاصغر
وبالنصرانى الاذوق وباليهوسى الاستود والاسير وقول المصنف بعرفون
عبرية النوروى ايضا فى الروضة تبعاً لاصحاب الكنه فى المتباح قال واؤمر
أى الذى ولا يعرف من كلامه أن الامر للوجوب والتدبيل لكن مقتضى
كلام الجوز الاول وعطف المصنف على العبارة قوله (وشد الزنار)
وهو برزاي معجزة خيط غليظ يشدق الوسيط فوق الثياب ولا يـ
جعله تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل) النفسية وغيره ولا يمنعون
من ركوب الجمل ولو كانت نفسية ويمنعون من اسماهم المـ^{الـ}لين قول الشرع
كقوله الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

• (كتاب) • احكام (الصيد والذباح) والنخايا والاطعمة
والصيد مصدر اطلق هنا على اسم المفعول وهو الصيد (وما) أى
والحيوان البرى المأبى^{الـ}قول الذى (قد) بضم أوله (على ذكره) أى
ذبحه (فذكره) تكون (في حقه) وهو على العنق (وابنه)
أى بلام مفتوحة وموجدة مشددة أغفل العنق والذكاة بذال معجزة
لغة التطيب لما فيها من تطيب أكل اللحم المذبوح شرعاً باطلال الحرارة
الغريزية على وجه مخصوص أما الحيوان المأكول البحرى فيجلى على الصحيح
بلاذبح (وما) أى والحيوان الذى (لم يقدر) بضم أوله (على ذكره)
كشاة انسية قوتشت أو بعد ذهب شارد (فذكره عقره) بفتح العين
عقرا من هقا الروح (حيث قدر عليه) أى فى أى موضع كان العقر
(وكال الذكاة) وفي بعض النسخ ويستحب فى الذكاة (أربعة أشياء)
أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولاً
وخروجاً (والثانى قطع (المرى) بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز زائده
وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم
ويكون قطع ما ذكره مرة واحدة لافى دفعتين فإنه يحرم المذبوح حينئذ
ومتى بنى ثنى من الحلقوم والمرى لم يجعل المذبوح (و) الثالث والرابع قطع

(الودجين) بواو ودال مفتوحة تين تقية وديج بفتح الدال وكسر هاء وها
عرقان في صفحتي العنق محيطان بالخالقوم (والجزئي منها) أي الذي يكفي في
الذكاة (شيآن قطع الخلقوم والمرى) فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين
(ويجوز) أي يحصل (الامطياد) أي أكل المصاد (بكل جارسة
معلمة من السباع) كالنهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطير) كصقر
وباز في أي موضع كان جرح السباع والطير والجارحة مشتقة من الجرح
وهو النكسب (وشرائط تعليمها) أي الجوارح (أربعة) أحدها
(أن تكون) الجارحة معلمة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها
(استرسلت) الثاني أنها (إذا زجرت) بضم أوله أي زجرها صاحبها
(انزيرت) الثالث أنها (إذا قملت صيد الم تاكل منه شيئاً) الرابع
(أن يتكرر ذلك منها) أي يتكرر الشروط الأربعة من الجارحة بحيث
يظن تأديتها ولا يرجع في التكرار بعد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع
الجوارح (فان عدت) منها (احدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجارحة
(الأن يدرك) ما أخذته الجارحة (حما في ذكي) فيحل حينئذ ثم ذكر
المصنف آلة الذبح في قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) أي بكل محدّد (يجرح)
كحيد وفخام (الابالسن والظفر) وباقي العظام فلا تجوز الذكاة بها ثم ذكر
المصنف من تصح منه الذكاة في قوله (وتحل ذكاة كل مسلم) بالغ أو غير
يطبق الذبح (و) ذكاة كل (كأبي) يهودى أو نصراني ويحل ذبح بمنون
وسكران في الاظهر ويكره ذكاة أعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى)
ولا ينجوه ما من لا كتاب له (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلا يباح
الذكاة منه هذا ان وجد ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (الأن يوجد
حياً) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيدكى) حينئذ (وما قطع
من) حيوان (حتى فهو ميت الا الشعر) أي الما قطع من حيوان ما كوال
وفي بعض النسخ الا الشعور المستفيع بها في المفارش والملابس وغيرها
(مصل) في أحكام الاطعمة الحلال منها وغيرها (وكل حيوان

استطاعته العرب) الذين هم أهل بركة وحسب وطباع سليمة ورعاية (فهو
حلال الا ما) أى حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطاعتهم
له (وكل حيوان استخففته العرب) أى عدوه خفيئنا (فهو حرام الا ما ورد
الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ما له ناب) أى سن
(قوى يعذوبه) على الحيوان كما يدوغ (ويحرم من البايور ما له مخلب)
يكسر اللحم وفتح اللام أى ظفر (قوى يجر به) كقيد وبارز وجامين (ويحل
للمضار) وهو من حاف على قبة الهلال من عديم الإكل (في الغنم) موتا
أو مرضا مخوفا أو زيادة مرض أو ابتلاع رقيقه ولم يجد ما يأكله - لئلا
(أن يأكل من الميتة المحرمة) عاينه (ما) أى شيئا (يسبق ريقه)
أى بقية روجه (وليساميتان حلالان) وهما (السمك والجراد) لنا
(دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف
هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبيحة
وبهيته سواء والى الثانى ما يؤكل فلا يحل الا بائذ كية الشرعية والثالث
ما يحل ميتته كالسمك والجراد

• (فصل ل) • فى أحكام الاضحية بنسب الهزقة فى الاشهر وهى اسم ما
يذبح من النمل يوم عيد النحر وأيام التشريق تقربا الى الله تعالى (والاضحية سنة
مؤكدة) على الكفاية فاذا أتى بها واحد من أهل بيت ضحكى عن جميعهم
ولا تجب الاضحية الا بالنذر (وتجزئ فيها البدنة من الثمان) وهو ما له
سنة وطعن فى الثانية (والثنى من المعز) وهو ما له سنتان وطعن فى الثالثة
(والثنى من الابل) ما له خمس سنين وطعن فى السادسة والثنى من البقر
بما له سنتان وطعن فى الثالثة (وتجزئ البدنة عن سبعة) أمثلة كوا فى الضحية
بها (و) تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص
واحد) وهى أفضل من مشاركتها فى بيرو وأفضل انواع الاضحية ابل ثم بقرة
ثم غنم (وأربع) وفى بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ فى الضحايا) أحدها
(الموراء البسين) أى الظاهر (عجورها) وإن جئت الحذقة فى الإصح

(و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اخضاعها
 للتفحيطية بمسبب اضطرارها (و) الثالث (المريضة البين مرضها) ولا يضرب
 بسبب هذه الامور (و) الرابع العجفاء وهي (التي ذهب مخها) أي ذهب
 دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصى) أي المقطوع
 الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في اللحم ويجزئ أيضا فائدة القرون
 وهي المسماة بالخطماء (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا المخلوقة
 بلاذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت الذبح) الاضحية
 (من وقت صلاة العيد) أي عند الخروج عبارة الروضة وأصلها يدخل
 وقت التفحيطية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين
 وخطبتين خفيفتين انتهى ويسمى وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام
 التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة (ويستحب عند الذبح خمسة
 أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح باسم الله والاكمل بسم الله
 الرحمن الرحيم فلولم يسم حل المذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم) ويكره أن يجتمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث
 (استقبال القبلة) بالذبيحة يوجه الذابح مذهبها للقبلة ويوجهه هو أيضا
 (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي
 (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتهب
 أي هذه الاضحية نعمة منك علي وتقربت بها اليك فتقبلها (ولا يأتى كل
 المضحي شيئا من الاضحية المندورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحها
 ولو آخرها فتلقت زمة نعمائه (ويأتى كل من الاضحية المتطوع بها) ثلثا على
 الجديد وأما الثلثان فتقبل يتصدق بهما ويرجعه النوى في تصحيح التسمية
 وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنياء ويتصدق بثلاث على الفقراء من لحها
 ولم يرج النوى في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع)
 أي يحرم على المضحي بيع شيء (من الاضحية) أي من لحها أو شعرها أو جلودها
 ويحرم أيضا جعله أجره للجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتما من

الانحنية المتطوع به (العقراء والمساكين) والافضل بالتصدق بجميعها
 الا لثمة او لثمة لا يتبرك بالمنهي باكلها فانه ينسحب لذلك واذا اكل البعض
 وتمتدق بالباقي حصل له ثواب التحنية بالجميع او بالتصدق ببعض
 • (فصل) • في أحكام العقيقة وهي لغة اسم للامر على رأس المولود
 وشرعاً ما سبذ كره المصنف بقوله (والعقيقة) على المولود (مستحبة) وقصر
 المصنف العقيقة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أي يوم سابع
 ولادته ويحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت
 بالتأخير بعده فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن
 المولود أما هو فخير في العق عن نفسه (ويذبح من الغلام شاتان و) يذبح
 (عن الجارية شاة) قال به منهم وأما الخنثى فيحمل المأقاة بالغلام
 أو بالجارية فلو بانث ذكوره أمر بالتدارك وتعدد العقيقة بتعدد
 الأولاد (ويطعم) العاق من العقيقة (الفقراء والمساكين) فينجزها بجلود
 ويهدى منها للعقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا يكسر عظمها
 وأعلم أن سنن العقيقة وسلامتها من عيب ينقص لها والا لكل منها
 والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعينها بالانذر حكمه على ما سبق
 في الانحنية وينسب أن يؤذن في أذن المولود الذي حين يولد وأن يحسبك
 المولود بقر فيه ضغ ويدلث به حنكه داخل فيه لينزل منه شيء الى الطرف
 فان لم يوجد قر فربط والافنسي سلب وأن يسمى يوم سابع ولادته ويجوز
 تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع
 • (كتاب) أحكام (السبق والرمي) •

أي بسهام ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل
 في المسابقة عليهما من شيل وابل جزا وفيل وبغل وحمار في الاظهر ولا تصح
 المسابقة على بقرو ولا على نطاح البكاش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض
 ولا غيره (و) تصح (المسابقة) أي المراماة (بالسهم اذا كانت المسابقة
 معلومة) أي مسابقة ما بين وقت الرمي والغرض الذي يرمى اليه

(معلومة و) كُتبت (صفة المتسابقين) أيضا بأن يبين المتسابقين كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خبط وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج به أحد المتسابقين وقد يخرج به معا وذكر المصنف الأول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى أنه إذا سبق) بفتح السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العوض المتسابقين (معالم يحجز) أي لم يصح اخراجهما للعوض (الأن يدخل بينهما محملا) بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ (الأن يدخل بينهما محملا) (فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم) له ما شياً

• (كتاب) أحكام (الايمان والنذور) •

والايمان بفتح الهمزة جمع عين وأصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف وبشرط تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بدكر اسم الله أو صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسيأتي معناه في الفصل بعده (لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (او باسم من أسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعباده وقدرته وضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق فاصد لليمين (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله علي أن أتصدق بمالي ويعبر عن هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (مخبرين) الوفاء بما حلف عليه والتمزمه بالنذر من (الصدقة) بماله (أو كفارة اليمين) في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا يثنى في لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو بخلته بل والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن

لا يفعل شيئا) أي كبيع غيره (فأمر غيره بقوله) ففعله بأن باع عبد الجاني
 (لم يحدث) ذلك الخالف يفعل غيره إلا أن يريد الخالف أنه لا يفعل هو ولا غيره
 فيحدث بفعله ما موره أما لو حلف أن لا يتكلم فوكل في التكلم فإنه يحدث
 بفعله ويكمله في التكلم (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا
 ألبس هذين الثوبين (ففعّل) أي لبس (أحدهما لم يحدث) فإن لبسهما معا
 أمر بتأديت فان قال لا ألبس هذا ولا هذا حدث بأحدهما ولا يفعل عينه
 بل إذا فعل الآخر حدث أيضا (وكذا في اليمين هو) أي الحالف إذا حدث
 بخبر في اثنين (ثلاثة أشياء) أحدها (عق رقية مؤمنة) سلبية من عيب يخل
 بعمل أو كذب وثانيها مذكور في قوله (أو أطعم عشرة مساكين كل
 مسكين مدا) أي رطلا وثلاثين حبيب من غالب قوت بلية المكفر ولا يجزى
 غير الحب من تمر واطط وثالثها مذكور في قوله (أو كسوتهم) أي يدفع
 المكفر لكل من المساكين (ثوبان) أي شيئا يسمى كسوة مما يمد له
 قميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان ولا بث ترمط
 في القميص كونه صالحا لدفع الية فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير
 أو ثوب امرأة ولا بث ترمط أيضا كون المدفوع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا
 لم تذهب قوته (فإن لم يجد) المكفر شيئا من الثلاثة السابقة (فصيام) أي
 فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تتابعها في الاظهر.

• (فصل) في أحكام النذر ورجوع نذر وهو بذل مائة مسكينة
 وحكي فتحها ومعناه لغة الوعد بخيرا أو شرّا وشرعا التزام قرينة غير لازمة
 بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر الجاهل بفتح أوله وهو القمادي
 في الخسومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج الحسين بأن يقصد الناذر
 منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة وفيه كفر عارفين أو ما التزمه بالنذر
 والثاني نذر الجأزة وهو فوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شيء كقوله
 ابتداء الله على صوم أو عتق والثاني أن يعلقه على شيء وأشار له المصنف بقوله
 (والنذر يلزم في الجأزة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي الناذر (أن

شئى الله مريضى) وفي بعض النسخ مرضى أو كفتت شر عدوى (فله على
 أن أصلي أو أصوم أو أتصدق ويلزمه) أى الناذر (من ذلك) أى مما نذره
 من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من الصلاة وأقلها ركعتان
 أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهى أقل شئ مما يتقوله كذا لو نذر التصديق
 بمال عظيم كما قال القاضى أبو الطيب ثم صرح المصنف بجهوم قوله سابقا
 على مباح فى قوله (ولا نذرى معصية) أى لا ينعقد نذرها (كقولها إن قتلت
 فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخروج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص
 مهوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العبد
 كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة
 وأصلها (ولا يلزم النذر) أى لا ينعقد (على ترك مباح) أو دفعه له قالوا
 (كقوله لا آكل لحوا ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس
 كذا والثانى نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا وإذا جازى النذر
 المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوى وتبعه المحرر والمنهاج لكن
 قضية الروضة وأصلها عدم اللزوم

• (كتاب) أحكام (الاقضية والشهادات) •

والاقضية جمع قضاء بالمذ وهو لغة أحكام الشئ وامضاؤه وشرعا فصل
 الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد
 من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه
 طلبه (ولا يجوز أن يلى القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر)
 وفى بعض النسخ خمس عشرة (خصه له) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية
 الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردى وما جرت به عادة الولاة من نصب
 رجل من أهل الذمة فتقيد برياسة وزعامة لا تقلد حكم وقضاء ولا يلزم أهل
 الذمة الحكم بالزامه بل بالتزامهم (و) الثانى والثالث (البلوغ والعقل)
 فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح
 ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورية) فلا تصح ولاية امرأة

ولا خفي ولو لولا الملتقى حال الجهل بل تخكم ثم بان ذكر الم ينقذكم
 في المذهب (و) السادس (العدالة) وسياقي بيانها في فصل الشهادات
 ولا ولاية لفائق بشي لا شبهة فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب
 والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لا بيان الاحكام
 ولا احاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالاحكام المقصود
 واواعظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحدل والعقود
 من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الامور ولا يشترط معرفته
 لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي بها أو يحكم فيها
 أن قوله لا يخاف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين
 العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من
 أدلة الاحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة
 وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن
 يكون سعيًا) ولو يصباح في أذنه فلا يصح تولية أصم (و) الثالث عشر
 (أن يكون بصيرًا) فلا يصح تولية أعمى ويحوز كونه أعور كما قال الروائي
 (و) الرابع عشر (أن يكون كاتبًا) وما ذكره المصنف من اشتراط كون
 القاضي كاتبًا ووجه مرجوح والاصح خلافه (و) الخامس عشر (أن
 يكون مستيقظًا) فلا يصح تولية مغفل بأن اختل نظره أو فكره إمامًا كبيرًا
 أو مرضًا أو غيره ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آداب
 فقال (وبسبب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضى
 (في وسط البلد) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء
 أن لم يكن هنالك موضع معتاد تنزله القضاة ويهتدون بجائوس القاضي
 (في موضع) فسبح (بارز) أي ظاهر (لناس) بحيث يراؤ المبتدئين
 والقريب والقرى والضعيف ويكون مجلسه مع من أذى حر وبرد بأن
 يكون في المصيف في مهب الريح وفي الشتاء في سكن (ولا يجابله)
 وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجبًا أو برابا كره (ولا يتبعه)

القاضي (للقضاء في المسجد) فان قضى فيه كرمه فان اتفق وقت حضوره
في المسجد لاصالة وغيرها خصوصاً لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج الى
المسجد لغيره من مطر ونحوه (ويسوي) القاضي وجوباً (بين الخصمين
في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين
يديه اذا استويا شرفاً أما المسلم فيرفع على اليمين في المجلس (و) الثاني
التسوية في (اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر
(و) الثالث (في اللفظ) أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر (ولا يجوز)
للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فان كانت الهدية في غير عمله من
غير أهله لم يحرم في الاصح وان أهدى اليه من هو في محل ولايته وله خصوصية
ولا عادة له بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويجتنب) القاضي (القضاء)
أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب)
وفي بعض النسخ في الغضب قال به بعضهم واذا أخرج الغضب عن حالة
الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش)
وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض (أي المولم) ومداومة
الاختبثين (أي البول والغائط) وعند النعاس وعند شدة الحر والبرد
والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال
يسوء خاتمه واذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل)
وجوباً أي اذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه)
الابعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة حينئذ يقول
القاضي للمدعى عليه اخرج من دعواه فان أقر بما ادعى عليه به (زوجه)
ما أقر به ولا يفيد به بعد ذلك رجوعه وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضي
أن يقول للمدعى ألك بينة أو شاهد مع يمينك ان كان الحق مما يثبت بشاهد
وعين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي المدعى
عليه (الا بعد سؤال المدعى) من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلحق)
القاضي (خصماً بجهة) أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما

استفسار الخصم بخافز كان يدعى شخص قتلا على شخص فيقول القاضى
للمدعى قتله عدا أو خطأ (ولا يفهمه كلاما) أى لا يعلمه كيف يدعى وهذه
المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يثبت بالشهادتين) وفي بعض النسخ
ولا يثبت شاهد ا كان يقول القاضى له كيف تشهدت ولعلك ما شهدت
(ولا يقبل الشهادة الاثنتين) أى شخص (ثبتت عدالته) فان عرف القاضى
عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرف صدقه وذهب ادنه فان لم يعرف عدالته
ولافسده طلب منه التزكية ولا يكتفى في التزكية قول المدعى عليه ان الذى
شهد به على عدلى بل لا بد من احضار من يشهد بعد القاضى بعد ادالته فيقول
أشهد بأنه عدل ويخير في المازكى شروطا للشاهد من العدالة وعدم العداوة
وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأبواب الجرح والتعديل وخبرة باطن
من عدله بحجة أو جوار أو معاودة (ولا يقبل) القاضى (شهادة عدوق على
عدوقه) والمراد بعدق الشخص من يعضه (ولا يقبل الثانى) (شهادة والده)
وان علا (لوالده) وفي بعض النسخ اب ولوده أى وان سئل (ولا) شهادة (ولد
لوالده) وان علا أما الشهادة عليهم ما تقبل (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض
آخر في الاحكام الا بعد شهادة شاهدين يشهدان) على القاضى الكاتب
(بما فيه) أى الكتاب عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك الى أنه اذا
ادعى شخص على غائب بمال وثبت المال عليه فان كان له مال حاضر فبناه
القاضى منه وان لم يكن له مال حاضر وسأل المدعى اسم المال الى قاضى
بلد الغائب أجابه لذلك وفسر الاصحاب انما الحال بأن يشهد قاضى بلد
الحاضر عدلين بما ثبت عنده من المال على الغائب وصفة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عافانا الله واياك فلان وادعى على فلان
الغائب المقيم في بلدنا بالشيء الفلانى وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان
وقد عدلا عندي وسمعت المدعى وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب
فلما وفلانا ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضى
المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضى الكاتب اياهم -

* (فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم
 الشيء قسما بفتح القاف وشرعا يتميز بعض الانصباء من بعض بالطريق
 الآتي (ويقتصر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبع) وفي بعض
 النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة
 والعدالة والحساب) فمن اتصف بصفة ذلك لم يكن قاسما واما اذا لم يكن
 القاسم منه وبما من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان
 تراضيا) وفي بعض النسخ فان تراضى (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال
 المشترك (لم يفتقر) في هذا القاسم (الى ذلك) أى الشروط السابقة واعلم
 ان القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات
 كقسمة المتساويات من حبوب وغيرها فتجزأ الانصباء كيلا في مكيل ووزنا
 في موزون وذراعى في مذروع ثم بعد ذلك يقرع بين الانصباء لتعين كل نصيب
 منه الواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية
 ويكتب في كل ركعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء بميز
 من غيره منها وتدرج تلك الرقاع في بنادق متساوية من طين مثلا بعد تجفيفه
 ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضره ما
 رقعة على الجزء الاول من تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع
 كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى
 على الجزء الذي يلي الجزء الاول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية
 ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر
 الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاع اجزاء الشركاء
 ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث * النوع الثاني القسمة بالعدد
 للسهم وهي الانصباء بالقيمة كارض يختلف قيمة أجزائه بقوة انبساط أو قرب
 ماء وتكون الارض بينهم مائتين واربعمائة او ثلث الارض مثلا لجلودته ثلثها
 فيجعل الثلث سهم ما والثلثان سهم ما ويكنى في هذا النوع والذي قبله قاسم
 واحد * النوع الثالث القسمة بالرد بأن يكون في أحد جانبي الارض

المتركزة بئرا وشجر مثلا لا يمكن قسمته فیرد من يأخذ منه بالقسمه الى أن خرجتها
 القرعة فقط قيمة البئرا ولشجر في المثال المذکور ولو كانت قيمة كل من البئرا
 أو الشجران مثاولة النصف من الارض رد الاخذ ما فيه ذلك بنصفه لانه ولا بد
 في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمه قسمة وقسم لم يتصرف فيه) أي
 في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاصلا كما
 في التوزيع مع رقبته فان حكم في التوزيع مع رقبته فهو كقضاة بعلة والاصح
 بجواز بعلة (واذا دعا أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا شريكيه لم
 الشريك الا اشتراجه) الى القسمه أما الذي في قسمة ممر ركبهم لا يمكن
 بعلة لاجتماعين اذا طلب أحد الشريكين قسمة وامتنع الآخر فلا يجاب طالب
 قسمة في الاصح

(فصل في) في الحكم بالبيئة (واذا كان مع المدعي بيئة بينهما
 المالك وحكم له بها) ان عرق عدتها ولا طلب منها التزكية (وان لم يكن له)
 أي المدعي (بيئة فالقول المدعي عليه بيمينه) وللمراد بالمدعي من يخالف
 قوله الطاهر والمدعي عليه من يوافق قوله الظاهر (فان شكك) أي امتنع
 المدعي عليه (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعي فيحلف) يحلف
 (ويستحق) المدعي به واليكول أن يقول المدعي عليه بعد عرض القاضی
 عليه اليمين أمانا كل عنهما أو بيه القاضی احلف قيقول لا أحلف (واذا
 تداعيا) أي اثنان (شبا في يد أحدهما فاقول قول صاحب اليد بيمينه) أن
 الذي في يده له (وان كان في يدهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (تحالفا
 وجعل) المدعي به (بينهما ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا أو نسيا (حلف
 على البت والقطع) والبت بوحدة قسمة فوقية معناه القطع وخيئته فحلف
 المستنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره)
 قسمة مزيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نسيا) مطلقا
 (حلف على نفي العلم) وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما النفي المعه نور
 فيحلف فيه الشخص على البت

* (فصل عاشر) في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة إلا من) أي
 شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) أحدها (الإسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل
 شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو
 مرأته (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية)
 ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان أو مديراً أو مكاتباً (و) الخامس
 (العدالة) وهي أمانة التوسط وشرعاً لا يكفي النفس ثم نعهما من أقربان البكائر
 والرذائل المباحة (والعدد الخمس شرائط) وفي بعض النسخ خمس شروط
 أحدها (أن يكون) العدل (مجتنباً للبكائر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة
 صاحب كبرية كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون (غير مصرع على
 القليل من البغائر) فلا تقبل شهادة المدمر عليها وعد البكائر مذكور في
 المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العتيدة فلا تقبل
 شهادة مبتدع يكفر أو يفسق يده عنه فالأول كمن أنكر البعث والثاني كساب
 الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق يده عنه فتقبل شهادته ويستثنى من هذه
 النظم خمسة فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة أصابعهم إذا
 سمعوه يشول على فلان كذا فإن قالوا رأينا ما يقرضه كذا قبلت شهادتهم
 والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون الغضب
 الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل
 (محافظة على مروءة مثله) والمروءة تخلق الإنسان بخلق أمثاله من أبناء عصره
 في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يشي في السوق كشوف
 الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق به ذلك أما كشف العورة فحرام

* (فصل الحادي عشر) في حقوق ضربان * أحدهما (حق الله تعالى) وسبب يأتي
 الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فأما حقوق الآدميين فثلاثة وفي
 بعض النسخ فهي على ثلاثة (أن ضرب ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران)
 فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد
 منه المال ويطلق عليه الرجال) غالباً كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضاً

ويحدثون

• (فصل سبيل) • في أحكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالاة وشربا
عصوبة بينهم أزوال الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق المعتق
وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى
التعصيب في الفرائض (ويقتل الولاء عن المعتق الى المذكور من عصبته)
المتعصبين بأنفسهم لا كتب معتقه وأختم (وترتيب العصبيات في الولاء
كترتيبهم في الارث) ليكن الاظهر في باب الولاء أن أبا المعتق وابن أخيه
مقتدبان على جده المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجد
شريكان ولا يرث امرأه بالولاء الا من شخص ياشرت معتقه أو من أولاده
وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا يمتنع
الولاء عن مستحقه

• (فصل سبيل) • في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الامور
وشربا عتق عن دبر الحداثة وذكره المصنف بقوله (ومن) أي والسيد اذا قال
لعبد (مثلا اذا مت) أنا (فانت حر فهو) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته)
أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والإعتق منه
بقدر ما يخرج ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه
أما عندك بعد موتي ويصح التدبير بالكتابة أيضا مع انية كخلف سيك بعد
موتي (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدير (في حال حياته ويطلق
تدبيره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبه بعد قبضها أو جعله
صدقا والتدبير لم يلق عتق بصفته في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فلي
الاظهر لو باعه السيد لم يملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدير في حال
حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ يكون أكساب المدير للسيد وان قتل
المدير فالسيد القيمة أو قطع المدير للسيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض
النسخ وحكم المدير في حاقبته حكم العبد القن

• (فصل سبيل) • في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الاظهر وقيل بفتحها

كاتبة اذ وهى لغه مأخوذة من الكتب وهو بمنى الضم والجمع لان فيها ضم
 نجوم الى نجوم وشرعا عتق معلق على مال منجم بوقت من معلومين فأكثر (والكتابة
 مستحبة اذا مالها العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأمونا) أى أمينا
 (مكتسبا) أى قويا على كسب ما يوفى به ما التزمه من النجوم (ولا تصح الا
 بمال معلوم) كقول السيد لعبد كاتبة على دينارين مثلا (ويكون) المال
 المعلوم (مؤجلا الى أجل معلوم أقله نيمان) كقول السيد فى المثال
 المذكور لعبد تدفع الى الدينارين فى كل نجم دينار فاذا أدت ذلك فأنت
 حر (وهى) أى الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فلا يس له فسخها بعد
 لزومها الا أن يعجز المكتاتب عن أداء النجم أو يرضه عند الحبل كقوله عجزت
 عن ذلك فللسيد حينئذ فسخها وفى معنى العجز اتماع المكتاتب من أداء
 النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكتاتب جائزة فله)
 بعد عقد الكتابة تعجز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء) وإن
 كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار
 الفسخ أما الكتابة الفاسدة بخثرة من جهة المكتاتب والسيد (ولامكتاتب
 التصرف فيما فى يده من المال) يبيع وشرا ويأجر ونحو ذلك لابهية ونحوها
 وفى بعض نسخ المتن ويملك المكتاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد
 ان المكتاتب يملك بعد الكتابة منافعه وأكسابه الا أنه محجور عليه لا يحل
 السيد فى استعمالها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن
 يضع) أى يحط (عنه من مال الكتابة ما) أى شيئا (يستعين به على أداء نجوم
 الكتابة) ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد جزأ من معلوم من مال الكتابة
 ولكن الحط أولى من الدفع لان القصد بالحط الاعانة على العتق وهى محقة
 فى الحط وهى مومة فى الدفع (ولا يعتق) المكتاتب (الا بآداء جميع المال) أى مال
 الكتابة بعد القدر المرضوع عنه من جهة السيد

* (فصل) فى أحكام أمهات الاولاد (واذا أصاب) أى وطئ
 (السيد) مسلما كان أو كافرا (أتمه) ولو كانت حائضا أو محرما أو مزرعة

أول بصيها ولكن استبدت ذكراً أو مائة المحترمة (فوضعت) حياً أو ميتاً
أو ما يجب فيه غرة وهو (ما) أي ملهم (مبين فيه شيء من خالق آدمي) وفي بعض
النسخ من خلق آدميين لكل أحد أولاد من النسب وبنيت
بوضعها ما ذكر كونها استولت قلبها وحيلتها (حرم عليها) معها
بطلانها أيضاً إلا من تفهها أو لا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليها أيضاً (رهنها
وهدبتها) والوصية بها (وبإزالة التصرف فيها بالاستخدام والوطء) وبالإجارة
والإعارة وله أيضاً أرض جنباً عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتها إذا
قتلت وقيمتهم إذا قتلوا وتزويجها بغير إذنها إلا أن كان السيد كافراً وهي مبالغة
فلا تزويجها (وإن مات السيد) ولو بقتلها له (عنتت من رأس ماله) وكذا
عنت أولادها (قبل) دفع (الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى
بها (وولدها) أي المولودة (من غيره) أي غير السيد بأن ولدت بعد
استبدادها ولد من زوج أو زناً (بغير إلتها) وبه نكح فالولد الذي ولده للسيد
يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بنكاح) أو زناً أو حبلاً (فالولد
منها محلول بالسيد) أما لو غر شخص بحرية أمة فأولدها فالولد حر وعلى المغرور
قيمة السيد (وإن أصاب) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظنها
أمة أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في
المال بلا خلاف (وإن ملك) الواحشي بالنكاح (الأمة المطلقة بعد ذلك لم تصير
أم ولد بالوطء في النكاح) (وإن أصارت أم ولد بالوطء بالشبهة على
أحد الأقاين) والقول الثاني لا تصير أم ولد وهو الرابع في المذهب والله أعلم
بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعنق وجاء لعنق الله به من
الشارع ليكون سبباً في دخول الجنة دار الأبرار وهذا آخر شرح الكتاب غاية
الاختصار بلا طائش فالجهد لنا المتم الوهاب وقد ألتفت عاجلاً في مدة
يسيرة والمرجو من اطالع فيه على هذه صغيرة أو كبيرة أن يصليها إن لم يمكن
البواب عنها على وجه حسن ليكون من يدفع السيئة بالتي هي أحسن وأن
يقول من اطالع قيسه على الذوات من جاء بالخيرات إن الحسنات يذهبن

السيئات بحمدنا الله بحسن التيقن في تاليه مع البين والصدقين
 واشهداء الصالحين وحسن أوامرك رقيقا في دار الجنان ونسأل الله
 الكريم المزان الموت على الاسلام والايمان بجاه نبيه سيد المرسلين وخاتم
 النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
 السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي الى سواء السبيل وحسننا
 الله ونم الوكيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الإنعام وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين ورضى الله عن أصحاب
 رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

تم طبعه وحسن تنقيله ووضع في دار الطباعة العامرة ببولاق مصر
 القاهرة ذات الشهرة الزاهرة والمحاسن الباهرة تعلق المستعين بولاه
 فيما يعيد ويبدى عبد الرحمن بك رشدي مشموله بنظره أمور تنجيز أشغالها
 ومباشرة أعمالها حضرة حسين أفندي حسني لا زال لسان الصدق
 والابتهاد عليه يثنى مصححنا معرفة المتوكل على من وصف نعمه بالاسباغ

الغدير الى الله تعالى محمد السباغ نائب حضرة المتوسل

بأجله النبوي الاستاذ الشيخ محمد قطة العدوي

أواخر محرم الحرام من عام أحد وثمانين

بعد ألف والمائتين من

هجرة عليه الصلاة

والسلام